

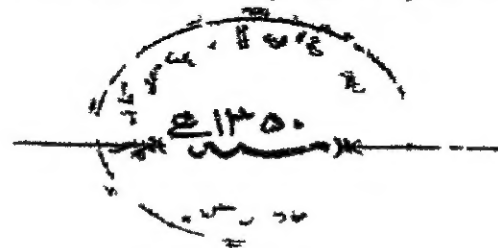
الَّذِي تَوَلَّى الْوِجَاءَ الْأَعْيُنَ وَقَالَ جُنَادٍ وَلَقَدْ رَأَوْهُ فِي الْمُبَارَءِ

بَعْدَ الْفَرَقِ

فِي مَسْأَلَةِ رَفْعِ الْيَدَيْنِ

لِلْأُسْتَاذِ مُحَمَّدٍ نَوَاشَاهُ الْكَشْمِيرِيِّ (مُسْتَعْنَا اللّهِ طَوِيلَ حَيَاتِهِ)

شَيْخُ الْحَدِيثِ بِالْجَامِعِ الْإِسْلَامِيِّ دِلْهِي



مِنْ مَطْبَعَةِ مَقَاتِلِ الْحَقِّ بِدِلْهِي

چند برقی پریس دہلی

مطبوعات مجلس المدینۃ العلمیۃ

الکفار الملقین فی ضروریات الدین

اس کتاب کی تالیف حضرت مولانا محمد رفیع الدین صاحب دہلی نے فرمائی ہے۔ اس کتاب میں کفار و منافقین کی ضروریات کے متعلق احادیث و روایات جمع کی گئی ہیں۔ اس کتاب کی قیمت ۱۰۰ روپے ہے۔

اس کتاب کی تالیف حضرت مولانا محمد رفیع الدین صاحب دہلی نے فرمائی ہے۔ اس کتاب میں کفار و منافقین کی ضروریات کے متعلق احادیث و روایات جمع کی گئی ہیں۔ اس کتاب کی قیمت ۱۰۰ روپے ہے۔

یہ کتاب سیرت گویا قرآن عزیز سے ماخوذ معلوم ہوتی ہے۔ اس میں شامل ہیں جو اہل حق و انصاف کا کسی قدر سبب اضافہ ہے۔ عبارت نہایت سلیس اور دلکش ہے۔ اہل حارس سے کہیں کہ وہ اس میں سیرت کو خود اپنی نصیب تعلیم میں داخل فرمائیں۔

صفحہ ۲۲۵ صفحات تقطیع ۱۲۲x۱۸ - کاغذ سفید چکن قیمت صرف ۱۰۰ روپے

نیل الفریقین فی ریحانہ رفیع الدین

نیل الفریقین کو ایک خاص اہمیت حاصل ہے اور اسی کی ہر زبان میں اسے پھیلانے کی کوشش کی جا رہی ہے۔ اس کتاب کی تالیف حضرت مولانا محمد رفیع الدین صاحب دہلی نے فرمائی ہے۔ اس کتاب میں کفار و منافقین کی ضروریات کے متعلق احادیث و روایات جمع کی گئی ہیں۔ اس کتاب کی قیمت ۱۰۰ روپے ہے۔

اس کتاب کی تالیف حضرت مولانا محمد رفیع الدین صاحب دہلی نے فرمائی ہے۔ اس کتاب میں کفار و منافقین کی ضروریات کے متعلق احادیث و روایات جمع کی گئی ہیں۔ اس کتاب کی قیمت ۱۰۰ روپے ہے۔

اس کتاب کی تالیف حضرت مولانا محمد رفیع الدین صاحب دہلی نے فرمائی ہے۔ اس کتاب میں کفار و منافقین کی ضروریات کے متعلق احادیث و روایات جمع کی گئی ہیں۔ اس کتاب کی قیمت ۱۰۰ روپے ہے۔

حضرت شاہ صاحب مدظلہ کی دیگر تصانیف

عقیدۃ الاسلام فی حیۃ صلی اللہ علیہ وسلم

اس کتاب کی تالیف حضرت مولانا محمد رفیع الدین صاحب دہلی نے فرمائی ہے۔ اس کتاب میں کفار و منافقین کی ضروریات کے متعلق احادیث و روایات جمع کی گئی ہیں۔ اس کتاب کی قیمت ۱۰۰ روپے ہے۔

اس کتاب کی تالیف حضرت مولانا محمد رفیع الدین صاحب دہلی نے فرمائی ہے۔ اس کتاب میں کفار و منافقین کی ضروریات کے متعلق احادیث و روایات جمع کی گئی ہیں۔ اس کتاب کی قیمت ۱۰۰ روپے ہے۔

کشف الیقین عن صلوة الوتر

اس کتاب کی تالیف حضرت مولانا محمد رفیع الدین صاحب دہلی نے فرمائی ہے۔ اس کتاب میں کفار و منافقین کی ضروریات کے متعلق احادیث و روایات جمع کی گئی ہیں۔ اس کتاب کی قیمت ۱۰۰ روپے ہے۔

اس کتاب کی تالیف حضرت مولانا محمد رفیع الدین صاحب دہلی نے فرمائی ہے۔ اس کتاب میں کفار و منافقین کی ضروریات کے متعلق احادیث و روایات جمع کی گئی ہیں۔ اس کتاب کی قیمت ۱۰۰ روپے ہے۔

اس کتاب کی تالیف حضرت مولانا محمد رفیع الدین صاحب دہلی نے فرمائی ہے۔ اس کتاب میں کفار و منافقین کی ضروریات کے متعلق احادیث و روایات جمع کی گئی ہیں۔ اس کتاب کی قیمت ۱۰۰ روپے ہے۔

اس کتاب کی تالیف حضرت مولانا محمد رفیع الدین صاحب دہلی نے فرمائی ہے۔ اس کتاب میں کفار و منافقین کی ضروریات کے متعلق احادیث و روایات جمع کی گئی ہیں۔ اس کتاب کی قیمت ۱۰۰ روپے ہے۔

الحاشية المتعلقة بصنف ٩٤

وفي الكاشف يزيد بن أبي زياد الكوفي مولى بنى هاشم عن مولا عبد الله بن الحارث بن نوفل و
إلى جحيفة وابن أبي ليلى وعنه زائدة وابن إدريس شيعة عالم فهو صدوق ذو الحفظ لم يترك
مات سنة ١٣٤ هـ ولئن ثبت أنه قد كان بغير الكوفة زمننا قبل فالحسن أن سماع من سمع
منه قبل دخوله الكوفة وسماع من سمع منه بعده بخلافه قبله إن يتغير بهما صحيح فترك ذكره
اكتماء بالقدر المعلوم في كلا الجانبين ١٢

الحاشية المتعلقة بصنف ١٣٥

واعلم أن حدث العالم بمجموعه من كثر العدد بحيث يسبق العدم الواقعي كله المجموعي
لا بأن يكون مع قدمه النوعي يتصف به بوصف كل جزء وفرد منه به على طريقة وصف المجموع
بوصف اجزائه معقول ومفهوم محصل وله نظائر ذكرناه في حاشية م من القصيدة وهو التحول
من ضد إلى ضد كتحول الحركة إلى السكون في البين بدون برازخ ولو كانت لزمن أن تكون غير محسوسة
وأن بما نعضعف بعد ضعفها فإن الحركة وإن كانت ضعيفة وإن فليست سكوناً وكتحول الأمر من
وجوب إلى إمكان ومن بساطة إلى تركيب ومن تجرد إلى مادية ومن وحدة إلى كثرة ومن
كمال إلى نقص ومن سكون إلى حركة ومن فعل إلى قوة ومن فاعل إلى قابل ومن قدم إلى حدث
ومن ثبات إلى تغير ومن عدم الزمان والمكان إلى وجودهما ومن سرمدية ودهر إلى تقصير زمان
طفرة بدون تخلل برازخ لا تنهاه كما في الاجزاء المتناقضة المتصل وان كان البعد أو المقدار
متناهياً في الكل فهذا التحول متحقق لا محالة ولكن لا يبرح من اثنين موضع التحول والفلاسفة
عينوا موضعه في مسألة الحدوث فيما بعد المادة المستحيلة وليس بشئ وإذا فهمت هذا فكذلك
في تحول العالم من عدم إلى الوجود لا يحتاج إلى تسلسل في البين وهو القدر النوعي بحيث أنه
إذا استند إلى شئ واعتمد عليه سقط على آخر تدرجاً كالمعلق وهو تحقق ما بالعرض بدون ما
بالذات فهنا ولو في غير الجاهلات فانها شرائط ومقدّمات يلزم فيها أيضاً هذا فكما لا يصح في
هذه ادخال غير المتناهي في البين فانه وان ذهب إلى غير نهاية يقال كما في شك مشهور
(ان الوجه المعلوم معلوم والمجهول مجهول) ان المجرد مجرد والمادى مادى وكذا القديم قديم
كما كان والحدوث الزمانى حادث الآن أيضاً أي بعد التسلسل إلى الماضي كما كان قبله لم يفد
التسلسل شيئاً وان قيل ان الوجه المعلوم له تناسب ذاتي مع الوجه المجهول يفرض بسببه اليه
فكذلك يقال فهنا وكما سيطر الصورة العلمية في علم المحدثين لتصديق المرجعية فيقال فكيف
ربطها مع ذي الصورة المعدوم فيجعل بانها صورته المختصة به ذاتاً لا صورة غيره.

ثم الذي يظهر ان تقدم العلة على المعلول ان لم تكن علة شخصية وكانت من مرتبة لمرتبة متى تنزل الى اقنصار تقدم ما زمانيا فالزمان انما هو في مطورتنا ليس عندك صباح ولا مساء كما روي ذلك عن ابن مسعود وكل قد يتخصى ليس في زمان ولما لم يكن الا في افق التقضي فان تراها من ازالة القديري الى الشخصى من احكام الوهم اذ هو تقضي لا تقضي هناك وتوهم امتداد الزمان من جانب الماضي وما بني عليه كله توهم لا اصل له رأسا وانما هو من اينغال الوهم لا غير في حقيقة باطله وسلب بسيط انما هناك الان الحاضر عند الباري كما ذكره العرفاء ووضع وقت للحادث من الاوقات الموجودة قبله توهم ايضا انما الوقت بالحادث في عالمنا ولو لم يكن عالمنا لم يكن هو فهو بنا لا نحن به واذن لا معنى لالزام تعطيل الفيض ونحوه فانه من اجراء حكم الزمان على البرئ منه وكذا فعل القديري يكون غير زمانى وما وقع في افق التقضي فبعد العدم الواقع وكما ان تقدم المجرى على مجموع المادى واقع فكذلك تقدم القديري على مجموع الحادث ضربة وليس ببسط الحوادث على الازمنة المتهمة بتقو القديري وكيف تقوم الضد بالضد بخلاف تحوله اليه وكذا وجود الحادث الزمانى في الازل لا يعقل فان وصف الحادث جاء من خارج السلسلة والتأليف فلا يفترق فيه حكم كل واحد وحكم المجموع وكان نحو ان كل واحد من هؤلاء ابيض فالمجموع ابيض لا نحو ان كل واحد ذراع وليس المجموع ذراعاً مما نشأ من التأليف ومن تلقاءه وفارق به حكم كل واحد

وما صار الحاصل انه لا بد من تحول ضد الى ضد ولا ينقطع التسلسل الا بانتهاء الشئ الى الضد وكذا في تحول سواد الى بياض بانتفاء اللون وحل وثله لا بتوارد الفصول عليه وكذا في استحالة الصور النوعية في الشاهد لا يستطيع الرجل ان يضع فيها اتصالا مع الاختلاف لوعاها لا انتقال فيها ايضا نظير ما نحن فيه ايضا وقد يناسب البسيط بسيطا بدون الاشتراك في جزء على احد ما قيل به

يك وصرت است ليك بتكرار آمله

وقد يخفى التنااسب مع تحققة وكيف ترى بين النار والدخان وكيف قال من قال ان الكليات منازعة من الهويات البسيطة فلا حاجة اذن الى رابطة غير المتناهي وكان كمنظاره طفرة واما العلل الشخصية ههنا كمنظاره النار او فعل طبعى لفاعل فكله معلول علة ثالثة وشرائط لعلل وسقط ايضا ما قاله ابن رشد ان التسلسل وعدم المتناهي اذا كان تابعا للفعل فاعل دائر فهو لازم عندهم فان فعل الفاعل الكداني لا يكون زمانيا ومتى حل الزمان فهو من الحادث وهو من تحول ضد الى ضد ولا دليل على قدمه اصلا فلا دليل على قدمه العالم ايضا ونظائره بطرفة فليقن فانه برهان اذا كان بجامع قطعه وتقدم ارادة الباري تعالى على مراده وان كان تقدم ما انفكاكيا يكون تقدم ما غير زمانى هناك ولا بد ثم يتحول الامر في افقنا الى البعدية الزمانية لاظهار الانفكاك

فكذلك الامر في تقدمها تقدم ما ذاتيا هناك يتحول ههنا الى التراخي الزماني وبالمجمل كل ما يتوهم
او يتعلق بالزمان فكله عندنا اذ لم يحج الامن تلقاء تجدنا الذاتي ولو عيكن في الازلي فكل متجدد
بعد العدم رأسا - وما يقال كما يقوله الصمد الشيرازي احيانا ان حقيقة الشئ لا تتبدل بلا ضابطة
الى غيره فهو كذلك لا ترتفع حقيقة بهما في عالمه لانه لا تتبدل الاحكام وذلك ايضا في محض اضاف
ساذجة لا في جري معاملة بينهما تأثيرية فلجسم المبصر في حد نفسه جسم وهو عند عند الباصرة
صورة معلقة ومن عالم المثل وان قيل انه تجريد لا اضافة قيل ان ههنا ايضا تحول من عالم الى عالم
وما يكون للوجود الزماني الا بما ينبغي لكل في موطنه والواقع انه ليس في العوالم التحول من عالم الى
اخر لا تكون مستأنف كما في اشباح المرأيا من جسم الى ثياب او صورة معلقة وجسم مثالي فكذلك تحول علم
المجرد الى عالم المادة ليس بان يكون مادة له فكلها دار الشئ في المنازل لبس احكامه والشئ واحد
في الاطوار ومنه ان الله خلق آدم على صورته فهو ظل الله في هذا العالم بل قال العرفاء ان كل
العالم خرج على صورته وما ينشئه المنشئ من محض العدم فهو على صورته المكنونة

صورته در زیر واد هر چه در بالاستی

والصور التي يتحول فيها في المحشر من التجليات بخلاف من نحو الوجه واليد والكف فانها
مبادئ الصفات والافعال محادها متعددة تتعدد الافعال وتنوعها لا للتجزى في الذات
ولما كان لا بد لكل شئ من مستند الهى فستند الزمان ترتب الاسماء هناك كسلسلة العدة ابتداء
الاشياء التي تأتي تحول ههنا زمانا وهي شئون الربوبية او شئون العالم بعد التحول ولعل حضرة
حضرة الانفال مع تلويح يقال له بالفارسية نيرنگي وهي التجليات كتحلي الطائوس لنفسه وانما
الارادة لها لا للذات ولا للصفات وفي الشاهد ايضا التجلية على المنصة يكون لبعض الشئون
س رنگ ب رنگی ایر رنگ نیرنگی قناره عشره لاجوردی بر خرویشی جدید و حجاب به النور لو كشفه لاحرق سجدات
وجهمه ما انتهى اليه بصره فلم يكشفه وانا الدهر بيدي الامر اقلب الليل والنهار -

والترتيب الذاتي هناك العكس او انطبع ههنا زمانا ونوبا ورتبا فمن اخذ قدم الزمان فانما
اخذ من قدم العالم ثم يستمد منه في قدم العالم وهو كما ترى وانما هو يتحول الترتيب الذاتي
اليه وانما يكون لما هو بعد الاول الحق فلم يكن الزمان اذن قدما اصلا ولو كان هناك احد
فقط ولم يكن ذاته تجدد كما قرره الصمد في الاجسام - لم يكن الزمانا حلا بالبعدية فقط -

وليعلم ان تقدم الباري على العالم ليس هو من تلفاء العلية فقط كما بنى السيد الباقى المسألة عليه
فاورد عليه المناقشون ما اوردوا وانما هو انعت الهى على حيا له من تلقاء الاحلية والفردية والقرينة
يقضي تقدم العدم على العالم مرة ويقتضي ذلك النعت استمرار وجود العالم ايضا اذ هو موجودا

بأنه بعد العدم ولا نظر الى من هو داخل في مظهرته بل النظر الى المجموع من حيث المجموع استشعر به
 احدا ولم يشعر به دريا بوجود خویش موحى داره غرس ينذر كنه اين كشكش ياوست ولما كان وجوده منه
 ومتعلقا به استمكة هو قيوامه لم يقدح في نعت الاحدية هو الاول والاخر والظاهر والباطن و
 هو بكل شئ عليهم ونعت الاولية والفردية لا يتحقق في العين الا بالانفراد عما عداه وذلك بعد
 العالم دهرًا وليس من الاول الحق الى الاخر عالم واحد متسق بل عوالم ومراتب منفصلة فيما
 بينها كما بين الوجوب والامكان لا اتساق بينهما بالتزلزلة شيئًا بل طفره وكسرات الحكومة
 في الشاهد يدور الشئ في تلك المواطن بنحو تحول لا بان يكون كل مادة حاملة للاخر فاعلم ذلك
 فلعلك لا تجزع ثم ان قيل ان مستند الزمان هو الدهر فكيف يستقيم عدمه فيزاج بما قرره
 السيد الباقر بالاعدام الدهرية للموجودات الزمانية ايضا وان للحوادث الزمانية اعداء
 دهرية والمعية الدهرية لها تقع بدل ذلك العدم لا بعده فلا يلزم امتداده وتقدرة
 وان لم تكن تلك الحوادث قدام دهرية عنده وفي حاشية العنصرية للملاء نظام الدين ان
 عند الاشراقية حوادث دهرية ثم ان الدهر هل هو الزمان باعتبار وصف حضوره كله كما
 يظهر من كلام بعضهم مثل الصدر الشيرازي في المبدأ والمعاد في علم الباري عند الاشراق
 فاذن لا استبعد في الاعدام الدهرية ويكون ذلك مختصا بالاشراق فانه القائل بالعلم
 الحضورى له تعالى والاشراقى هو الذى نفى الصورة في علمه تعالى وارجعه الى البصر والرؤية
 واحتاج الى جعل المحلولات حاضرة في ظرف الدهر اى الواقع وهذا المقتضى قد ذكره المحاكم
 ايضا في علمه تعالى وقد يذكره الدواني ايضا في الاعدام الماضية انما غيبويات تجلأ المستقبل
 وقد يذكره المتكلمون مع انكارهم للمعينة الدهرية فكانه لا يختص بمن يقول بها او هو تقرير
 على حدة ليس مبنيا عليها ولذا فرق الدواني بين الماضية والمستقبله ولكن مع كل ذلك لابد
 انهم راعوا فيها احاطة العلم وفي العلم سعة وهناك وجود كالموجود العالى والتقدير رضى الارادى
 شرعا وبالحجة ان الدهر وان لم يكن كيفية ادراكية بل ظرفا في نفسه لكنه مشمول به ومن احاط
 العلم صير اليه ولا بد فاعلمه امر هو مبدأ بسيط كالنقطة ولكنه الواقع كله ففيه الاعدام ايضا
 بدون تقدير امتداد بان يقع الوجود بدل العدم لا بعده وانما تعرض السيد الباقر للسبقة السلبية
 والدهرية استيفاء للمقام وليصف الحق تعالى بالسبقة الانفكاكية في الواقع فانه لا يوصف
 بالسبقة الزمانية والا فكان يكفيه في حدوث العالم ونفى قدومه ما ذكره من وقوع وجود الزمان
 بدل العدم لا بعد الذى في كلامه مراده مبدأ بسيط فيه معية الاشياء ولم يبين المشايخ
 مسألة العالم عليه مع قولهم فيها وحضور الزمان مسألة أخرى.

ثم الذي يظهر لي ان الدهر بسيط فيه الوجودات مرتبة متسقة ولم تفصل الاعداد بينها
اذا تواصلت الوجودات والترتيب يجعل الكثير واحدا كما يذكره ابن سينا وفي الوجودات انفراد
بعضها من بعض وانفرازة شخصاً وعدداً وهذا الانفراد والانفصال تحول في عالم الزمان الى الاعداد
الزمانية المتخللة في البين ان كان في نوبها تفاصل فتلك الاعداد مميزات وفرجات في البين
وهو ما نقل عن جعفر الصادق انه لو كان الاله اثنين لكان بينهما فرجة هو ثالث وهكذا وهذا
الذي ذكرته لا اري اشغفه منه في حداث العالم فليس الوجود متصلاً واحداً كسطح بل متفصل على
مراتب وتلك الفرجات هناك ترتيب ضروري او استحساني وههنا اعداد متخللة في البين زماناً
فوقع العالم في عالم الزمان بقضه وتضيضه بعد العدم والله يقول الحق وهو يهدي السبيل
فان تصور ظرف بسيط فيه الاعداد بل ان يلزم تقدر بذلك كما يلزم بالوجودات
مع تعددها وعدم حصرها ولا يرفع العدم رأساً بوقع الوجود بدله كما ارفع في القديم
بالزمان الحادث بالذات بل يبقى هو ايضاً في الواقع مع ان يقع الوجود بدله ويسد خلله وان كان
فان المحط هو عدم التقيد لا غير لكن الاسهل هو توزيع الامور على مواطن مختلفة ثم تقدم
العدم على الوجود لا يحجج الى اعتبار ظرف آخر ويكون ذلك بنفسه قد سماه المستكملون تقديراً
ذاتياً فان هناك تقدمات وراء الخمسة المشهورة فاقهر ذلك والله الموفق

<p>از واسطها آندہ اس چیت چنان است ما دیت و تجرید کہ تقسیم چنان است از واسطه و منشأ تکلیف همان است توحید در افعال باین عقده نهان است بی واسطه ممکن و ربطی است که آن است از طفره بدیه آنچه زمان است مکان است افئاده تجلی که چو پیرایه شأن است</p>	<p>آن چیز که از حضرت تقدیس نشاید ایجاب و اراده و تدرم و نیز حدوث ای که عجب آنچه بلا واسطه نماید علی که بادی است نه چون فوق نه چون شتم آن واسطه را فاعل مختار نتان گفت بر طور تحول زمعانی سوا اشکال یا مثل تحول بمرایا سوا شباح</p>
---	--

وانا علمت هذا فما قرره من ان كل حادث زمني مسبوق بالمادة ساقط بل قد يكون حادثاً
دهرياً ايضاً وما قرره ايضاً ان الحادث الزمني مسبوق بالمادة ساقط ايضاً وانما يحتاج الفاعل
الى المادة فيما اوقع الفعل على مفعول فاعل اخر كالنجار في ايقاع الهيأة السهريرية على الخشب
يحتاج اليه لانه يوقع نعلاراً بعباً لا بد ان يسبقه ثالث وهو الخشب بخلاف حركة النجار نفسه
فانه فعل ثان له لا يحتاج الا الى الفاعل لا الى المادة فالمادة ظرت ومحل ايقاع الفعل لا غير
وانما تقوم للفعل بنفس الفاعل لا غير وقد يقال ان وجود الفاعل هو وجود الفعل وجوداً

الَّذِي يَرِى الْقُلُوبَ بِقُلُوبِهِ

نيل الغرق في مسائل فروع الحديث

لِلْأَسَاذِ مُحَمَّدٍ نَوْرِ شَاهِ الْكَشْمِيرِ (مُسْتَعْنَا اللّٰهُ طَوَّلْ حَيَاتَهُ)

شَيْخُ الْحَدِيثِ يَكْتُمُ الْأَسْرَارَ وَيَكْتُمُ الْبَهَائِلَ

— (١٣٥٠ هـ) —

مِنْ مَطَبَعَةِ مَجْلِسِ التَّحْقِيقِ الْعِلْمِيِّ

جَمِيعُ بَرَقَتِي پَرِسِ دہلی

من نية

استغفار

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أَلْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي كَرَّمَنِي بِكَوْنِي وَلَدًا ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ شَرِيكٌ فِي الْمَلَكِ ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ وَلِيٌّ مِنَ الذُّلِّ ، وَكَبَّرَهُ تَكْبِيرًا ، اللَّهُ أَكْبَرُ كَبِيرًا ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ كَثِيرًا ، وَسُبْحَانَ اللَّهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا ، فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِعِبَادِهِ بَصِيرًا ، وَتَجَهَّيْتُ وَجْهِي لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ حَنِيفًا مُسْلِمًا ، وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ ، إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ، لَا شَرِيكَ لَهُ وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ اللَّهُمَّ أَنْتَ الْمَلِكُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ ، أَنْتَ رَبِّي وَأَنَا عَبْدُكَ ، ظَلَمْتُ نَفْسِي وَاعْتَرَفْتُ بِذُنُوبِي فَأَغْفِرْ لِي ذُنُوبِي جَمِيعًا ، لَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ ، وَاهْدِنِي لِأَحْسَنِ الْأَخْلَاقِ لَا يَهْدِي لِأَحْسَنِهَا إِلَّا أَنْتَ ، وَاصْرِفْ عَنِّي سَيِّئَهَا لَا يَصْرِفُ عَنِّي سَيِّئَهَا إِلَّا أَنْتَ لَبِيكَ وَسَعْدِيكَ وَالْخَيْرُ كُلُّهُ فِي يَدَيْكَ ، وَالشَّرُّ لَيْسَ إِلَيْكَ ، أَنَا بِكَ وَإِلَيْكَ ، تَبَارَكْتَ وَتَعَالَيْتَ ، أَسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوبُ إِلَيْكَ ، الَّذِي يَرَاكَ حِينَ تَقُومُ وَتَقْلُبُكَ فِي السَّجْدَيْنِ ، وَصَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَى خَيْرِ خَلْقِهِ وَخَيْرَتِهِ مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللَّهِ مُحَمَّدًا نَبِيًّا وَسَلَامًا وَسَلَامًا كَثِيرًا كَثِيرًا أَمَّا بَعْدُ فَهَذِهِ نِيَّةٌ فِي مَسْأَلَةِ رَفْعِ الْيَدَيْنِ قَبْلَ الرُّكُوعِ وَبَعْدَهُ دُوبَيْنِ السُّجْدَتَيْنِ وَبَعْدَ الرُّكْعَتَيْنِ ، وَمَا يُدَوَّرُ مِنَ النَّظَرِ وَالْمَعْنَى فِيهَا فِي الْبَيْنِ اسْمَيْتُهَا (نِيلَ الْفَرَقْدَيْنِ فِي مَسْأَلَةِ رَفْعِ الْيَدَيْنِ) ، مَا قَصَدْتُ بِهَا إِخَالَ أَحَدٍ الْطَرَفَيْنِ ، وَلَا يَسْتَطِيعُهُ ذَوُعَيْنَيْنِ ، وَأَنَا أَرَدْتُ بِهَا أَنْ يَبْدُ كُلُّ وَاحِدٍ

من الفريقين ، وجهها من الوجهين ، وهما على الحق من الجانبين ، وليس
الاختلاف اختلاف النقيضين ، بل اختلاف تنوع في العبادة من الوجهتين ،
وكل سنة ثابتة عن رسول الثقلين ، نواتر العمل بهما من عهد الصحابة والتابعين
واتباعهم على كلا النحوين ، وانما بقى الاختلاف في الافضل من الامرين ، ولو
لم يكن للمرء ضيق صدر لو سعى الجنبين ، وقد بين الصبيم لذي عينين ، واذا
تقاعس واحد وتفارط آخر حل البين في البين ، ومن سلك طريق الجد والاج
بحر في حيان وقد اتعب الناس موانعهم الداخلية فصرهم ذلك عن تعديل
الكفتين ، هذا ومن لى بالهين اللين ، يستن مع الانصاف شرفا وشرفين
ويجاري معه طلقا وطلقين ، والله الموفق وبه نستعين ، ثم اني اكثرت
من الاحالة على كتب الحديث وان لم انقل من لفظها ، الا من بعضها ، وذلك
يستحسن في الحديث لاكثر المحتاج ، وان اخبر الناظر الى مراجعة من خارج
فان شاء احد فليراجع ، والا فلا ينزع ، ولم اكثر من نقل كلامهم في الرجال
وما فيه من كثرة القيل والقال ، لانه ليس له عندي كبير ميزان في الاعتدال
وبعضهم يسكت عند الوفاق ويخرج عند الخلاف واذا دُعيت نزال ، وهذا
صنيع لا يشفي ولا يكتفي وانما هو سبيل الجدال ، نعم اعتنيت بتعيينهم و
واقادة معرفة عندهم فيطيع الناظر من المراجعة والمطالعة . ويمكن من
تخمير رأيه لا بالمسارعة ، وحسبى الله ونعم الوكيل ، وكان ذلك سنة
خمس من المائة الرابعة عشر حين اقامتي بمدرسة تعليم الدين بدمشق
في نحو من شهر الفقه من قطعات كانت اجتمعت عندي والذولي الامير

فصل في معنى رفع اليدين اى ما قصد به وجعل كاسباً له من الحقيقة
 لا كاشتغال العلة الاصولية وهى الفاعلية على الحكمة وهى الغاية يا فادتها اياها وترتجها
 عليها بل كاشتغال الصورة على الحقيقة وحملها اياها فاعلم انه يحصل من تعبير
 بعض السلف عنه انه تكبير فعلى وذلك فى جزء البخارى عن عبد الرزاق عن ابن جريج
 عن نافع بن ابن عمر رضى الله عنهما كان يكبر بيديه حين يستقم وحين يركع وحين
 يقول سمع الله من حماد وحين يرفع رأسه من الركوع وحين يستوى قائماً قلت لنافع
 اكان ابن عمر يجعل الاول ارفع من قال لا وفى المحلى عن عبد الرزاق عن ابن جريج
 ايضاً قلت لعطاء رأيتك تكبر بيديك حين تستقم وحين تركع وحين ترفع رأسك
 من الركعة وحين ترفع رأسك من السجدة الاولى ومن الاخرة وحين تستوى من مثنة
 قال اجل قلت تخلف باليدين الاذنين قال لا قد بلغنى ذلك عن عثمان انه كان يخلف
 بيديه اذنيه قال ابن جريج قلت لعطاء وفى التطوع من التكبير باليدين قال نعم
 فى كل صلاة وفى جزء البخارى ايضاً عن عبد الله بن المبارك عن الاوزاعي حدثني
 حسان بن عطية عن القاسم بن مخيمر قال رفع الايدي للتكبير قال اراه حين ينحني
 الظاهر ان قائل اراه حين ينحني هو الاوزاعي اراد ان لا يقتصر به احد على الافتتاح
 وهو خلاف مذهب الاوزاعي فوسعه وفى عبارة الشافعي فى اختلاف مالك والشافعي
 انه تعظيم فعلى فقلت للشافعي فما معنى رفع اليدين عند الركوع فقال مثل معنى رفعهما
 عند الافتتاح تعظيمهما لله وسنة متبعة يرجى فيها ثواب الله ومثل رفع اليدين على الصفا
 والمرورة وغيرهما ونحوه عنه فى جواب محمد بن الحسن حين صلى عنده وراى ذكره فى
 المجموع شرح المذهب وجعله بعضهم زينة للصلاة كما فى جزء البخارى عن سعيد بن جابر

والنعمان بن ابي عتياش وعند ابي عمر عن ابن عمر سعيد بن جبير يذكر هذا في صدح
تخفيف امر الرفع فانه ذكره في التكبير ايضا كما سيأتي من العدة وقد كان لا يتم التكبير
كما فيها وكذا ابن عمر ذكره في الرفع والتكبير كليهما كما عند المنزقاني وسيأتي وكان قد يتقص
التكبير فيكون قوله ايضا في تخفيف امر بل الذي يظهر ان سعيد بن جبير انما تعلمه
منه وقد ساقه ابو عمر عنه في صفة تخفيف امر التكبير فاعلمه فانهم فهموا قوله هذا في صفة
التاكيد الامر بالعكس لذا زاد سعيد لفظة انما فقال انما هو شيء يزوين به الرجل صلوة
قاله كذلك في التكبير ولا بد ان يكون معناه كذا لك عند في الرفع وقد جمع ابن عمر كليهما
والوجه من حيث المعنى في ترك الرفع في الركوع والرفع منه ان اليدين تركعتان
ايضا عند ركوع البدن وان لمسا حظا منه كما ان لهما قيا ما عند القيام واستقبالا عند
الاستقبال كما في شرح الموطأ عن بعضهم ١٢٣ وفي كتاب الصلوة لابن القيم نحوه في تركه
عند السجود وعلله بانهما تسجدان وتخطان فلا محل للرفع عند السجود وكأنه اذن يشرح
حديث مالك بن الحويرث بالرفع في القومة ثانيا عند الخرو لللسجود لا بعد ما شرع في الانحطاط
فيتكرر حينئذ الرفع وكذا في الهمدي راجعا على ابن حنبل وفهم منه انه يحل الحديث على
التكرار ولم يتعرض لحديث مالك بن الحويرث بالكلام وانما تكلم في سياق كل
خفض ورفع فراجعوه وكذا في المواهب شرح من صفة سجدة مفردة وان لهما وقفا
في حالة باقي القيام وعند القومة من الركوع وان كان قياما ولكن ليس تجد يدا نعهدة
ولذا كان ذكره التسميع فلا يجزى فيه ما في شرح الموطأ ١٢٤ عن ابن المنير (في كبر كمالا
خفض ورفع) تجد يدا للعهدة في اثناء الصلوة بالتكبير الذي هو شعار النية المأمورة
في اول الصلوة مقترنة بالتكبير التي كان من حقها ان تستعمل الى اخر الصلوة قاله

الناصر بن المنير اعني انه ليس قياما الى الصلوة بل ليترتب عليه السجود ويتميز
 احدهما من الآخر كالجلسة ولذا كان في القومة ارسال اليدين عندنا وعندهم و
 قد ترك الشافعي بين السجدين معللا بان له ليس قياما كما في كتاب الامر ولعل عليه
 ترك ما ذكره عند الركوع في الموطا وكذا في الامر نقلنا عن مالك وكذا في مرسل شعبة
 في شرحه ^{١٢٥} مع ما في الديباج ^{١٢٦} مع ما توهمه عبارة المصنف في رواية سليمان
 ابن يسار والاعتبار للشرع كاستقبال الركاب عند التحريمة عند الشافعي والقيام عند
 الشرع عند الحنابلة للامام فيما قعد بعد لعد كما في الفتح ^{١٢٧} وكسجة التلاوة
 الصلوية عندهم لا رفع لها وقد ذكر في حديث الترمذي ^{١٢٨} وغيره مطابقة بين
 الاذكار والافعال فعند القيام وجهت وجهي وعند الركوع اللهم لك
 ركعت وعند السجود اللهم لك سجدت وكذا في الزوائد ^{١٢٩} والكترم ^{١٣٠} سجد لك
 سوادى وخيالى ولم يصف فعل القومة ولا نحوه رفع اليدين وذلك لان رفع اليدين
 للدخول في الصلوة فقط وراجع ^{١٣١} من الكنز وقد جاء عن ابن عمر وابي هريرة ترك التكبير
 في الخفض لا معتبرا بربما في الكنز ^{١٣٢} فانه منكر ويعلم من الحمد الذي شرع في القومة
 انها شبه بزمان الاستفتاح للخروج من الركوع ولم يكن التكبير ليعلم القوم انها
 موضع الحمد لما لم يكن في التسميع حمد من جانب الجهد ^{١٣٣} انما يليق ان يكون التسميع من جانب الله
 قال عند علم فان الله قال على لسان نبيه ولم يكن بين السجدين لازا لثنتين
 منهما في حكم واحدة وراجع مواضع الادعية في الصلوة من اخر التشهد من المواهب
 ولم ار في مصيب ابن عباس عند ميمونة الا الاستفتاح ودعاء النور لعل الحمد في القومة
 ليتدارك المسبوق صفاته من الحمد كما ذكره في الفتح للقنوت ثم رأيت في البحري عن

البرماني ٢٣٥ وهو اللفظ ولعل اصله ما في الكنز ٢٥٢ وحاشية الدارقطني ١٣٢
 فان كان كذا فقد تدارك الذكر فقط ولو كان نموذجاً من القيام لا تدارك الركعة بادرار
 والذي حل عليه حديث علي ان رفع اليدين للتوجيه وقد تروى بالاستقبال ولذا سمي العلماء
 استفتاحاً وتوجيهاً وفي الهدي من اذكار القومة ما عند البخاري من الاستفتاح و
 عند مسلم بعضه من القومة وفي الفقه ٥٢٢ من اذكار التشهد الثلاثة لا اذكار وراجع الكنز
 ١٢٥ و٢٢٢ عن ابني عمار اذا قام العبد في صلاته ذرا البر على رأسه حتى يركع فاذا ركع
 عليه رحة الله حتى يسجد والتسجد يسجد على قدمي الله فليسأل في يرغب ص عن
 ابني عمار مرسل يريد بالذرا النشار كنشاً الزهر على رأس القائم وبعول الرحة غشياً
 اياه وهو في السراج المنير عن ابني عمار واسمه قيس وصححه عن شيخه وليفه المناوي
 وجعله اباعماراً وهو في النسخ ابو عمار ولعله غير قيس كشاد بن عبد الله او غيره من
 كنيته هذا -

كما في رواية الديلمي عن ابني هريزة في الكنز ٩١ اذا ركع احدكم فليضع يديه
 على ركبتيه ثم يمكث حتى يطأ ثلثي كل عضو في مفاصله ثم يسبح ثلاث مرات فانه يسبح
 في جسده مثل ذلك وابن عمر فيه ٩٩ وينبغي ان يستدل على اصل المسألة بالحد
 القولي واذا كان قولاً لا يزد عليه الرفع هناك وهو اذا ركعت فضع كفك على ركبتيك
 ٩١ ولعله يلائم حديث فاذا ركعت فاعظموا فيه ٩١ وعند مسلم من حديث ابن عباس
 وراجع حديث ابن عمر عن ابن حبان ٩١ تلخيص ١٩٤ تجزئة وحديث رفاعه
 في الكنز ٩٣ وابن عمر اذا استقم احدكم فليرفع يديه ليستقبل بباطنهما القبلة فان الله
 تعالى امامه طس ٩٢ من فائدة رفع اليدين ووقته وعلى ملحة كان التطبيق والاستقبال

توجيه اصابع رجليه في السجود للقبلة واليدين كما في الكنز ^{٢١٢} وهو معنى الحنيف
واسناد رواية ابن عمر في العدة ^١ والكنز ^{٢١١} وفي سنن البیهقي عن ابی هريرة قال رأيت رسول الله
صلی الله علیه وسلم قام في صلاة فريضة ولا تطوع الا شهريدين في السماء يد عوثم يكبران وهو
حدثه عن ابی داود وغيره قال كان رسول الله صلی الله علیه وسلم اذا دخل في الصلاة رفع يده
مداً ويريد بقوله يدعوان الرفع كان اشارة الى معنى لاسدي ولا يريد ايضاً دعاء المسألة
وقد شرحه في مبدل المعاني ^{٢٢٢} وراجع المعنى فان في البدلئ سقطاً وفي منحة الخالق من
تسليم الصلاة روى الطبراني في الكبير عن ابی امامة اذا قام احدكم في صلاة فافما يقوم
بين يدي الله تعالى مستقبل ربه ومملكه عن يمينه وقرينه عن يساره وهو متكرر في الحديث
وسوال الربيع في الامم عن الشافعي عن معنى الرفع يدل على انهم كانوا لاحظوا في الحكم
معناه وما ذكرنا من معناه عن العدة ^{٢١٢} وهو في الزوائد ص ١٠١ الاستاذ فيه محمد بن حرب من رجال
التهذيب وعمر بن عبد العزيز من رجال اللسان كما في الصغير ^{٢١٢} ولما كان الرفع عند الشافعي
للتعظيم وضعه عند رؤية البيت واصحابنا عند الاستلام للاستقبال فاز الطواف صلاة
وكا عند بصيعة التكبير وراجع عمر بن ابراهيم ^{٢١٢} وعندنا جواباً وامثالاً اخذنا من قوله
تعالى في الانعام هذا اكبر آية التي وجهت آية ان صلواتي آم وماعند الترمذي ^{٢١٢} وشرح
المنتقى ^{٢١٢} ولعله ترتب على معناه مسألة المد كما في العدة ^{٢١٢} وما عن ابان الحجارة
في الكنز ^{٢١٢} والحكم بن عمر قبيد عن ابان قال كنت في الوفد فرأيت بياض رطل رسول الله
صلی الله علیه وسلم حين رفع يديه يستقبل بهما القبلة آم وعن الحكم قال كان رسول الله
صلی الله علیه وسلم يعلمنا اذا قمنا الى الصلاة فكبروا وارفعوا ايديكم ولا تجزوا اذا انكم وقولوا
سبحانك اللهم وبحمدك ذكر اسناده في تخریج الهداية وابن عمر فيه ^{٢١٢} واعلم ان الامر

بوضع اليدين على الركبتين في الركوع ووضعهما في السجود ليس لفائدة ترجع الى المصلحة
من حيث التسهيل عليه ولا لاستيفاء المقام بل لانهما تركعان وتسجدان ولليدين وقفاً
وركوعاً وسجوداً وقعوداً في الصلوة ولا استقبال للكفين الا في التحريمة فاذا نزع الرفع للاستقبال
وابان من وفد عبد القيس في الاصابة ولم يعرف رجال اسناده نعم رأيت في العمدة ٣٥٩
والاصابة ان الحكمين حيان في اسناده من جملة الوافدين نقله في العمدة عن ابى عبيدة
معمر بن المثنة اللغوي وابو عبيدة العتكي في الاسناد هبة بن الزبير كما في الانساب للسمعاني
من الجندب بن بوري لا ما ذكره في الاصابة ثم ان لفظ الحديث عن رفاعة في الكنز ٩٣
حتى يرجع كل عضو منك امرأى الى موضعه وحتى يأخذ كل عظم مأخذه مبني على الترك
عند الرفع فليس موضع اليد الا بعد الرفع لكن لم اجد بهذا اللفظ عند كل من عزاله انما
هو في المستدرک ٣٢٢ ومعناه متكرر في حديث المسئ وحديث ابن عمر في ٩٩ وان شئت
قلت في العبارة ليس مبنياً على الفعل -

ولا يرد ما في حديث ابى حميد عند الترمذي من هذا اللفظ مع ذكر رفع اليدين فيه لانه
انما اطلق هذا اللفظ ايضاً بعدما نزع الرفع اى كان عند بعضهم ذكر هذا اللفظ لا ذكر رفع
اليدين وعند آخرين ذكر الرفع مع لفظ آخر لا يلائمه وكان تبادلاً فجاء عبد الحميد وجمع و
حديث المسئ قولى يكتفى بها بقدر ما قال ناله النطق ولا يزداد عليه فان القول تسمية والفعل
اشارة كما في الفقه ٢٢٢ وعقد اليدين بعد الرفع للتحريم والتكبير لان احرامها التكبير
وهو اى التحريم والاحرام والاستقبال واحد من اول الصلوة الى الاحلال بالتسليم
فكان التكبير كالنبلية تكون فرضاً في الابتداء ومنذوبة بعده والرفع كقول الهدى في التقليد
والاشعار -

ويراجع سياق البيهقي من رفع اليدين ونحوه عند إتيان أو دقا لو أفاخر ضلنا
 قال فقال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قام إلى الصلاة رفع يديه حتى يحاذي
 منكبيه ثم يكبر حتى يقر كل عضو من موضعه معتدلاً ثم يقرأ ثم يكبر ويرفع يديه حتى
 يحاذي بهما منكبيه ثم يركع ويضع راحتيه على ركبتيه ثم يعتدل ولا ينصب رأسه ولا
 يقنع ثم يرفع رأسه فيقول سمع الله لمن حمده ثم يرفع يديه حتى يحاذي بهما منكبيه حتى
 يعود كل عظم منه إلى موضعه معتدلاً ثم يقول الله أكبر ثم يمضي إلى الأرض فيبني
 يديه عن جنبيه ثم يرفع رأسه فيثني رجله اليسرى فيقعد عليها ويفتح أصابع رجله إذا
 سجد ثم يعود ثم يرفع فيقول الله أكبر ثم يثني برجله فيقعد عليها معتدلاً حتى يرجع
 أو يقر كل عظم موضعه معتدلاً ثم يصنع في الركعة الأخرى مثل ذلك الحديث
 وعند الترتيبي إذا قام إلى الصلاة اعتدل قائماً ورفع يديه قوله ثم يكبر حتى يقر
 كل عضو من موضعه معتدلاً ويريد به قرار كل عضو في موضعه بعد تمام الرفع
 وعود اليدين في موضعهما وهو ههنا العقد لأن الأرسال ليس حالة طبيعية لهما
 دائماً حتى يدخل في عنوان قرار كل في مقرر والرفع حالة غير طبيعية فأنما يصدق
 ذلك العنوان بعد الفراغ منه قوله يعتدل ولا ينصب رأسه ولا يقنع يريده تسوية
 الظهر بعد الركوع قوله ثم يرفع يديه حتى يحاذي بهما منكبيه هذا باعتبار حاله مكاناً
 قوله حتى يعود كل عظم منه إلى موضعه هذا باعتبار حاله زماناً فإذا دريت مودى الفاظ
 فعود كل عضو إلى موضعه أنما يصدق بعد اختتام الرفع كما هو في سياق الحميد بن حنيفة
 ههنا أو مع علمه وهو في الفاظ حديث السبعة صلواته قال ثم إذا انت كعت فأنبت يدك
 على ركبتيك حتى يطمئن كل عضو منك ثم إذا رفعت رأسك فاعتدل حتى يرجع كل عضو

منك لا دليل على ادخال رفع اليدين بين هذا الشرط والجزاء وعنوان عود كل عضو الى موضعه لا يلائمه بل لا يصدق عليه فهذه المطلقات عندك على اطلاقها لا دليل على تقييدها اذا كانت قولية ولم يذكر الرفع وكان الرفع الترك كلاهما ثابتين في الخارج فكل حديث سروديه الراوى صفة الصلوة ولم يذكر الرفع فهو على اطلاقه لا دليل على تقييده به سيما اذ كان قوليا ولا سيما اذ كانت تركيب شرط وجزاء وفاء الجزاء فيها قولاً ذكره ابو حيان في شرح التمهيد وعندى انها في الجزاء للتعقيب وهو هذا التعقيب الذي لا الزمانى وهو في اللغة ثابت عندى وان انكره المتكلمون في العقليات فهذا الذي ذكرته اردت بقولى ان حديث المسئى مبنى على الترك فافهمه - ثم قال في حديث السنن ثم اذا قام من الركعتين كبر ورفع يديه حتى يجاذى بهما منكبيه كما فعل وكبر عند افتتاح الصلوة فاشار الى ان هذا الرفع في المعنى كرفع الاحرام فادر هذا ولا تنسب الي ما لم ارد ولا توجه قول القائل بما لم يقل هو به ولا تقوله ما لم يقل وقد اندرج في ثلثنا جواب نحو ما يؤخذ من نيل الاوطار ويقر به هنا حيث قال واجتمع القائلون بالارسال بحديث جابر بن سمرق المتقدم بلفظ ما لي اراكم رافعي ايديكم وقد عرفت ان حديث جابر وارو على سبب خاص فان قلت العبارة بعوم اللفظ لا بخصوص السبب قلنا ان صدق على الوضع معنى الرفع فلا اقل من صلاحية لحادث الباب لتخصيص ذلك العمود وان لم يصدق عليه معنى الرفع لم يصح الاحتجاج على عدم مشروعيته بحديث جابر المذكور ام فان الارسال لما لم يثبت فهذا الجواب هناك صحيح وكذا جوابه عن ايراد حديث جابر في مسألة ترك رفع اليدين صحيح ايضا بخلاف حديث المسئى صلواته ونحوه فان ايراده في مسألة الترك منا هو في محله لثبوت الترك و الرفع عليه ما ههنا فلا دليل على التقييد فادر الفرق والى الله ترجع الامور -

قال في بدلائل الفوائد من ص ٢٢٢

(فائدة) قولهم لا يمر لا يمر الاخص عينا وانما يستلزم مطلق الاخص ضرورة وقوعه في الوجود ولا بد في هذا من تفصيل وهو ان الحقيقة العامة تارة تقع في رتب متساوية فهذه تستلزم الاخص عينا ولا بد كما اذا قال افعل كذا فانه اعم من مرة ومرات وهو يستلزم للمرة الواحدة عينا وانفق ما لا يستلزم اقل القليل عينا وتارة يقع في رتب غير متساوية كالحيوان والعدد فانهما لا يستلزمان احدا نواعهما عينا والله سبحانه وتعالى اعلم - (فائدة) حمل المطلق على المقيد شرط بان لا يقيد بقيدين متنافيين فان قيد بقيدين متنافيين امتنع الحمل وبقية على اطلاقه وعلما ان القيدين تمثيل لا تقييد مثاله قوله صلى الله عليه وسلم في لو غر الكلب فليغسله سبع مرات احدهن بالتراب مطلق وفي لفظ اولاهن وهذا مقيد بالاولى وفي لفظ آخرهن وهذا مقيد بالآخرة فلا يحل على احدهما بل يبقى على اطلاقه -

(فائدة) انما يحل المطلق على المقيد اذا لم يستلزم حمله تاخير البيان عن وقت الحاجة فان استلزمه حمل على اطلاقه وله مثالا ان احدهما قوله صلى الله عليه وسلم يعرفات من لم يجد نعالين فليلبس خفين ولم يشترط قطعاً وقال بالمدينة على المنابر لمن سأل ما يلبس المحرم (من لم يجد نعالين فليلبس خفين وليقطعهما اسفل من كعبيه) فهذا مقيد ولا يحل عليه ذلك المطلق لان الحاضر يعرفات من اهل اليمز ومكة والبوادي لم يشهد خطبته بالمدينة فلو كان القطع شرطاً لبيّنه لهم لعدم علمهم به ولا يمكن اكتفاؤهم بما تقدم من خطبته بالمدينة ومن ههنا قال احمد ومن تابعه ان القطع منسوخ باطلا يعرفات اللبس لم يأمروا في اعظم اوقات الحاجة امثال الثاني قوله لمن سألته عن دم

ليترتب السجود على القيام كما ترتب عليه الركوع لا على الركوع ولذا جاء فيه الحمد في القنوت
الركعة للسبق لفوات الركوع وكونه بقية كما ذكره الباجي في القيام الى الثالثة ١٣٣ وان
كان عودا قال بقائه لا ابتدائه فاعلم ذلك والله اعلم وهو كالقيام الثاني في الكسوف عند
الباجي ٣٢٦ عودا لا استيناف -

ولعل ملحظ الحنفية ان رفع اليدين اما للتحريم فعلا كتحويل الوجه عند التسليم للتحلل
فعلا واما للاستقبال وهذا قد كفي مرة وان كان لبيان الفصل في الانتقال فسنة غير مقصودة
كجملته الاستراحة والاضطجاع بعد سنة الفجر فاختاروا الترك لهذا واما غيرهم فلعله
عندهم للتعظيم فناسا للتكرار كونه للقنوت اذا كان قبل الركوع كما ذكره معاني الآثار من باب الرفع عند رؤية
البيت يدل على انه للفصل عندهم من جعل القنوت بعد الركوع رفع كالدعاء وانما جعل بعد الركوع لئلا
يخرج الى الفصل ولذا وضع الحنفية لانه منفصل في الظاهر ان الرفع للاخذ في الفعل الشرعي فيه
ذكره الشيخ ابن الهمام من تكبيرات الجنارة عن ابي يوسف انه عند الشافعي فعل تعظيمي كما في شرح الهندي
عند قول محمد بن الحزائيه وكذا في الجوهري الثقي في رفع اليدين في تكبير العيد عند الحنفية للافتتاح كما في الفتح من اسلام الحجر
والرفع مرة فقط وانما دخل فيه الاجتهاد من حيث عاية المعنى وكان ينبغي فيه الاعتماد
على العمل فقط لوقوع الاختلاف في مواضعه وسيما بين السجدين مرفوعا ومن عمل بعض
السلف مع دخول خمول فيه وقد اسقطه الشافعي بالمعنى تدل عليه عبارته في الامور
فانسحب على الجنس عند الحنفية ولهذا تعلل فيه ظاهرة هذا العصر في المواضع الآخر
وبالجملته الترك مبني على التردد لا على الجزم بجانب ووجه دخول الثقة فيه قد ذكرناه
وانه ليس الترك على عدم الاصل بل لليدين فيه وظائف ايضا وصار الترك افضل
عندهم كترك الترجيع في الاذان ولكنه كان لفائدة حاضرة عندهم لا دافعة وكترك

تعدد الركوع في الكسوف فاته كان عندهم لو ارد وقتي وقد قال لنا في المستقبل كاحداث
صلوة صليتموها من المكتوبة -

ثم لو وجدت هينين كينين ايسار ابنى يسر لقلت ان رفع اليدين شعار التكبير خارج
الصلوة ايضا وعليه رفعه صلى الله عليه وسلم يديه عند اجرائه في زقاق خيبر مع التكبير
وقد يوجب عليه البخاري باب التكبير عند الحرب خصه من كراهة رفع الصوت بالدعاء ونحوه
وكان معروفا عندهم وان قل وهو كتسميتهم بالمسحاة مسحة ليس هذه التسمية باعتبار
التشهد فقط بل كان كثيرا عندهم وخل وكذلك الاشارة بالمسحة كثيرة في العرب عند
زيارتهم مشاهدا الحرمين يستودعون عندها شهادة ان لا اله الا الله ويشيرون بالمسحة
الى السماء ثم لما حمل ذلك خارج الصلوة لعدم الاعتناء سري ذلك داخلها ايضا وصار
عند كثيره ليس بمهم وسري حكم الجنس الى ما يجانسه فهذا فقه المقام والله الولي المنع
ويستحسن فيه حالة القيام وهيأة اعداء كلمة الله ولبعض ذلك الرفع في الاذان لا داخل
الاصبعين في الصماخين ^{نقط} سيما عند من جعل باطن الكف الى الكف عند الافتتاح كما
في العملة عن حاوي الماوردى ورحم الله البوصيري حيث قال -

كافعا راسه وفي ذلك الرقش الى كل سودا ايماء
فاممتا طرفه السماء ومصرعى كل من شأنه العلو العلاء

قال البخاري باب التكبير عند الحرب حدثنا عبد الله بن محمد حدثنا سفيان بن

ايوب عن محمد بن انس رضي الله عنه قال صحح النبي صلى الله عليه وسلم خيبر قد خرجوا بالحقا
على اعناقهم فلما راوه قالوا هذا محمد بن النخيس فاجابوا الى الحصن فرفع النبي
صلى الله عليه وسلم يديه وقال الله اكبر خربت خيبر انا اذانزلنا بساحة قومك صبح المنذر
واصبنا حمرا فطبخناه فنادى منادى النبي صلى الله عليه وسلم ان الله ورسوله يخفيكم

عن لحم الحمر فأكفشت القدر بما فيها تابعه على عن سفيان رفع النبي صلى الله عليه وسلم يديه وكذا عنده في أخر علامات النبوة -

قال في الفقر والغرض من حديث ابن عمر قوله فيه كلما أوفى على ثنية أو نزل كبر ثلاثا قال المحدث تكبيره صلى الله عليه وسلم عند الارتفاع استشعارا لكبرياء الله عز وجل وعند ما يقع عليه العين من عظيم خلقه أنه أكبر من كل شيء وتبيحه في بطون الأودية مستنبط من قصة يونس فإن تبيحه في بطون الحوت نجاة الله من الظلمات فبسم النبي صلى الله عليه وسلم في بطون الأودية لينجيه الله منها وقيل مناسبة التبيح في الأماكن المنخفضة من جهة أن التبيح هو التنازيه فتناسب تنزيه الله عز وجل عن صفات الانخفاض كما تناسب تكبيره عند الأماكن المرتفعة ولا يلزم من كون جهتي العلو والسفل محالاً على الله أن لا يوصف بالعلو لأن وصفه بالعلو من جهة المعنى والمستحيل كون ذلك من جهة الحق ولذلك ورد في صفة العالی والعلی المتعالی ولم يرد ضد ذلك وإن كان قد لحاظ بكل شيء علماً بجل وعزاه -

والإشارة على وجه إشارة بالمسح في التشهد على المعروف للاخلاص التوحيد وإشارة بها في دعاء المسألة ذكرها في العمدة عن أبي يوسف في باب الاستسقاء في الخطبة يوم الجمعة وإشارة بها مع رفع اليد إلى المنكب رد مرفوعاً في الخطبة وعن مهمل بن سعد قال ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم شاهر يديه قط يدعو على منبر ولا غيماً ما كان يدعو إلا يضع يده حذو منكبيه ويشير بإصبعه إشارة رواه أحمد وأبو داود وقال فيه لكن آيته يقول هكذا وأشار بالسبابة وخط الوسط بالأبهام منتقاة الأخبار من الجمعة وفي الفتوى عن الأوزاعي ذكرها ابن نصر في قيام الليل ورفع اليدين للاستقبال ورفعهما مع التكبير خارج الصلوة ورفعهما للسؤال خذاء الصدور والابتهاال وهو رفعهما رفعاً بليغاً ومدهما

والاستجارة بجعل ظهورهما الى السماء كما ذكره في الاستسقاء ونقلوا في كتب الفقه
عن ابي يوسف من عمله في قنوت الوتر رفع اليدين كدعاء المسألة وهو كذلك عندنا ^{فممة}
وقد اطلق الرواة على اكثرها لفظ الدعاء ارادوا به دعاء النداء الذي يعبر عنه بالفارسية
بخواند لا دعاء السؤال الذي يعبر عنه بخواستن وهو المراد بقوله تعالى قل ادعوا الله
ادعوا الرحمن اياما تدعونه الاسماء الحسنى من دعوت زيد لا قال قائلهم
وداع دعائيا من يجيب الى النداء * فلم يستجبه عند ذلك مجيب
فقلت له اقدم وارفع الصومرة * لعل ابي المغوار منك قريب
وراجع ما في السعاية من اعن ابن حجر وفي ملا عن الضحاك في الثناء والتبيان
من الثناء والذكر المنثور من الطوران المراد من "وسبح بحمدك" حين تقوم الثناء عن
ابن المسيب وفي الناسم عن ابن زيد - ثم زيد عوكم فتسبحون بحمده -

ولعل غرض الشريعة كون الرفع في ابتداء القيام والركوع والسجود الاول و
في الزواجر وعن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه عند التكبير للركعة وهذا التكبير حين يركع ساجدا رواه الطبراني في
الاصطحاح هو في الصحيح فلا التكبير للركعة في حال السجود وعند ابي داود وعن الزهري واذا ركع فقل مثل
ذلك ما ذارفع السجود فعل مثل ذلك آة ١٢

وعند النسائي باب رفع اليدين بين السجدين تلقاء الوجه وهو عند الدلائل
واعله الحافظ ابواحمد النيسابوري كما في شرح المنتقى ١٢٠ وابن طاهر في التذكرة
١٩٥ وما في التروائد ١٩٥ ففيه محمد بن حجر ليس بالقوى وله مناكير وفي سياقه بعض شيك
ورأيت في العمدة ١٢٠ ان ابن القطان قد صحح حديثا اخر لطاؤس انه كان يرفع يديه
حتى يجاوز بهما رأسه آة ولعل الصواب حتى يجاذي بهما ويكون من غير طريق النضر
ابن كثير - يدل عليه ما في جزء البخاري عنه ١٢٠ وما

ولما كان عدما لم يتعرض الرواة لنفيه في اكثر الاحاديث كما قرره ابن تيمية

في ذكرهم بسم الله وسكوتهم في أكثرها فادهم كثرة وقوعه وليس الأمر كذلك متعينا
وهذا الجلة الاستراحة فيما ذكره عن أحمد في الجوهر النقي ١٣٤ ولاحظ ما ذكرناه في مس ١٣٤
من تعليقنا في حديث جابر بن سمرة يوهو أن للأصبع إشارة بالسلا مع ما في الجوهر النقي ١٥٤
لكن شرحه ما في الكنز من أن يرفع بلفظ ثم وتثنية اليدين فالإشارة إشارة الصلاة
في لفظ البيهقي في الجوهر النقي إباح أو دلالة إشارة السلام أو أراد بقوله إنما يكفي أحدكم
أن يقول هكذا وأشار بأصبعه ويسلم على أخيه الإشارة إلى وضع اليدين على الفخذين
لإشارة الصلاة وبدل عند ابن جبان قوله أن يقول هكذا وأشار بأصبعه بقوله أن
يضع يديه على فخذي أمه ونحوه عند مسلم ولكن أن يضع يده بالافراد، ومنغري الكلام
أن اليدين مشغولتان بوظائف عند الترك أيضا وإنما قل النقل في الترك لكونه من
الترك مع كونه كثيرا في نفسه كإخفاء بسم الله وإخفاء أمين وترك جلة الاستراحة
وإنما تردد فيه من اختار الرفع مذهباً أو كان من عادته ترجيح جانب من الاختلاف
المباح أيضاً كالبخاري على خلاف عادة الآخرين كالنسائي وإباح أو د والترمذي

فصل في ما فهمه بعض السلف من معنى التكبير وموضعه ومزيج صورته
برفع الصوت والإعلان وإذا علا شرفاً وفي العساكر كما في العمدة عن الطبري من باب
الذكر بعد الصلاة وكذا عند ابن ماجه فتر قسطنطينية بالتكبير ورفع الفارق الصوتية في
ليلة التعرير ويؤب البخاري باب التكبير عند الحرب ونحوه كراهة رفع الصوت بالدعاء ونحوه
ورفع اليدين عند وأنه شعار فخف فيه بعض السلف أولاً ثم اتفقوا على تأكده في الصلاة

باب اتمام التكبير في الركوع ١١١ من عمدة القاري

(ذكر ما استفاد منه) فيه أن التكبير في كل خفض ورفع وإليه ذهب عطاء بن أبي يانح

والحسن البصري ومحمد بن سيرين وإبراهيم النخعي والثوري والأوزاعي والوحيفة ومالك
والشافعي وأحمد وأصحابهم ويحكي ذلك عن ابن مسعود وأبي هريرة وجابر وقيس بن عباد
والآخرين وكان عمر بن عبد العزيز ومحمد بن سيرين والقاسم وسالم بن عبد الله وسعيد بن جبير قتادة
لا يكبرون في الصلوة إذا خفضوا وقال ابن الجشية في مصنفه حدثنا أبو داود عن شعبة عن
الحسن بن عمران أن عمر بن عبد العزيز كان لا يتم التكبير حدثنا يحيى بن سعيد عن عبد الله بن عمر
قال صليت خلف القاسم فلم يكن إلا ثمان التكبير حدثنا غندر عن شعبة عن عمر بن مرة
قال صليت مع سعيد بن جبير فكان لا يتم التكبير حدثنا عباد بن سليمان عن مسعر عن زيد
الفقيه قال كان ابن عمر ينقص التكبير في الصلوة وقال مسعر إذا انخط بعد الركوع للسجود لم يكبر
فإذا أراد أن يسجد الثانية لم يكبر ويحكي عن عمر بن الخطاب أيضا وأخرج عبد الرزاق في
مصنفه عن اسمعيل بن عبد الله بن أبي الوليد قال أخبرني شعبة بن الحجاج عن رجل عن
ابن أبي رزمي أن عمر بن الخطاب أصرهم فلم يكبر هذا التكبير ويحكي عن ابن عباس أيضا
وأخرج عبد الرزاق عن ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن جابر بن زيد قال صليت مع ابن عباس
بالبصرة فلم يكبر هذا التكبير بالرفع والخفض قلت المشهور عن هؤلاء التكبير في الخفض والرفع
وروايات هؤلاء محمولة على أنهم تركوه أحيانا بآنا للجواز أو الراوي لم يسمع ذلك منهم
لخفاء الصوت وكانت بنو أمية يتركون التكبير في الخفض وهم مثل معاوية وزيد وعمر بن
عبد العزيز قال ابن أبي شيبة حدثنا جرير عن منصور عن إبراهيم قال أول من نقص التكبير
زيد وقال الطبري أن أبا هريرة سئل من أول من ترك التكبير إذا رفع رأسه إذا وضعه قال
معاوية وقال أبو عبد الله العدني في مسنده حدثنا بشر بن الحارث حدثنا إسرائيل عن ثوير
عن أبيه عن عبد الله قال أول من نقص التكبير الوليد بن عقبة فقال عبد الله نقصوها

نقصهما الله فقد رآيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يكبر كلما ركع وكلما سجد وكلما أذبح رأسه
وعن بعض السلف انه كان لا يكبر سوى تكبيرة الاحرام وفرق بعضهم بين المنفر وغيره
فان قلت ما تقول في حديث عبد الرحمن بن ابري الخراعي انه صلى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه السلام وكان لا يقرأ التكبير رواه ابو داود الطحاوي قلت قالوا انه ضعيف معطل الجس
ابن عمران احد رواه قال الطبري هو مجهول لا يجوز الاحتجاج به وقال البخاري في تاريخه
عن ابي داود الطيالسي انه حديث باطل وقد ذكرناه عن قريب فان قلت سكوت ابي داود الطحاوي
يدل على الصحة عندهما قلت لا اثر بملنا صحة فاجاب ذكرناه عن قريب تاوله الكرخي على
حذفه فذلك نقصا نصفه لا نقصا على اجاب الطحاوي ان الاثر المتواتر على خلافه وان
العمل على غيره فان قلت تكبيرة الانتقال سنة امر واجبة قلت تختلفوا فيه فقال قوم هي
سنة قال ابن المنذوبه قال ابو بكر الصديق وعمر وجابر قيس بن عباد والشعبة والاذري
وسعيد بن عبد العزيز ومالك الشافعي وابو حنيفة ونقله ابن بطال ايضا عن عثمان وعلم وابن
وابن عمر وابو هريرة وابو الزبير ومكحول والفتح وابو ثور وقالت الظاهرية واحمد في رواية كلما
واجبة وقال ابو عمر قد قال قوم من اهل العلم ان التكبير انما هو اذن بحركات الامام وشعار
الصلوة وليس بسنة الا في الجملة فلما من صلى وحده فلا بأس عليه ان لا يكبر وقال سعيد
ابن جبيرة انما هو شيء يزين به الرجل صلوته، انتهى - وعند ابي داود من باب ما يقول الرجل
اذا سافر من الجهاد عن علي الازدى ان ابن عمر علمه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا
استوى على غير خارجا الى سفر كبر ثلاثا ثم قال سبحان الذي سخر لنا هذا وما كنا له مقرنين

له وعندى انه عن عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله عليه وسلم ان ابن عمر علمه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا
الربع ثم هو الراوى ايضا عن عبد العزيز فقصة فيلتبس العملان ايضا ثم المروى بالنقص تركه دل عليه إطلاق
التلف فيه وفي اتمامه وابواب البخاري وتراجمة لاحد من المذاهب بسطه على الانتقال -

وانا الى ربنا منقلبون اللهم اني اسألك في سفرنا هذا البر والتقوى ومن العمل ما ترضى اللهم
هون علينا سفرنا هذا اللهم اطولنا البعد اللهم انت الصالح في السفر والخليفة في الاهل و
المال واذا رجع قالهم وزاد فيهم ابنوز قاتبوز عابدين لربنا حمدا ومن وكان النبي صلى الله عليه
وجيوشه اذا علوا الثنا كبروا واذا هبطوا سبحوا فوضعت الصلابة على ذلك ام ولعله على هذا
المعنى تركه بعضهم عند الخفض للبحر ولم يتركه ابن عمر عند الخفض للركوع لمكان رفع اليدين
فيه وهو شعار التكبير او تكبير فعلى دلالة على مضاه من الدلالة الوضعية غير اللفظية على
اصطلاح النظار كاللذال الاربعة عندهم والتكبير القولي شعار الملة الخفية يميزها عن غيرها
فوضع في موضع الشعار كما لا سلام والرمي الذبح وفي شريع العبادات اعلاما بانها عبادة
الحنفلة لا عبادة المشركين والوجه في التكبير للبحر انه ليس للخفض وان كان معه ابتداء
في القومة والجلطة في هيئة مناسبة له ثم امتد على الخفض لضرة الموالاة والعبارة للشرع
قال الراغب واكبرت الشيء رأيت كبرا قال فلما رأيت كبرته والتكبير يقال لذلك لتعظيم
الله تعالى بقولهم الله اكبر وعبادته واستشعار تعظيمه وعلى ذلك والتكبير والله على ما
هدى سكو - وكبرته تكبيرا -

باب التكبير ايام منى واذا غدا الى عرفة ^{٣٥} من العمدة ايضا

(ذكر ما يستفاد منه) قال الخطابي وابن بطال معنى التكبير في هذه الايام ان الجاهلية كانوا
يذبحون لطاغيتهم فجعلوا التكبير استشعارا للذبح لله تعالى حتى لا يذكر في ايام الذبح غير
انتى - وفي المغني من تكبيرات العيد ولائها تكبيرات حال القيام فاستحب ان يتخللها ذكر
كتكبيرات الجنائز وتفارق التبيح لانه ذكر يخفى ولا يظهر بخلاف التكبيراته وفي الكنز ^{٢١}
اذا سمعتم الرعد فسبحوا ولا تكبروا وفي مراسيله وفي المغني ايضا ما ذكره في اذان الراعي المنفرد

والمسافر وفي البيت من معني الشعار وفيه والمدونة وكان اي ابن عمر يقول انما الاذان
على الامير والامام الذي يجمع الناس ^{٢٣٦} وكما الجملة لتحقق احد معني الشعار فيها.

فصل في احاديث الرفع نقلنا فيه عبارة تلخيص الجبير فانه اتى على جلها وليرى
الا نزيير، وليعلم ان الرفع متواتر اسنادا وعملا لا يشك فيه ولم ينسخ ولا حرف منه وانما
بقي الكلام في الافضلية وصرح ابو بكر الجصاص في احكام القرآن من مسائل رؤية الهلال
بذلك وانه من الاختلاف المباح ولما التزمنا حديثه قليلة وصح هذا هو ثابت بلا مرد وهو
متواتر عملا لا اسنادا عند اهل الكوفة وقد كان في سائر البلاد تاركون وكثير من التاركين في
المدينة في عهد مالك وعليه بنى مختاره وكان احب اهل مكة يرفعون فبنى عليه الشافعي مذهبه
وكانوا تعلموه من ابن الزبير وكان يرفع وتعلمه اهل الكوفة من ابن مسعود وعلى ورحلوا الى
لتعلم الصلوة ايضا فروا وتركه واستمر اعليه والتواتر على النجاء، تواتر اسنادا وتواتر طبقة
وتواتر توارث وتعامل وتواتر وقد اشترك وكله تواتر في القاطع. ثم من ذكر ان رواية
الرفع نحو خمسين صحابيا فهو قد ادرج فيه رواية الرفع عند الافتتاح نقط ايضا والافرواة
الرفع نحو عشرين كما في الدار المصنفة للشوكاني ويجري فيه النقد ايضا ولا يرى خلاص
الا نحو خمسة عشرة او اقل منهم كما سأتى من البحث في بعض وقفاء رافعا ثم ان من مختار
جانبا يري خلافه قليلا وذلك من الجانبين فلم يبقوا فيه تاريخا ونقلا واضحا وافا هناك
مخائل وقرائن فعل اهل المدينة نقله المالكية واعترف به ابن القيم في اعلام الموقعين
وان لم يحجبه حجة وتأتى عبارات من كتب الشافعي يقلل خلافه بخلاف المالكية.
قال حديث ابن عمر كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يرفع يديه حذو منكبيه
اذا افتتح الصلوة متفق عليه بزيادة واذا اكبر للرفع واذا رفع راسه من الركوع رفعها كذلك

فقال سمع الله من حمد زاد البيهقي فما زالت تلك صلوة حتى لقي الله وفي رواية البخاري ولا يفعل ذلك حين يسجد لآخرين يرفع رأسه من السجود قال ابن المديني في حديث الزهري عن سالم عن أبيه هذا الحديث عند حجة على الخلق كل من سمعه فعليه أن يجعل به لأنه ليس في أسناده شيء -

حديث وائل بن حجر أنه صلى الله عليه وسلم لما كبر رفع يديه حتى منكباه الشافعي وأحمد من رواية عاصم بن كليب عن أبيه عن وائل به -

قوله روى أنه صلى الله عليه وسلم رفع يديه إلى شحمة أذنيه رواه أبو داود والنسائي وابن جابر من حديث وائل أيضا ولفظ يرفع أبهاميه إلى شحمة أذنيه وللنسائي حتى يكاد أبهاماه تحاذي شحمة أذنيه وفي رواية لابن أبي داود وحاذي بأبهاميه أذنيه وفي المتن والدارقطني من طريق عاصم لا حول عن انس قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم كبر فخاذي بأبهاميه أذنيه ثم ركع حتى استقر كل مفصل من الحديث ومن طريق حميد عن انس كان إذا افتتح الصلاة كبر ثم يرفع يديه حتى يجاذي بأبهاميه أذنيه ،

قوله يرفع غير مكبر ثم يتدنى التكبير مع ابتداء الأرسال وينتهي مع انتهائه روي ذلك عن أبي حميد عن النبي صلى الله عليه وسلم رواه البخاري والأربعة ولفظ ابن أبي داود كان إذا قمر إلى الصلاة رفع يديه حتى يجاذي بها منكباه ثم كبر حتى يقر كل عظم في موضعه معتدلا -

قوله وقيل يتدنى بالرفع مع ابتداء التكبير يروي ذلك عن وائل بن حجر هو ظاهر سياق رواية أحمد بن حنبل ابن أبي داود حيث قال عن وائل أنه رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم يرفع يديه مع التكبير وللبيهقي من وجه آخر عن عبد الرحمن بن عامر الليصبي عن وائل قال صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما كبر رفع يديه مع التكبير -

قوله وقيل يرفع غير مكبر ثم يكبر ويده قارتان ثم يسلمهما فيكون التكبير بين الرفع والسلم
روى ذلك عن ابن عمر لم يره من حديث ابن عمر هذه الكيفية لكن لفظ رواية أبي داود إذا قام إلى
الصلاة رفع يديه حتى يكونا خذ منكبيه ثم يكبر وهذا كذلك وفي الباب عن مالك
ابن الحويرث متفق عليه -

وعن علي رواه أبو داود والترمذي وصححه أحمد في حكاية الخلال وعن محمد بن عبد بن عطاء أنه
سمع أبا حميد في عشرة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أحدهم أبو قتادة يقول أنا أعلمكم بصلوة
رسول الله صلى الله عليه وسلم قالوا فاعرض فقال كان إذا قام إلى الصلاة اعتدل قائما ورفع يديه
حتى يجاذى بهما منكبيه رواه أبو داود والترمذي وصححه -

وعن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه إذا دخل في الصلاة وإذا ركع وإذا رفع رأسه
من الركوع رواه ابن خزيمة في صحيحه هكذا رواه البخاري في جزئه ابن ماجه البيهقي -
وعن جابر نحوه رواه الحاكم وقال لم نكتبه من حديث سفيان عن أبي الزبير عنه إلا من حديث
شيخنا أبي الجاسر المجبوبي وهو ثقة تامون وإنما نعرفه من حديث إبراهيم بن طهمان عن أبي الزبير
انتهى ومن حديث إبراهيم أخرجه ابن ماجه وصححه البيهقي -

وعن أبي بكر الصديق أنه كان يرفع يديه إذا افتتح الصلاة وإذا ركع وإذا رفع رأسه من الركوع
وقال صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر مثله رواه البيهقي ورجاله ثقات
وعن عمر نحوه رواه الدارقطني في غرائب مالك والبيهقي وقال الحاكم أنه محفوظ
وعن أبي هريرة قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا كبر للصلاة جعل يديه حذاء
منكبيه وإذا ركع فعل مثل ذلك وإذا رفع للجمود فعل مثل ذلك وإذا قام من الركعتين فعل
مثل ذلك رواه أبو داود ورجاله رجال الصحيح

وقال الدارقطني في العلل روى عمرو بن علي عن ابن البرقي عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة أنه كان يرفع يديه في كل خفض ورفع ويقول أنا أشبهكم صلاة برسول الله صلى الله عليه وسلم -

وعن أبي موسى قال أرىكم صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فكبر ورفع يديه ثم كبر ورفع يديه للركوع ثم قال سمع الله من حمد ورفع يديه ثم قال هكذا فاصنعوا ولا يرفع بين السجدين رواه الدارقطني ورجال له ثقات -

وعن عبد الله بن الزبير أنه صلى بهم شيركفيه حين يقوم وحين يركع وحين يسجد وحين ينهض فقال ابن عباس من أحب أن ينظر إلى صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فليقتد بأبي الزبير -

وعن طاووس عن ابن عباس في الرفع رواه أبو داود والنسائي -

وعن عبيد بن عمير عن أبيه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يرفع يديه مع كل تكبيرة في الصلاة المكتوبة رواه ابن ماجه -

وعن البراء بن عازب قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا افتتح الصلاة رفع يديه وإذا أراد أن يركع وإذا رفع من الركوع رواه الحاكم والبيهقي -

وعن حميد بن هلال قال حدثني من سمع الأعرابي يقول رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي فيرفع رواه أبو نعيم في الصلاة وروى مالك في الموطأ عن سليمان بن يسار مسنداً مثله وروى عبد الرزاق في مصنفه عن الحسن مسنداً مثله وقال الشافعي روى الرفع جمع من الصحابة لعلمهم بروق حديث بعده أكثر منهم وقال ابن المنذر لم يختلف أهل العلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه وقال البخاري في جزء رفع اليدين روى

الرفع سبعة عشر نفساً من الصحابة وسرح البيهقي في السنن وفي الخلافيات أسماء من روى
الرفع عن نحو من ثلاثين صحابياً وقال سمعت الحاكم يقول اتفق على رواية هذا السنة
العشرة المشهود لهم بالجنة ومن بعدهم من أكابر الصحابة - قال البيهقي وهو كما قال وروى
ابن عساكر في تاريخه من طريق أبي سلمة الأعرج قال أدركت الناس كلهم يرفع يديه عند كل
خفص ورفع وقال البخاري في الجزء المشهور قال الحسن وحيد بن هلال كان أصحاب رسول الله
صلى الله عليه وسلم يرفعون أيديهم ولو يستثن أحداً منهم قال البخاري ولم يثبت عن أحد
من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه لم يرفع يديه -

وروى الإمام أحمد بسنده عن نافع عن ابن عمر أنه كان إذا رأى مصلياً لا يرفع حصة رواه
البخاري في جزئه بلفظ "رماه بالحصى" وقال عبد الله بن أحمد سمعت أبي يقول يروى
عن عتبة بن عامر أنه قال في من رفع يديه في الصلاة له بكل إشارة عشر حسنات -
وروى ابن عبد البر عن عمر بن عبد العزيز قال ان كنا لتؤدب عليها يعني على ترك الرفع
وقال محمد بن سيرين هو من تمام الصلوة رواه الأثرم وقال سعيد بن جبير هو شي يزين به
الرجل صلوته رواه البيهقي -

وعن النعمان بن أبي عياش مثله رواه الأثرم وقال عبد المزيق اخذت ذلك عن ابن
جريح واخذه ابن جريح عن عطاء واخذه عطاء عن ابن الزبير واخذه ابن الزبير عن أبي بكر
واخذه أبو بكر عن النبي صلى الله عليه وسلم -

قلت أما حديث ابن عمر فهو حجة على الخلق كما ذكره عن ابن المديني وزيادة فما زالت
تلك صلوة حتى لقي الله كذب قال الشيخ النيموي قلت قال الزيلعي في نصب الرأية قال
الشيخ في الإمام ويزيل هذا التوهم يعني دعوى الشيخ ما رواه البيهقي في سننه من جهة

الحسن بن عبد الله بن حمدان الرقي ثنا عصمة بن محمد الانصاري ثنا موسى بن عقبة عن يافع
عن ابن عمر ثم ساق الحديث ثم قال رواه عن ابي عبد الله الحافظ عن جعفر بن محمد بن نصر
عن عبد الرحمن بن قريش بن خزيمة الهروي عن عبد الله بن احمد الدجعي عن الحزبي انتهى
واخرجه الحافظ في البداية ثم قال قال البيهقي هذا يدل على خطأ الرواية التي جاءت عن
مجاهد يعني المتقدمة انتهى كلامه - قلت العجب منهم كيف اوردوه في تصانيفهم وسكتوا
عنه مع ان بعض رجاله من اهل موضع الحديث قال الذهبي في الميزان عبد الرحمن بن قريش بن
خزيمة هروي سكن بغداد اتهمه السليمان بن مهران الحديث انتهى وقال في ترجمة عصمة بن محمد
الانصاري قال ابو حاتم ليس بالقوي وقال يحيى كذاب يضع الحديث وقال العقيلي يحدث
بالباطل عن الثقات وقال الدارقطني وغيره مترك انتهى -

فان قلت قال العلامة الفيروز آبادي في سفر السعادة بعد ما ساق الكلام على اثبات الرفع
في المواضع الثلاثة وروى العشرة المبشرة صلى الله عليه وسلم انه صلى الله عليه وسلم لم ينزل على هذه الكيفية حتى
رحل عن هذا العالم قلت رده العلامة هاشم السندي في رسالته كشف اليرين بان
نقله الفيروز آبادي عن العشرة المبشرة في دوام فعله صلى الله عليه وسلم الرفع الى وقت فليكن
فلم يصح فيه حديث واحد فضلا عن رواية العشرة نعم وقع ذلك في رواية واحدة عن
ابن عمر مذكورة في سنن البيهقي لكن سند غير صحيح ومزاد على صحته وصحة غيره فعليه البيان
انتهى - قلت وكأنه دخلت الراوي رواية في رواية وهي في الموطأ عن علي بن الحسين صلى الله عليه وسلم
وقد اوردت العبارة شيئا وما قال في سفر السعادة بعد ما قد صرح في هذا الباب بلع مائة خبر واثر آفة قاطل لا اقبل لاصلا ١٢٠
وعند البخاري في باب يهوى بالتكبير حين يسجد وراجع المدونة ص ١٠٠ وسنن الى داود
والنسائي ١٤٣ -

ومع كون حديث ابن عمر في هذه الغاية اعتمد منه المالكية بما يأتى في عبارة الزرقاني

وروي علي وجوه بترك ذكر الرفع في كلا الموضعين ذكره عند الافتتاح فقط وهو في المدونة
الكبرى عن مالك وسره مدونة في أدلة الترك وبترك ذكر الرفع عند الركوع وهو عن مالك
أيضاً في الموطأ وبتكر في كلا الموضعين وهو عن مالك خارج الموطأ وبالاختلاف بين سالم و
نافع فيه في الرفع والوقف وبتكر بعد الركعتين أو عدمه وبتكر للسجود فيه مرفوعاً عند
النجاري في جزئه ومن عمل ابن عمر فقهه عند ابن حزم قال في الفقه قال للداقطني ^{في} له الشافعي
والقنعني سر جماعة من رواية الموطأ فلم يذكر فيه الرفع عند الركوع قال حدثني عن مالك
في غير الموطأ ابن المبارك وابن مهدي والقطان وغيرهم بأشباته وقال ابن عبد البر كل
رواه عن ابن شهاب أثبتة غير مالك في الموطأ خاصة ١٥ - كذا نقل عن ابن عبد البر
وهو في جزء النجاري أن كانت النسخة صحيحة من طريق بعضهم غير مالك عن الزهري أيضاً
بترك ذكره عند الركوع ففيه عن سفيان بن عيينة عنه عن سالم عن أبيه قال أيت رسول الله
صلى الله عليه وسلم يرفع يديه إذا كبر وإذا رفع رأسه من الركوع ولا يفعل ذلك بين السجدين
١٥ - إلا أن يريد إذا كبر أي في مرتين وفيه من طريق يونس عن ابن شهاب به إذا قام إلى
الصلوة رفع يديه حتى يكونا حذو منكبيه ثم يكبر ويفعل حين يرفع رأسه من الركوع
ويقول سمع الله من حمده وأعادته في موضع آخر كذلك من طريق آخر عن يونس ولا يثنى فيه
التوجيه المذكور وأخرجه عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً كان إذا كبر رفع يديه وإذا رفع رأسه
من الركوع من طريق حماد بن سلمة عن أيوب عنه في الموضع الأول وذكره معه ثانياً
ولم تكن لهذا انتشاراً بل كنا نحمله على الاختصار ولكن ثبت التنوع في هذه المسألة
ثبوتاً لا مرجح له فلا نخمس له إلا على التنوع -

وقال فيه وزاد وكيع عن العلاء عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه

كان يرفع يديه اذا ركع واذا سجد آة ثم ذكر كلاماً فيه يدل على انه فهم منه التكرار والعمرى
 في نافع ثقة عندهم كما في كتب الرجال واخرج في موضع اخر عمل ابن عمر وهو عند ابن حزم
 من عمله بحيث لا يشبه فيه تأويل قال باسناد عنه انه كان يرفع يديه اذا دخل في الصلوة و
 اذا ركع واذا قال سمع الله لمن حمده واذا سجد وبين الركعتين يرفعهما الى ثدييه آم وقال هذا
 اسناد لا داخله فيه فاما الاختلاف بين سالم حيث رفعه ونافع حيث يرفقه فقد قال في العمدة
 عن ابن عبد البر والقول فيها قول سالم ولم يلتفت الناس فيها الى نافع ام قلت هذا بالنسبة
 الى الاختلاف في ما بينهما وقد اختلف على نافع نفسه في الوقت الرفع ايضا والرأي فيه مختلف
 الى الآن فخرج البخاري في صحيحه رفعه ويرحم الوداود وقفه وذكر ما يؤيده انيد من البخاري ثم رقى
 طريق نافع لفظ اخر مرفوعاً عند الطحاوي في مشكله ذكره في الفتح كان يرفع يديه في كل خفض ورفع
 وركوع وسجود وتيامم وقعود وبين السجدين ويذكر ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعل ذلك ام
 ثم قال وهذه رواية شاذة آة قلت قد حصلت متابعتها من مجموع ما ورد في المسألة مرفوعاً
 ونعائلاً وقد جرت احدى بن حنبل كما في المغني وبدايع الفوائد عنه وكل ذلك الانتشار لاختلاف
 العمل فيه ولا يمكن الكارة وانما يضيّق الامر فيه على بعض الناس حيث انهم شددوا في الرفع
 لم يستطيعوا العمل بكل ما ورد فجعلوا يتعللون فيه بكل ما امكنهم واما من اخذوا بغيره فاعترضوا
 عليه ولا يضطر الى اعلال الأحاديث وقد قيل اذا اتسع الامر ضاق واذا ضاق اتسع -
 ثم في العمدة وقال جماعة ان الاسقاط انما اتى من مالك وهو الذي كان اوهم فيه نقله
 ابن عبد البر ايهاماً بمعنى الاسقاط من القراءة او الكتابة واما الوهم من باب علم فمعنى
 الغلط ومن باب ضرب فمعنى ذهاب الوهم الى شئ وما قالوه لا يبعد ان يكون من مالك لا غلطاً
 بل لاختلاف العمل وتنوع الصور وليس ذلك يقتصر عليه في هذه المسألة بل فعلة اخرون

ايضا فيها ولا يخفى ذلك على من له مراجعة وانما يكون ذلك عند اختلاف العمل فميشي كل على فختاره كما فعله البخاري في حديث الايتام بحجلة واذا قرأ فانصتوا اعلمها وتركها من باين الجمل بخلاف مسلم صححها واخرجها وكذا فعلوا في زيادة فصاعدا في حديث القراءة وامثلته كثيرة عند هم وكذا فعلوا في ركوع الكسوف -

وهذه عبارة الرزقاني في شرح الموطأ في ما اعتذر رواه في حديث ابن عمر
وقال صاحب الهداية من الحنفية الاصح يرفع ثم يكبر لان الرفع صفة نفى الكبرياء عن غير الله والتكبير اثبات ذلك له والتقى سابق على الاثبات كما في كلمة الشهادة قال الحافظ وهذا مبني على ان حكمة الرفع ما ذكر وقد قال فريق من العلماء الحكمة في اقتراحها انه يراه الاصم ويسمعه الاعم وقيل الاشارة الى طرح الدنيا والاقبال بجلية على العبادة وقيل الى الاستئذان والالتحاق ولينا سب فعله قوله الله اكبر وقيل الى استعظام ما دخل فيه وقيل الى تمام القيام وقيل الى رفع الحجاب بين العبد والمعبود وقيل ليستقبل بجميع بدن قال القرطبي هذا اشبهها وقال الربيع قلت للشافعي ما معنى رفع اليدين قال تعظيم الله واتباع سنة نبيه انتهى - وقال ابن عبد البر يرفع اليدين معناه عند اهل العلم تعظيم الله وعبادة له لاجتهال اليه واستسلام له وخضوع في حالة الوقوف بين يديه واتباع لسنة نبيه صلى الله عليه وسلم وكان ابن عمر يقول لكل شئ زينة وزينة الصلوة التكبير ورفع الايدي وقال عتبة بن عامر له بكل اشارة عشر حركات بكل اصبع حنة انتهى - وهذا رواه الطبراني بسند حسن عن عتبة بن عامر قال يكتب في كل اشارة يشارها الرجل بيده في الصلوة بكل اصبع حنة او درجة موقوف لفظا مرفوعا حكما اذ لا دخل للرأي فيه وهذا الرفع مستحب عند جمهور العلماء عند افتتاح الصلوة لا واجب كما قال الاوزاعي والحميد شيخ البخاري وابن خزيمة وداود

ولبعض الشافعية والمالكية قال ابن عبد البر وكل من نقل الوجوب لا يبطل الصلوة
بتركه إلا في رواية عن الأوزاعي الحميدي وهو شذوذ وخطأ وقيل لا يستحب حكاة الباجي
عن كثير من المالكية ونقله النخعي رواية عن مالك ولذا كان أسلم العبارات قول أبي عمر
اجمع العلماء على جواز رفع اليدين عند افتتاح الصلوة وقول ابن المنذر لم يختلفوا أنه
صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه إذا افتتح الصلوة (وإذا رفع رأسه من الركوع رفعهما)
أي يديه (كذلك) أي حذو منكبيه (أيضا) كذا ليحيى والقعنبي والشافعية ومعن يحيى
والنيسابوري وابن نافع وجماعة فلم يذكروا الرفع عند الانحطاط للركوع ورواه ابن وهب
وابن القاسم ابن مهدي ومحمد بن الحسن وعبد الله بن يوسف وابن نافع وجماعة غيرهم في
الموطأ بإثباتهم فقالوا وإذا ركع وإذا رفع رأسه من الركوع رفعهما كذلك أيضا قال
ابن عبد البر وهو الصواب وكذلك لسائر من رواه عن ابن شهاب قال جماعة إن ترك
ذكر الرفع عند الانحطاط إنما أتى من مالك وهو الذي ربما أوهم فيه لأن جماعة حفاظا
روا عنه الوجهين جميعا واختلف في مشروعيته فروى ابن القاسم عن مالك لا يرفع في
غير الأحرار وبه قال البرحقينة وغيره من الكوفيين وروى أبو مصعب ابن وهب في أشبه
وغيرهم عن مالك أنه كان يرفع إذا ركع وإذا رفع منه على حديث ابن عمر وبه قال الأوزاعي
والشافعية وأحمد واسحق والطبري وجماعة أهل الحديث وكل من روى عنه من الصحابة
الرفع فيهما روى عنه فعله إلا ابن مسعود وقال محمد بن عبد الحكم لم يرو واحد عن مالك ترك
الرفع فيهما إلا ابن القاسم والذي نأخذ به الرفع لحديث ابن عمر انتهى كلام ابن عبد البر
وقال الأصميلي لم يأخذ به مالك لأن نافعاً وقفه على ابن عمر وهو أحد الأربعة التي
اختلف فيها سلم ونافع ثانيهما من باع عبداً وله مال فماله للبايع والثالث الناس كابل

مائة لا تكاد تجد فيها راحلة والرابع فيما سقت السماء والعيون العشر فرقع الاربعة سالماً
وقفها نافع انتهى - وبه يعلم تحمل الحافظ في قوله لو اراد المالكية دليلاً على تركه اهمتها
الا قول ابن القاسم انتهى، لان سالماً ونافعاً لما اختلفا في رفعه ووقفه ترك ما لك في
المشهور القول باستحباب ذلك لان الاصل صيانة الصلوة عن الافعال -

(مالك عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار) احدا الفقهاء التابعي (ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه في الصلوة) رواه شعبة عن يحيى بن سعيد عن سليمان
كذلك مرسل بلفظ كان يرفع يديه اذ اكبر لا فتاح الصلوة واذا رفع رأسه من الركوع علم
واما حديث مالك بن الحويرث ففيه الرفع بعد الرفع من الركوع وثانياً عند السجود عند
الناسي من طريق سعيد بن ابى عمرو بن قنادة وشعبة في النسخة غلط يعلم ذلك من الفتح
وقال فيه وهو صحيح ما وقفت عليه فيه وفيه الرفع بين السجدين ايضاً ولا بد ولا سبيل الى
اعلاله كما فعله بعض الناس مجازفة منه فقد ساعدته شواهد تعامل السلف ايضاً ومثله
لا يمكن ان يعمل ومساعدة التعامل اكبر شاهد للصحة فوق الاسناد وعند من له بصيرة
فليكن ذلك ايضاً دجماً وان قل بالنسبة الى الموضوعين ولكن لا بد من تسليمه ايضاً
عقل الخلائق في المقاصع قائل : وانا اعتقدت بكل ما اعتقدته

ولفظه انه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يرفع يديه في صلوته واذا ركع واذا رفع رأسه
من الركوع واذا سجد واذا رفع رأسه من السجود حتى يجاذى بها فزع اذنيه ام - فهذا ايضاً فعل
مرة وشرك اخرى وهو كحديث ابى ذر الصلوة خير موضوع فليقل منها اوليكثرة -
وكذلك اختلاف الالفاظ والمواضع في حديث وانل لا يخفى وراجع فتح المغيب
فلعله اشار اليه -

هذا ايضا ذكره الشيخ في كتابه قال يرفع يديه عند الركوع -

وكذلك في حديث علي ذكر الرفع وترك رأسا كما عند مسلم وهو راجح من حيث
 الرواية ولم يأت فيه بالرفع إلا ابن أبي الزناد وقد بسطه الطحاوي لكن الأمر في حديث
 علي عندي انهما حديثان حديث في الرفع من طريق ابن أبي الزناد ليس فيه الأذكار وهو
 في المكتوبة وقد قال في الكنز ص ٢١ قال ابن صاعد لا أعلم يقول هذا الحديث في المكتوبة
 إلا موسى بن عقبة أم قلت وهو الذي فيه ذكر الرفع عن عبد الرحمن بن أبي الزناد عنه
 فحكوا ابن صاعد شخب عليه أيضا وحديث في الأذكار وهو في صلوة الليل وليس فيه ذكر
 الرفع فركبا وجعل أحدهما واحدا فاعلمه وراجع المظار تحصل على ما قلنا إن شاء الله
 ومع ذلك فلا يجوز لنا أن نضطر أبحتى نتعلل فيه ولا بد وأنشأ الكوفيين عن علي من عمله
 أثبت منه فليكن عنه كلا الأمرين لا ضيق ولا زيغ لنا بحمد الله وإنما أردت أن في الزوايا
 خبايا وفي الرجال بقايا والناس يبتغون الساحة من الأخذ عند الأداء وينتقدون
 عند الأخذ نقيرا وقطيرا والله الموفق -

وأما حديث محمد بن عمرو بن عطاء عن أبي حميد فقد كتبت فيه قطعة مستقلة
 أوردها ههنا

قال الحافظ في الفهرست ثم إن رواية الليث ظاهرة في اتصاله بين محمد بن عمرو بن
 حميد ورواية عبد الحميد صريحة في ذلك وزعم ابن القطان تبعاً للطحاوي أنه غير متصل
 الأمرين أحدهما أن عيسى بن عبد الله بن مالك رواه عن محمد بن عمرو بن عطاء فدخل
 وبين الصحابة عباس بن سهل أخرجه أبو داود وغيره ثانياً بما أن في بعض طرق تسمية
 إلى فتادة في الصحابة المذكورين وأبو قتادة فدير الموت يصغر عن محمد بن عمرو بن عطاء
 عن إدراكه والجواب عن ذلك أما الأول فلا يضر الثقة المصريح بسماعه أن يدخل بينه

وذكره الألباني في صحيحه في موضعين فتعذر أن يكون من حديثه
 وهو حديثه الذي في صحيحه في موضعين فتعذر أن يكون من حديثه

وقال ابن الجوزي كان ذلك في أول الأمر فقال ابن تيمية

الشيء في حديث محمد بن عمرو بن عطاء عن أبي حميد فقد كتبت فيه قطعة مستقلة
 أوردها ههنا

وبين شيخه واسطة اما الزيادة في الحديث واما ليثبت فيه وقد صرح محمد بن عمر المذکور
بسماعه فتكون رواية علي بن عيسى عن من الزيد في متصل الاسانيد اما الثاني فالمتعلق فيه قول بعض
اهل التاريخ ان ابا قتادة مات في خلافة علي وصلى عليه علي وكان قتل علي سنة اربعين
وان محمد بن عمرو بن عطاء مات بعد سنة عشرين ومائة وله نيف وثمانون سنة فعلى هذا
لمزيد كـ ابا قتادة والجواب ان ابا قتادة اختلف في وقت موته فقليل مات سنة اربع و
خمسين وعلى هذا فلقاء محمد ممكن وعلى الاول فلعل من ذكر مقدار عمر او وقت وفاته
وهو والذي سمي ابا قتادة في الصحابة المذكورين وهم في تسميته ولا يلزم من ذلك
ان يكون الحديث الذي رواه غلطاً لان غيره ممن رواه معه عن محمد بن عمرو بن عطاء
عن عباس بن سهل قد وافقه.

(فائدة) سمي من النفر المذكورين في رواية نعيم عن عباس بن سهل مع ابي حميد ابو العباس
سهل بن سعد الواسطي ومحمد بن مسلمة اخرجها احمد وغيره وسمى منهم في رواية
عيسى بن عبد الله عن عباس المذكورون سوى محمد بن مسلمة فذكر بدلته ابو هريرة اخرجها
ابو داود وغيره وسمى منهم في رواية ابن اسحق عن عمار بن عبد الله بن خزيمة وفي رواية عبد الحميد بن جعفر عن محمد
ابن عمرو بن عطاء عند ابو داود الترمذي ابو قتادة وفي رواية عبد الحميد المذكورة انهم كانوا عشرة كما تقدم وان
على تسمية الباقر قد اشتمل حديث ابي حميد هذا على جملة كثيرة من صفة الصلوة وسائر ما في رواية غيره من
الزيادة ناسبا لكل زيادة المخرجها ان شاء الله تعالى وقد اشرت قبل الى مخارج الحديث ليكن سياق الحديث
فيه حكاية ابي حميد لصفة الصلوة بالقول كذا في رواية كل من رواه عن محمد بن عمرو بن
حلمة ونحوه رواية عبد الحميد بن جعفر عن محمد بن عمرو بن عطاء ووافقهما فيهم عن عباس
ابن سهل وخالف الجميع عيسى بن عبد الله عن محمد بن عمرو بن عطاء عن عباس فحكمي ان ابا

وصنفها بالفعل ولفظة غذا الطحاوي وابن حبان قالوا فانما قام يصلي وهو ينظر من
فبدا فكذا الحديث ويمكن الجمع بين الروايتين بان يكون وصفها مرة بالقول مرة بالفعل
وهذا يؤيد ما جمعا به اولا فان عيسى المذكور هو الذي زاد عباس بن سهل بن محمد بن عمر
ابن عطاء وابي حميد فكان محمد شاهد هو وعباس حكاية ابي حميد بالقول فحملها عنه من
تقدم ذكره وكان عباسا شاهد ها وحده بالفعل فسمع ذلك منه محمد بن عمر بن عطاء فحدث
بها كذلك وقد وافق عيسى ايضا عنه عطاف بن خالد لكنه اجهم عباس بن سهل اخبره
الطحاوي ايضا ويقوى ذلك ان ابن خزيمة اخبر من طريق ابن اسحق ان عباس بن سهل
حدثه فساق الحديث بصفة الفعل ايضا والله اعلم

وقال في التلخيص حديث ابي حميد الساعدي في صفة صلاة النبي صلى الله عليه
ابوداود والترمذي وابن ماجه وابن حبان من حديث عبد الحميد بن جعفر عن محمد بن عمر
ابن عطاء سمعت ابا حميد الساعدي في عشرة من اصحاب رسول الله صلى الله عليه
منهم ابو قتادة قال ابو حميد انا اعلمكم بصلاة رسول الله صلى الله عليه قالوا فاعلموا
فوالله ما كنت باكثر ناله تبعة ولا اقدمنا له صجعة قال بلى قالوا فاعرض قال كان رسول الله
صلى الله عليه اذا قام الى الصلاة يرفع يديه حتى يحاذي بهما منكبيه ثم يكبر حتى يقر
كل عظم موضعه الحديث بطوله واعله الطحاوي بان محمد بن عمر لم يدرك ابا قتادة
قال يزيد ذلك بيانا فان عطاف بن خالد رواه عن محمد بن عمر قال حدثني رجل انه
رجل عشرة من اصحاب رسول الله صلى الله عليه لم جلوسا وقال ابن حبان سمع هذا الحديث
محمد بن عمر من ابي حميد وسمعه من عباس بن سهل بن سعد فالطريقان محفوظان -
قلت السياق ياتي ذلك كل الالباء والتحقيق عندي ان محمد بن عمر الذي رواه عطا

ابن خالد عنه هو محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص الليثي المدني وهو لم يلق أبا
 قتادة ولا قارب ذلك إنما يروى عن أبي سلمة بن عبد الرحمن وغيره من كبار التابعين
 وأما محمد بن عمرو الذي رواه عبد الحميد بن جعفر عنه فهو محمد بن عمرو بن عطاء تابعي
 كبير جزم البخاري بأنه سمع من أبي حميد وغيره وأخرج الحديث من طريقه للحديث
 طرق عن أبي حميد سمى في بعضها من العشرة محمد بن مسلمة وإبراهيم بن سعيد وسهل بن سعد
 وهذه رواية ابن ماجه من حديث عباس بن سهل بن سعد ورواها ابن خزيمة
 من طرق أيضا -

وقال في الجوهر النقي - ثم ذكر حديث عبد الحميد بن جعفر (حدثني محمد بن
 عمرو بن عطاء سمعت أبا حميد الساعدي في عشرة من الصحابة فيهم أبو قتادة الحديث
 قلت عبد الحميد مطعون في حديثه كذا قال يحيى بن سعيد وهو أمان الناس في هذا الباب
 وقال الطحاوي لم يسمع محمد بن عمرو من أبي حميد ولا من أبي قتادة لأن سنة لا يحتمل هذا
 لأن أبا قتادة قتل مع علي وصلى عليه علي وكذا قال الهيثم بن عدي وقال ابن عتبة
 هو الصحيح وفي الكمال وقيل توفي بالكوفة سنة ثمان وثلاثين ولهذا قال ابن حزم
 لعله وهم فيه يعني عبد الحميد وأيضا قلنا اضطرب سند هذا الحديث ومتنه فرواه
 العطاء بن خالد فادخل بين محمد بن عمرو وبين النفر من الصحابة رجلا مجهولا والعطاء
 وثقه ابن معين وفي رواية قال صالح وفي رواية ليس به بأس وقال أحمد بن حنبل
 من أهل مكة ثقة صحيح الحديث ذكر ذلك صاحب الكمال ويدل على أن بينهما واسطة
 أن أبا حاتم بن حبان أخرج هذا الحديث في صحيحه من طريق عيسى بن عبد الله عن محمد
 بن عمرو عن عباس بن سهل الساعدي أنه كان في مجلس فيه أبوه وأبو هريرة وأبو أسيد

وابن حميد الساعدي الحديث وذكر المزي وعبد بن طاهر المقدسي في اطرافهما ازاد او
 اخرجيه من هذا الطريق واخرجه البيهقي في باب الجود على اليدين والركبتين من طريق
 الحسن بن الحر (حدثني عيسى بن عبد الله بن مالك عن محمد بن عمرو بن عطاء احد بني مالك
 عن عياش او عباس بن سهل) الحديث ثم قال (وروي عتبة بن ابي حكيم عن عيسى بن
 عبد الله عن العباس بن سهل عن ابي حميد) لم يذكر محمدا في اسناده وقال البيهقي
 في باب القعود على الرجل اليسرى بين السجدين (وقد قيل في اسناده عن عيسى بن
 عبد الله سمعه عن عباس بن سهل انه حضر ابا حميد) ثم في رواية عبد الحميد ايضا انه
 رفع عند القيام من الركعتين وقد تقدم ان يلزم الشافعي وفيها ايضا التورك في
 الجملة الثانية وفي رواية عباس بن سهل التي ذكرها البيهقي بعد هذه الرواية خلاف
 ولفظها حجة فرغ ثم جلس فاقرش رجله اليسرى واقبل بصداء يمينه على قبلته
 فظهر بهذا ان الحديث مضطرب الاسناد والماتن -

قال الجيد الضعيف ، هذه قطعة كتبتها مستقلة في حديث ابي حميد او رثما
 ههنا - بحث حديث ابي حميد الساعدي

فاما الذي ذكره في الفتح في جواب الطحاوي فيه وقد افق الطحاوي ابن القطان وابن
 دقيق العيد وسقطت عبارته من نسخة التخریج ههنا وقد لحال عليها من مسألة الجلس
 وكذلك وافقه ابن حزم شيئا فقد رده هو في التلخيص وقال ان السياق يأبى عنه كل
 الالباء وهو كما قال ثم ما ذكره هناك ان محمد بن عمرو في طريق العطاء بن خالد هو محمد
 ابن عمرو بن علقمة لا محمد بن عمرو بن عطاء وانما هو في غير طريقه فقد صرح في طريق العطاء
 عند الطحاوي انه محمد بن عمرو بن عطاء وعند ابي داود من طريق عيسى بن عبد الله ان

التاسع من عباس بن سهل بن سعد هو محمد بن عمرو بن عطاء وكذلك عند الطحاوي
 والبيهقي من طريق عيسى فالرجل المسمى عند الطحاوي في طريق العطاء هو علي بن أبي الفتح
 عباس بن سهل واتفق اثنان ان بين محمد بن عمرو بن أبي حميد عباس بن سهل وهما عطاء
 وعيسى بن عبد الله وقال الطحاوي وابن أبي مريم سماعه من العطاء قد ير هذا في العمدة
 ونصب الراية وهو الصواب كما وقع في النسخة المطبوعة من كتاب الطحاوي وكذا وقع في
 نسخته غلطاً عيسى بن عبد الرحمن وإنما هو عيسى بن عبد الله بن مالك وهو عدوي
 لان جده مولى عمر كما في التهذيب وكذا وقع غلطاً من النسخ عبد الله بن عيسى في طريق
 عتبة بن أبي حكيم عند أبي أود وكذا وقع غلطاً في نسخة البيهقي من باب السجود ١٠٢ على اليد
 والركبتين ونقله في الجوهر النقي في باب رفع اليدين عنه على الصواب عبارة التهذيب
 تدل على انه وهم من بعض الرواة لا غلط من النسخ وكذا من سنن البيهقي من باب
 يفرج بين رجله ١٥١ وكذا وقعت الاغلاط في قول الرواة في محمد بن عمرو بن عطاء انه
 اخذني مالك نسبة الى جده وصحفه الناسخون حديثي مالك ثم الذي يظهر بالانصاف
 ان انتقاد الطحاوي طريقة عبد الحميد بن جعفر وبالنسبة اليه صواب وان القائل عدت
 وشهدت كما في جزء القراءة اي ابا حميد هو عباس بن سهل لا محمد بن عمرو بن عطاء
 وقد سقط اسم الجاس بعد محمد بن عمرو عند بعض الرواة يعلم ذلك بالمراجعة في ما
 نسبوه من الالفاظ لمحمد بن عمرو من نحو الشهود والسماع ومثلها من نحو الحضور والجلوس
 وهو عند الطحاوي للعباس بن سهل فالحديث في الوصف لا لفعل له سمعه منه محمد بن
 عمرو وسمعه منه عيسى بن عبد الله ومن العباس بن سهل أيضاً كما عند أبي أود وعنه
 وكذا فليح من العباس ومن عيسى عنه كما عند أبي أود أيضاً وكان محمد بن عمرو اراد بقوله

سمعت في طريقة عبد الحميد ان تأولناه ولم نجعله تليفقا اى سمعت واقعة كما في
شعر الكتاب هـ

سمعت الناس يتبعون غيتا ٥ فقلت لصيدح ان تجع بلالا

وشهدت هو مقولة عباس لا محمد بن عمر كما عند الطحاوى عن عطف عن محمد بن عجل
وهو العباس انه وجد عشرة من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم جلوسا ولم يذكر طريق
عطف غيره وليس عند الآخرين فيحكر له فانه في غاية الاستبعاد ان يكون البوقاة
عند كلا الوصفين كما يلزم مما في الفتح ومثل هذا يرجع عنه في التلخيص وخص الطحاوى
طريق عطف بالايراد لان عيسى عن محمد بن عمر لم يذكر شهودا وطريقة عطف هي
التي لا تلتئم مع طريقة عبد الحميد بن جعفر ولذا ذكر البخاري طريق محمد بن حنبل عن محمد
ابن عمر في صحيحه وترك طريقة عبد الحميد وزعم طريقة ابن حنبل خالية من العلة ليس
فيه ذكر شهوده ابا حميد في عشرة ثمانية وصف قولي قد سمعته وظاهر كلام الطحاوى ان في
طريق عطف صفانا بقول وظاهر ما في الفتح انه بالفعل فيلزمه ان يكون البوقاة عند
الوصفين في عشرة عشرة وهذه احتمالات لا تنجح ولا ينجح والله ولي الامور

ثم ان عند الطحاوى من الجزء الثاني من طريق الوليد بن شجاع الكوفي عن ابيه
فساق الحديث وكان في مجلس فيه ابوه وكان من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
وفي المجلس ابو هريرة وابو اسيد وابو حميد السعدي والانصار رضي الله عنهم كذا بالعطف
في قوله والانصار وكذا في المختصر وساقه في الجزء الاول من طريق شجاع بن الوليد لا بوساطة
ابنه الوليد بن شجاع عنه وفيه من الانصار ريدون العطف وساقه ابو داود واختصره
وساقه البيهقي في باب القعود ^{١١} على الرجل اليسر بين المجذبتين ثم قال ^{١٢} فقلت

في اسناده عن عيسى بن عبد الله سمعه من عباس بن سهل انه حضر ابا حميد ابا أسيد
 ورجالا منهم في الصلاة آه وعلى هذا فالذي قال ان العشرة من الاصحاب سقط
 منه المعطوف وهو الانصار فالعشرة من الاصحاب وغير الاصحاب من الانصار مجموعا
 والعطف ايجح لان الابن لا يهتم بذكر نسب ابيه وهو سهل بن سعد وعمر ابيه وهو
 ابو حميد كما في التهذيب وسما عند المدنيين العارفين وهو محمد بن عمر بن عطاء و
 ايضا هو من طريق الوليد بن شجاع عن ابيه والابن اعرف بحدث ابيه من غيره فحصل
 ان العشرة من الاصحاب بعضهم وهم المسمون في الحديث ابوهريرة وابو حميد وابو أسيد
 وسهل بن سعد ومحمد بن مسلمة والخمسة الباقون من الانصار كما من الاصحاب فسقط
 خمسة من العدد او اربعة ان عدنا ابا قتادة ايضا وحدث عيسى بن عبد الله اخرجه
 ابن حبان ايضا في صحيحه كما في الجوهر النقي ولعل ابن خزيمة ايضا يكو فرجه قال
 في التلخيص ورواها ابن خزيمة من طرق ايضا اه وذكر قبله طريق فيلم بن سليمان عن
 عباس بن سهل عند ابن ماجه وهو قد يرويه عن عيسى بن عبد الله عنه كما عند ابى
 داود وشئ في الفقه ايضا عن ابن حبان وعن ابن خزيمة ولكن من طريق ابن اسحاق
 عن عباس وعد ابا قتادة وهو عند البخاري في جزئه حدثنا عبيد بن يعقوب حدثنا
 يونس بن بكير انا ابن اسحق هكذا الصواب كما في نسخته عن العباس بن سهل
 الساعدي قال كنت بالسوق مع ابى قتادة وابى أسيد وابى حميد كلهم يقولون انا
 اعلمكم بصلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا لاحد هم صل فكبر وركع فقالوا
 اصبحت صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم واذا كان فيه ذكر ابى قتادة من غير طريق
 محمد بن عمر كما في الطريقة المذكورة عن عباس بن سهل ومحمد بن عمر لم يردك ابا قتادة

على ما هو الصواب وقد رجع اليه الحافظ في التلخيص بعد ما ناضل عنه في الفتح والتلخيص
من محمد بن عمرو بن عطاء وهكذا يتفق الامر في التلخيص لما لا يمشي قال في التلخيص من الجناح
وعنه اي عن علي انه صلى على ابي قتادة فذكر عليه سبعة رواه البيهقي وقال انه غلط
لان ابا قتادة عاش بعد ذلك قلت وهذه علة غير قاطعة لانه قد قيل ان ابا قتادة
مات في خلافة علي وهذا هو الراجح ام فاذا ن الحديث الذي فيه ذكر العشرة وذكر ابي
قتادة وهو طريقة عبد الحميد بن جعفر عن محمد بن عمرو وفيه شهاده ابا حميد في عشرة
للعباس بن سهل ومنه اخذه من اخذ لا لمحمد بن عمرو وخفت امر التورك ايضا في الجاوس
الاخير فانه ليس عند اخرين عن عباس بل يذكر خلافه فيخرج عنه عند ابي داود وغيره
وسما اذا اخذنا الافتراض بمعنى اتخاذ الفراش لا بمعنى الثنى فقط ويظهر ايضا ان عيسى
ابن عبد الله اخذه من محمد بن عمرو ومن العباس بن داود واسطة ببيان فليد ذلك عند ابي
داود مع قصته فدل على التثبت فيه على ما قالوا ان الراوي اذا جاء بقصة دل على
التثبت قال ابو داود ورواه ابن المبارك انا فليد سمعت عباس بن سهل يحدث فلم
احفظه فحدثني اراه ذكر عيسى بن عبد الله انه سمعه من عباس بن سهل قال حضرت
ابا حميد الساعدي ام واخذه فليد من عيسى كما عند ابي داود وهو مرة من محمد بن عمرو
فرجع حديثهم الى محمد بن عمرو ايضا عن العباس وعنه ذكر رفع اليدين لا عبد الله بن اسحق
عن العباس فتساويا فيه وقد ترك ذكره في طريقة البخاري ايضا عن محمد بن عمرو وقد
يجري الناطق في مثله مما هو ثابت في الاصل على القياس فيذكر وان لم يكن كذلك لا يقتضيه
السكوت فيسكت وان كان فبقى هذا ايضا في زاوية الاحتمال ان يكون عيسى قد اخذ
من كليهما كان لما روى ما اخذه من محمد بن عمرو ذكر الرفع كما كان عند ولما روى ما

اخذ من عباس لم يتيقيد بلفظه وجعل اللقطين واحداً ولفق بينهما كما عند الطحاوي
 ولم يتيقيد ايضاً في روايته عن محمد بن عمر بلفظه المخصوص في هذا وهو قوله حتى يعود كل
 نقار مكانه وهو تعبير غريب منه غير معروف اختلفوا في تحريكه لغةً وشرحاً وبدا بعضهم
 عنه بقوله هر كل عضو وكل عظم وهو تعبير قد اشتهر في بيان التعديل بخلاف تعبير الذي
 انشأه فانه لا يذهب الذهن اليه اذا جرى على المعروف وقلج صرح عند ابى داود انه
 انما حفظ من عيسى ويكون ينسبه الى عباس ايضاً لانه سمعه منه وان لم يحفظ منه
 فاحتمل ان يكون سياقه ايضاً ملحقاً كما احتمل في عيسى ويدور ذكر رفع اليدين على
 محمد بن عمر او يختلف عليه ايضاً فيه وتلخص ان الحاضر الواقعة والوصف الفعل انما
 هو عباس كما ذكره ابن اسحق عنه ووافقه عيسى ومحمد بن عمر لم يحضر تلك الواقعة لذا
 عبر بالوصف القولي فقط اذا لم يذكر العباس واذا ذكره وذكر الوصف بالقول عنه كما
 هو ظاهر كلام الطحاوي حيث احال طريقة عطف على طريقة ابى عاصم سواء وهو يصف
 بالقول فاستنبط طامن الفعل وافرغاً له في صيغة القول لان ابا حميد لما ارى بالفعل
 صفة صلواته صلى الله عليه وسلم انتهى الامر الى انه صلى الله عليه وسلم كان يفعل كذا وكذا
 وأن انتقاد الطحاوي انما يتعين وروده على طريقة محمد بن جعفر عن محمد بن عمر وعبد الحميد
 قالوا ايها وهم في الحديث بخلاف طريق ابن حنبل عن محمد بن عمر عند البخاري في صحيحه
 فانه لا يتعين وروده عليه ويكون كما ذكره الحافظ وصفاً بالقول سمعه محمد بن عمر
 من ابي حميد فانه ليس فيه تلفيق مما سمعه منه وما سمعه من عباس بخلاف طريقة
 عبد الحميد تفرد ايضاً هو بذكر العشرة فوافقنا الحافظ فانه سمع وصفاً قولاً من ابي حميد
 وخالفنا في توجيهه طريقة عبد الحميد انما هو وهم وتلفيق وخالفنا ايضاً من جرى انتقاد

الى ابي بكر ثم الى النبي صلى الله عليه وسلم ثم الى جابريل ثم الى خالق السموات والارضين
فكله تعبیر من اختاره وكأنه يذكر اسناد الدين المحمدي ويوصله الى الله تعالى استدلالاً
منه لا نقلاً جزئياً ههنا ولم يكن البحث والسؤال عن الرفع في عهد ابي بكر ولا عمر ولا بن مسعود
وعليٍّ وإنما كان الامر على الارسال الاطلاق والاختيار رُفِعَ او تُرِكَ ثم وقع البحث بُعِيدَ
ذلك وهل يلصق بالقلب ان وقع الاختلاف فيه في عهد ابي بكر ثم لم ينفصل ولم يثبت
قدم في امر الصلوة واختلط فتساءلوا عن النبأ العظيم حتى انتهى الامر الى ان عبد الله
ابن الزبير وهو ابن اثنتي عشرة سنة عند وفاة ابي بكر حققه عنه وتخلص من الخلاف و
كان الحجة الامر الى ذلك بل الواقع انه أخذ بالمشاهدة فقط وهكذا يقع الامر للصغار في تعلم
الصلوة ومن يقيمهم عليها ثم هذا الاخذ ايضا من ابي بكر لا يكون في كل شيء من الصلوة
بل في اقامة بنيتها وتقدير هيأتها في الصغر قد تعلم اهل مكة منه جهر بسم الله والقنوت
في الفجر فاستمر اعليه الى زمان الشافعي وعنهم اخذ هو ذلك ولم يكن ذلك في عهد الكبار كذلك
جهر ابا من اخذوه منه وكان اكثر الصحابة والتابعين على الاخفاء ذكره في الجوهر النقي عن
الطبري في تهذيب الآثار وكذلك كان ابن الزبير يؤذن ويقيم للعديد من كفا في الفقه واشياء
أخرى وارسال اليدين كما في المغنّة فذُقه فان من لم يدق لم يدق قد ع تسلسل الغنّة
في الاوهام وخذ بما يقع في الشاهد في اخذ اهل البلاد من علمائها والناس عن كبارهم
مشاهدة وتوارثاً وطبقة بعد طبقة كاستوا الاخصوصيين في ما لم يكن وقع الاختلاف فيه
بعد السائل في اسناد هذه الرواية كأنه علم في الغيب ما سيقع من بعد لقد صدق
من قال سه ثبت العرش اولا ثم انقش

ابن حبان تغير حتى كان لا يدري ما يحدث به فوقع في حديثه المناكير الكثيرة فيجب التنكب
عن حديثه فيما رواه المتأخرون فاذا المرعيل من هذا من هذا ترك الكل ولا يحجج بشئ منها انتهى
كلامه ثم لو سلمنا ان رواة ثقات فلا بد من الاتصال الصغار لم يصبح بالتحديث عن السلف
وحدث ابن جريح ذكره في الكنز ٢٣٤ وقال عن الدارقطني تفرد به عبد الرزاق
عن ابن جريح وكذا في م٢٣ منه -

فهذا ما عندهم وعندى ان ما ذكره عبد الرزاق هو الواقعة من ذكر سلسلة ^{خذ} الأ
لا غير ولا في كل شئ ولا في خصوص الرفع ثوبان ان ابن جريح كان يرفع حتى يرجي انه
تحت ذلك الاخذ - واما الاسناد الاول فهو يهيئ عدة وعدا الما كان في عهد
ابي بكر في كثر الغيب وهو وقوع الاختلاف في هذه المسألة في ما بعد فيأتي بنينا سائلا في ما
لربأت بعد حينارة قدأتى والاختلاف انما يقع اذا كان في الاول ارسال اطلاق فيقع
بعد بحث في الترجيح والتفضيل فتساءل ، لان يكون من اول الامر فيأتي الخلف فيفقدهن
معد ما لم يخلق هـ ليخافك النطف التي لم تخلق

ثم انه لا ننكر ان يكون ابو بكر قد رفع ولوميات من المرات وانما الكلام في النقل
عنه بالطريقة المذكورة بحيث يفهم منه ان الراوى في ذهنه ما وقع بعد من الاختلاف
فحمل ابا بكر رفعه من قبل اى رفع الخلاف وفصله وقوله وقال ابو بكر صليت خلف
رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان آة انما يليق هذا السياق به ان لو كان شئ فيذكر له
اخذه من النبي صلى الله عليه وسلم والسؤال انما كان ان يكون بعد توجه الاذهان الى
الخلاف وفصله ولو قال وقال ابو بكر كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يرفع آة كان له
بعض اتجاه فادر الفرق بالامحاز وهل مثل ابى بكر يحتاج ان يقول صليت خلف رسول الله

صلى الله عليه وسلم انما يقوله من يبين ادراكه له وابن كان يصل دونه فافهمه فانه من
السبل الممتنع وانتظر ما سيأتي في مهمل عباد بن الزبير - لكنه اراد ان يكون مسلماً ولم يد
ما يشف منه -

ثم حكم الدارقطني بالتفرد في الثاني ينسحب على الاول ايضا اذ لا يتحقق التفرد الابعده
ثم انما قال الدارقطني تفرد به عن ابن جريج مع ان عبد الله اقر لم يذكر رواية عنه وانما ذكر
قصته لانه ابدى هذه السلسلة واذن فقد نافي حكم الدارقطني السلسلة الاولى ولولا
تغاير افتقار فهمه وينبغي ان يلخص انه ليس عند الكوفيين عن ابي بكر شني ولعله ليس عند
غيرهم ايضا ما يكون ثابته عنه وسيظهر ان عند الكوفيين عن عمر ثبت مما عند خصومهم
وهو ما قاله ابن بطلال كما في الالتفات عن شرح التقريب للعراقي حيث قال وحكاة
الطحاوي عن عمر ذكر ابن بطلال انه لم يختلف عنه في ذلك ثم قال الولي العراقي وهو
عجيب فان المشهور عنه الرفع في المواطن الثلاثة آة قلت لم يثبت عن عمر فيه شيء ثبت
نقل الكوفيين وهذا الذي يكون ابن بطلال ارادة والذي قاله ابن بطلال اصوب مما
قاله العراقي ثم قال بعد ذلك هو اخر اقواله واصحها آة وهذا يكون قاله العراقي في حق
مالك فله صق من سقط النسخة بعمر يدل عليه ما بعده متصلا به وكذا قال الخطابي
انه قول مالك في اخر عمر آة وكذا يدل عليه جواب الزبيدي عنه وايضا لا يليق التعبير
عن عمل عمر بانه اخر اقواله واصحها فانما هو عن مالك لا عمر فاعلمه -

ثم في عبارة العراقي قال محمد بن محمد بن عبد الله بن عبد الحكم والذي اخذ به ارفع
على حديث ابن عمر آة فصيح ان القائل ذلك هو محمد بن عبد الحكم لا ابن عبد البر كما
ذكره في الفتح فانه غلط -

هذا هو الصحيح الذي لا يخفى من انما يقوله من يبين ادراكه له وابن كان يصل دونه فافهمه فانه من السبل الممتنع وانتظر ما سيأتي في مهمل عباد بن الزبير - لكنه اراد ان يكون مسلماً ولم يد ما يشف منه - ثم حكم الدارقطني بالتفرد في الثاني ينسحب على الاول ايضا اذ لا يتحقق التفرد الابعده ثم انما قال الدارقطني تفرد به عن ابن جريج مع ان عبد الله اقر لم يذكر رواية عنه وانما ذكر قصته لانه ابدى هذه السلسلة واذن فقد نافي حكم الدارقطني السلسلة الاولى ولولا تغاير افتقار فهمه وينبغي ان يلخص انه ليس عند الكوفيين عن ابي بكر شني ولعله ليس عند غيرهم ايضا ما يكون ثابته عنه وسيظهر ان عند الكوفيين عن عمر ثبت مما عند خصومهم وهو ما قاله ابن بطلال كما في الالتفات عن شرح التقريب للعراقي حيث قال وحكاة الطحاوي عن عمر ذكر ابن بطلال انه لم يختلف عنه في ذلك ثم قال الولي العراقي وهو عجيب فان المشهور عنه الرفع في المواطن الثلاثة آة قلت لم يثبت عن عمر فيه شيء ثبت نقل الكوفيين وهذا الذي يكون ابن بطلال ارادة والذي قاله ابن بطلال اصوب مما قاله العراقي ثم قال بعد ذلك هو اخر اقواله واصحها آة وهذا يكون قاله العراقي في حق مالك فله صق من سقط النسخة بعمر يدل عليه ما بعده متصلا به وكذا قال الخطابي انه قول مالك في اخر عمر آة وكذا يدل عليه جواب الزبيدي عنه وايضا لا يليق التعبير عن عمل عمر بانه اخر اقواله واصحها فانما هو عن مالك لا عمر فاعلمه - ثم في عبارة العراقي قال محمد بن محمد بن عبد الله بن عبد الحكم والذي اخذ به ارفع على حديث ابن عمر آة فصيح ان القائل ذلك هو محمد بن عبد الحكم لا ابن عبد البر كما ذكره في الفتح فانه غلط -

ونحوهما في عبارة العراقي عبارة ابن عبد البر نفسه عند الرزقاني فأخذ السقطا
وبالجملة فقد وافقنا ابن بطال ان عمل عمر هو الترك ولم يثبت عنه الرقع وهو يبلغ منها
قاله الطحاوي ثبت ذلك اي الترك عن عمر فاعلمه ولا يهولك التشيب في الباب بل ان
مراجعة وممارسة - وفيه ايضا وقال الطحاوي وهذا مما لا اختلاف عن ابن مسعود
فيه آه - وهذا حق قد وافقه على نقله ابن عبد البر على خلاف ما اصر عليه البخاري انه
لم يثبت عن احد من الصحابة فان ذلك خلاف لتواتر النقل من الكوفات ان العمل كان
مختلفا من عهد الصحابة والتابعين فاحفظه -

وكذا عند الكوفيين عن علي اثبت مما عند خصومهم فانه تفرد بالرفع عنه ابن ابي
الزناد وخالف سائر الرواة في حديث الاذكار وقد تكلموا في ابن ابي الزناد كلاما منتشرا
وتحلف فيه احمد فتصحيحه الذي نقلوه عنه عن علل الحلال انما هو بالنسبة الى حديث الاذكار
ان شاء الله فسرده في الرقع بناء على وحلة الحديث عندهم وليس هذا الصنيع بصواب
وراوى الترك عنه لم يخالف احدا فيه روى رواية مستقلة وظهر ان ما نقله في الجوهر النقي
عن الطحاوي في كتابه المسمى بالرد على الكوايبي الصحيح مما كان عليه علي بعد النبي صلى
الله عليه وسلم (يعني الكوفة) ترك الرقع في شيء من الصلوة غير التكبيرة الاولى آه حق صواب
وهو الذي عرفت من اصر في الكوفة كما في مختصر المشكل ولا حق لاحد في الكلام في نقله
عنه وتواتره حين كونه بين ظهريهم ومن زاحمهم فيه فقد عدا طور الحق وسلك
سبيل العسف والخسف واما علم ابن مسعود فمهر فيه منفرد ولا يشاركهم فيه احد
واما ما عن ابن عمر فهو عند المدنيين اثبت مما عند الكوفيين ومع هذا لا وجه لرد
ما رواه عنه من الترك ايضا فخذ هذا ملخصا محققا فقد وقع في المبحثين كثير يهولون بسره

يسمى اسماء من يعمل لانه لم يختره ويتعلل فيه بغير تصفة ولا حول ولا قوة الا بالله -
وليس من الانصاف ان يقتصر في الباب على نقول الشافعية فقط وما سلموا وما ردوا
فان للمالكية ايضا شطرا من العلم والنقل والله الموفق -

هذا وفي الزوائد عن عبد الله بن الزبير قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يفتح
الصلاة فرغم يديه حتى جاوز بهما أذنيه رواه احمد الطبراني في الكبير وفيه الاحتجاج بن
ارطاة واختلف في الاحتجاج به ام -

واما حديث عمر فقد اشار اليه البخاري في الجزء في موضعين منه واشار اليه الترمذي
والذي قال فيه الحاكم انه محفوظ فهو من طريق طاووس عن ابن عمر عن عمر بن الخطاب
عبارة الجوهر النقي والتخريج فيه عن احمد والدارقطني انه غير محفوظ وهو ولا بد وامامنا عند
الدارقطني في غرائب مالك عن عمر فقد نقل في التخريج عنه قال الدارقطني هكذا قال عن عمر
ولم يتابع عليه ام وهو من طريق سالم عن ابن عمر عن عمر قد اندرج في نفى ابي عمر
في التمهيد ان يكون شيء فيه من طريق سالم عن ابن عمر وهناك حديث اخر عن عمر بن الخطاب
ادخله الشيخ تقي الدين في الرفع عن عمر وليس فيه شيء صحيح انما هو لفظ مبهم -

فهذه الروايات الثلاث مرفوعة عنه واثر اخر عن عمر من فعله في التخريج فيه
رشد بن بن سعد لا راشد بن سعد فانه متقدم وحال راشد بن معروف محمد بن سماعة
وبالجملة لم يأت عن عمر فيه شيء اقوى مما عند الكوفيين عنه من التردد وان
كان يرفع ايضا لاحبنا الى الحارة لكن لم ينقل -

واما حديث ابي هريرة من رواية ابي اودمر فوعا فاعله الدارقطني في علله وقال انه في
التكبير لا في الرفع كما يأتي من التخريج وامامنا رواه في العلل من طريق عمر بن علي عن ابي هريرة

مرفوعاً فقد اعله الدارقطني هناك بنفسه ثرويه الرفع في كل خفض رفع - قال في التلخيص
 حديث آخر رواه ابوداؤد اخرجه ابن ماجه ايضا عن اسمعيل بن عياش عن صالح بن كيسان
 عن عبد الرحمن الاعرج عن ابي هريرة قال رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يرفع يديه في الصلوة
 حذو منكبيه حين يفتتح الصلوة وحين يسجد انتهى قال الطحاوي وهذا لا يحتج به لانه
 من رواية اسمعيل بن عياش عن غير الشاميين انتهى واخرجه ابوداؤد عن يحيى بن ايوب
 عن عبد الملك بن جريح عن الزهري عن زكريا بن بكر بن الحارث عن ابي هريرة مرفوعاً نحوه زاد
 فيه واذا قام من الركعتين فعل مثل ذلك قال الشيخ في الاماكن وهو لا يصح وقد تابع يحيى بن ايوب
 على هذا المتن عثمان بن الحكم الحزامي عن ابن جريح ذكره الدارقطني في علله وكذلك تابعه
 صالح بن ابي الاخير عن ابن جريح رواه ابن ابي حاتم في علله ايضا لكن ضعف الدارقطني
 الاول وابو حاتم الثاني - قال الدارقطني وقد خالفه عبد الرزاق فرواه عن ابن جريح بلفظ
 التكبير دون الرفع وهو الصحيح - وقال ابن ابي حاتم سألت ابي عن حديث رواه صالح بن ابي
 الاخير عن ابي بكر بن الحارث قال صلى بنا ابو هريرة فكان يرفع يديه اذا سجد واذا مضى
 من الركعتين وقال اني اشبهكم صلوة برسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ابي هذا خطأ
 انما كان هو يكبر فقط ليس فيه رفع اليدين انتهى - وله طريق اخر عند الدارقطني في العلل
 اخرجه عن عمرو بن علي عن ابن ابي عدي عن محمد بن عمرو عن ابي سلمة عن ابي هريرة انه
 كان يرفع يديه في كل خفض رفع ويقول انا اشبهكم صلوة برسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال الدارقطني لم يتابع غيري علي ذلك وغيره يرويه بلفظ التكبير وليس فيه
 واعلم ان الدارقطني انما اعل بعض هذا لخبره لفظه لم يهبه من حيث زيادة
 رفع اليدين وهو الصحيح - انتهى - العلم دانه في كل خفض رفع او انه للسجود ولذا اعل لفظ ولا يرفع باليدين
 وصوب اليدين بعد ذلك وفي السجود كما في الالتفات من مسأله الرفع
 واما حديث ابي موسى فاختلف في رفعه وخصه والظاهر انه موقوف عليه وهذا
 انه انما يرويه عن ابي موسى

عبارة التخيُّرج حديث أخرجه الدارقطني في سننه عن اسحاق بن راهوية عن النضر بن
شميل عن حماد بن سلمة عن الأزرق بن قيس عن حطان بن عبد الله عن أبي موسى الأشعري
قال هل أرىكم صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فكبر ورفع يديه ثم كبر ورفع يديه للركوع
ثم قال سمع الله من حملة ورفع يديه ثم قال هكلاً فاصنعوا ولا ترفع بين السجدين انتهى
وأخرجه البيهقي عن محمد بن حميد الرازي عن زيد بن الحباب عن حماد بن عمار قال الشيخ في إمام
فها تان الروايتان مرفوعتان ورواه ابن المبارك عن حماد بن سلمة فوقفه عن أبي موسى أنه
توضاً ثم قال هلموا أرىكم فكبر ورفع يديه ثم كبر ورفع يديه ثم قال هكلاً فاصنعوا ولم يرفع
في السجود أخرجه البيهقي، انتهى ولعله إلى هذا أشار الدارقطني رفعه فهذا عن حماد
وقفه غيرهما عنه أم قال أكثر على وقفه وجعله ابن حزم موقوفاً في المحلى -

وأما حديث عبد الله بن الزبير من رواية أبي داود ففيه ابن لهيعة وحاله معلوم
ثم ميون المكي فيه يقول لابن عباس أني رأيت ابن الزبير يصلي صلاة لمرأى واحد يصليها
ووصفت له هذه الإشارة آه فهذا ان كان دل على ترك الجمهور -

وأما حديث ابن عباس من رواية أبي داود والنسائي مرفوعاً ففيه النضر بن كثير
التعليل تكلموا فيه وقد اعله الحافظ ابوالحسن النيسابوري كما في نيل الأوطار وقدم -

وأما حديث عمير بن حبيب عن ابن ماجة فقد ذكره في التهذيب من عمير بن ربيعة
ابن قضاة واسقطه وانه منكروصوب في نسب عمير انه عمير بن قنادة الليثي وال
ابن ماجة وهم فيه ثم فيه يرفع يديه مع كل تكبيرة في الصلاة -

وأما حديث البراء بن عازب من طريق إبراهيم بن إسماعيل وفيه الرفع شجعي في أدلة الترتيب
من جانبنا ان شاء الله تعالى ويصح هناك ان الرفع فيه وهو من إبراهيم وانهم فيها أيضاً

ابتغوا السمحة من الحريف عند الاداء وتحروا الانتقاد عند اخذ حقهم فاجلبوا على
رواية البراء بلفظ يوافق الحنفية وسكتوا على لفظ يوافقهم فيه وهذا من بحسب الاضاف
واما حديث حميد بن هلال قال حدثني من سمع الاعرابي فقد ذكر في التهذيب
انه كان يأخذ من كل ضرب وكذا الحسن ذكره من ترجمة حميد ايضا ثم لا يخفى ما قالوه في
مراسيله ذكره في تدريب الراوي وغيره وفضلوا امراييل ابراهيم على مراسيله وقول الحسن
عند ابى داود في حديث وائل يدل على ان هناك تاركين ايضا ومن هم سوى الصحابة الثمانية
حيث لا يشترط ان حميدا وهلالا كلاهما من اهل البصرة وعندهم الرفع اخذوه من ابى موسى
حين ولي البصرة او ممن شاءوا فهو يعتقدون الامر كذلك وقد قابلهم رجال الكوفة و
عارضوهم بمثله فقال ابراهيم في الرفع بالنسبة الى الترك انه نسبة الواحد الى الخمسين
ثم ان ابى موسى بعد ذلك نزل الكوفة ولم يجبر بعد منه فيه ذكر وقد رأهم لا يرفعون فلم
ينقل شئ منه فانه كان الامر على ارسال الاطلاق وابن سيرين من اهل البصرة ايضا
يقول ان الرفع من تمام الصلوة فكل على مختاره.

واما ما ذكره ههنا وفي الفتح عن جزء البخاري انه لم يثبت عن احد من اصحاب
رسول الله صلى الله عليه وسلم انه لم يرفع يديه وفي موضع اخر منه ولم يثبت عن احد من
اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم انه لا يرفع يديه وليس ساينه اصح من رفع الايدي ام كذا
قال ههنا وقد نقل العلماء واحدا بعد واحد انه قد قال به غير واحد من الصحابة الثمانية
كما سيأتي من عبارة الترمذي وابن نصر ولفظه في تعليق الموطأ عن الاستدكار لا نعلم
مصرا من الامصار تركوا باجماعهم رفع اليدين عند الخفض والرفع الا اهل الكوفة ام
وهذه العبارة استوعبت كل اهل الكوفة فكيفنا عهدنا استقرارهم ناقض عبارة البخاري

وهكذا يقع الامر في المبالغات وتظهر ان في غير الكوفة من الامصار شاذ كما تكرر كون
وفيه عن ابي عمر لم يرو عن احد من الصحابة ترك الرفع ممن لم يختلف عنه فيه الا ابن مسعود
وحده وروى الكوفيون عن علي مثل ذلك وروى المدنيون عنه الرفع من حديث علي عليه السلام
ابن ابي رافع وكذلك اختلف عن ابي هريرة أم

واما تعداد الصحابة فلهنا هذا العدد وفي الفتح نحو خمسين فقد سقط منه نحو
نصف من كلام الشوكاني وقد مر وهو كذلك في عبارة الاستدكار نحو ثلاثة وعشرين
رجلاً وفيهم نقد ايضاً وخلص من كلام البيهقي آخر الميزان وقد مر في النصف الباقي
ايضاً اشياء وقد اسقطنا في حديث ابي حميد اربعة من عشرة ونقل في التخريج من كلام
البيهقي خمسة عشر بما يناسب صحة الحجج بها وقد مر الكلام في الحديث عن ابي بكر وعمر رضي الله عنهما
واذا الصواب انه موقوف في حديث انس ايضاً وكذلك الظاهر في حديث ابي موسى فبقى
نحو اثني عشر لا ازيد فذهب في المبالغات نحو ثلاثة ارباع وبقى نحو ربع وحصلنا من
التحسين على نحو اثني عشر وان اخذنا بلفظ كل خفض ورفع فعد الرفع ازيد منه والرفع كثير و
خلص من عدد الاحاديث نحو خمسة اوستة حديث علي مع اختلاف في ذكر الرفع الكوفي
اثبت وحديث ابن عمر مالك بن الحويرث على وجهين واحد الظاهر واثبت على اختلاف في القاء
وحديث ابي حميد على اختلاف في الذكر وعدمه وحديث جابر ونحو هذا العدد من الجانب
الاخر ايضاً كما سيظهر ان شاء الله تعالى نعم طرقتها قليلة

وهذه عبارة التخريج - وقال البيهقي وقد روينا الرفع في الصلوة من حديث
ابي بكر الصديق وعمر بن الخطاب وعلي بن ابي طالب وابن عمر مالك بن الحويرث واثبت بن جابر
وابن حميد الساعدي في عشرة من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم منهم ابراهيم وقتادة وابو هريرة

ومحمد بن مسلمة وابو أسيد وسهل بن سعد وعن أبي موسى الأشعري وأنس بن مالك وجابر
ابن عبد الله بن أسيد صحيحة يحتمل بها قال وسمعت أبا عبد الله الحافظ يقول لا يعلم سنة اتفق
علي روايتها عن النبي صلى الله عليه وسلم الخلفاء الأربعة ثم العشرة فمن بعدهم من الكبار
الصحابة على تفرقهم البلاد الشاسعة غير هذه السنة انتهى - وقال الشيخ في الامام وجزم
الحاكم برواية العشرة ليس عندى بجيد فان الجزم انما يكون حيث ثبت الحديث ويصح لعله
لا يصح عن جملة العشرة انتهى -

واما ما رواه ابن عساكر في تاريخه من طريق ابى سلمة الاعرج القاص فعندى قطعة
من مباني الاخبار شرح معاني الآثار للشيخ بد الدين العيني استكتبتهم مكتبة النظام
خلد الله ملكه وقد وقعت العبارة فيه هكذا، ادركت القاص لا ادركت الناس الا في
مسألة الصلوة قليل من كثير الا ان يعتد ويقال -

تعييرنا انا قليل عديدنا * فقلت لها ان الكرام قليل
ثم اولى الاعرج هذا انه شايخنا ليعرفون بكل خفض ورفع ذكره في المنفعة
والزاد في شؤن من يروى عنه هناك شايخان فقال بمجمل -

واما روى ابن عمر بالجصه لمن لم يرفع فيكون كاصرار على الجهر بسبح الله وان
كان ذلك في الصلوة الاولى خاملا وهذه اذواق ثم اذا كان يصنع برى الجصه ان كان اراد
ان يرفع في الوقت فاني زمان يتمادي في الترك حتى يتداركه التارك وان كان تقدرهم
فاراد التنبيه اذن فاعلم على هذا لم يطعموه في الامر فكان عندهم على الاباحة لا غير
او اراد التنبيه ان هذا موضعه حتى لا يتركه في ما يستقبل ثم ان ابن عمر لراة قليلا
من النبي صلى الله عليه وسلم والارضه هو لا ستقام له لانه وجهه حجابة وكما التزم الله
اكبر كبرياؤه وان قاله رجل عند الافتتاح مرة وابتهذه الملائكة كما عند النساء من القول

الذي يفتح به الصلوة وكالاتزامه نزول منازل نزلها النبي صلى الله عليه وسلم في السفر اتفاقاً والله اعلم-

واما ما يروى عن عتبة بن عامر انه قال في من رفع يديه في الصلوة له بكل اشارة عشر حركات فلفظ في من رفع يديه من فهم حروجه وتقدم في عبارة الزرقاني وهو اثبت في النقل عن ابن عبد البر ابي عمر لانه من اهل مذهبه وقد حذفه في نقل عبارته وقال بكل اشارة عشر حركات آه ولفظه من رواية الطبراني قال يكتب في كل اشارة يشير بها الرجل بيده في الصلوة بكل اصبع حنة او درجة ام بافرايد ونحوه في الكنز من ميم او حاء للمؤمل بن اهاب في جزئه والحاكم في تاريخه فقد علم اللفظ وادخله في باب الاشارة في التشهد وهو المتبادر من لفظ الاشارة فقد تعرفت في لفظ الاشارة عن الرواة في عدة من الاحاديث اشارة التشهد لا الرفع وكان حكم اليمين قد اتسب على اليسر ايضا المكان الازدواج واما الرفع فالدخل فيه لليد لا للاصابع-

وما في الزوائد ١٨٢ عن عتبة بن عامر انه يكتب في كل اشارة يشير بها الرجل بيده في الصلوة لكل اصبع حنة وقال اساده حسن وادخله في باب رفع اليدين وادخله في الكنز في ميم في اشارة المسبحة مع ما في الفتح ١٢١ والعدة ٣٢٢ وباب رفع الايدي عند لقنوت من قيام الليل يقال ان في اشارة المسبحة عملاً للاصابع الاربع عقداً ثم اتسب على اليسر تبعاً لحكم اليمين للجنسية ولعلم ما في الكنز ٧٣ عن ابن عباس في الدعاء كحديث اخيه عند الترمذي وفي المصنف ١٧١ عن عطاء التعبير بالاشارة عن الرفع فهو اشارة الى شيء كاشارة التشهد تلك ايضا واحدة وفي التلخيص عن ابن مسعود ان الفجر ليس الذي يقول هكذا وجمع اصابعه ثم نكسها الى الارض ولكن الذي يقول هكذا ورضع المسبحة على المسبحة ومدينه

فصره اليسرى أيضاً مسبوحة للجنسية ولما كانت الإشارة دلالة غير لفظية اطلقت العرب
القول على الإشارة كثيراً وقالت له العينان سمعا وطلعة

وأما واقعة عمر بن عبد العزيز مع عبد الله بن عامر واطنه ابن يزيد بن تميم كما في
التهذيب فإن عبد الله بن العلاء بن زريقاً ذكره وأخو عبد الله بن عامر عبد الرحمن بن جلال
التهذيب أيضاً فلم يثبتين مودة ويمكن أن يكون المراد الرفع في الخطبة يوم الجمعة فقد كان
بنو أمية أحد ثوره وهو في المسند ٢١٣ والفقه ٢١٣ وقد وقع في مسألة الرفع تخليط من الجانيين

يسردون لفظاً في غير مودة - أنا قد جئت الناس على ربح لا يدي على الخير لم يجز على القصص بل الصبح والعصر فقال أما انما اشل بكم
عندي دست بكم الي شي منها لان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يحدث قوم بركة الا رفع من السنة مثلهما

واما كونه زينة فهو في عبارة الزرقاني في مجموع التكبير والرفع لافيه وجده واذا افرد
فقد مرغضهم به انه في مرتبة التبرع وفاضل نحو قوله تع لتزكوها وزينة وكحديث زينوا
القران باصواتكم - زينوا العبد بالتهليل والتكبير والتحميد والتقديس (زاهر بن طاهر فخرية علفطرحل عن ابن)

فصل في احاديث ترك رفع اليدين ونبز من الآثار وقد نقلت فيه شيئاً من
التعليق الحسن للشيخ النيموي مع ما زدت عليه وقد كان الشيخ المرحوم حين تاليفه ذلك الكتب
يرسل الي قطعة قطعة حتى اني كنته مرافقاه وزدت عليه اشياء كثيرة بعد فمنها حديث
عبد الله بن مسعود وهو صحيح بقراش قطعية ستأتي -

عن علقمة قال قال عبد الله بن مسعود الا أصلي بكم صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فصل
بشرعاً الى الكوفة ليظهرهم ويظهرهم ثم والله عثمان عليه السلام في الاصابة وعلى تصادهم وببيت اهلهم كنز ٢١٣ وتخرج ١٩٩
فلم يرفع يديه الا في اول مرة رواه الثلاثة وهو حديث صحيح -

له ويليني ان يعد من دلائلنا رواية كل من استقصى صفة الصلاة ولم يذكر رفع اليدين
وصح من الفتاوى لابن تيمية وراجع فيه ما في الفقه ٢١٣ والمسند ٢١٣ ٢١٣ ٢١٣

كحديث تعليم مسي الصلاة وحديث ابن مسعود عند ابى داود ١٢٥ وكيف السلام على النبي
(بأن يرفع يديه)

واهل الكوفة انتهى فان قلت قال الترمذي قال عبد الله بن المبارك قد ثبت حديث من
 (بسم الله الرحمن الرحيم) ان هذا ايضا وجه كما في الموطأ لا اختصار وان مالكاً يقول انه غير
 معمول به - وكان من اعل زبادة ثم لا يعود انتقل من حديث البراء الى حديث ابن مسعود
 لكون الراوى هناك ايضا سفيان ووكيعا -

قال الزركشي في تخرجه ونقل الاتفاق ليس بجيد فقد صححه ابن حزم والدارقطني وابن القطان
 وغيرهم آه الأولى ثم نقل عز الدارقطني اختلاف نقل عنه فيه -

ثم ظهر ان اكثرهم صححه وانما اعلوا زيادة ثم لم يعد وجوابه ان هذا اللفظ وفي اول مرة
 ومرة واحدة "والأمة" علمها بمعنى واحد،

وقد صححه من اختار التزم كما في المدونة او توسط كاين حزم وابن القطان وابن دقيق^{الصد}
 او ابن تيمية والنسائي والترمذي وجمهور المالكية والحنفية من حيث المذهب جمهور اهل الكوفة
 من حيث العمل، وابن القيم في الهدى في قوله وهذا من الاختلاف المباح الذي لا يخفى
 من فعله ولا من تركه وهذا كرفع اليدين في الصلوة وتركه وناقضه في فصل الركوع و
 كذا لعله صححه شيخه في فتاواه^{١٢٦} مع ما عده^{١٢٧} وكذا في رسالته في سنة الجمعة من رسالة^{١٢٨}
 وترك الرفع مذهب سفيان ذكره في تعليق الموطأ نقلا عن الاستدكار هذا يفيد القطع بكونه
 محفوظا له وفي جزء رفع اليدين وكان الثوري ووكيع وبعض الكوفيين لا يرفعون ايديهم آه^{١٢٩}
 وكذا ذكره الترمذي عنه - وما في أخر جزء البخاري ان سفيان كان يرفع فهو ابن عيينة لان
 ابن المديني لم يذكره روايته عن الثوري -

وكذا مناظرته مع الاوزاعي يدل على ان الحديث انما اعل بعد زمانهم ولا انه فهمه من
 الشكوت فانه ما ادراه او يدريه بذلك - (بقية برصحة آينده)

يرفع وذكر حديث الزهري عن سالم عن ابيه ولم يثبت حديث ابن مسعود ان النبي صلى
 (سنة ١٢٨٢) ورواية ابراهيم النخعي عن الطحاوي والدارقطني في ترك ابن مسعود وترجيحه
 على حديث وائل يقطع ظن الوهم على رواية الترمذي، وخالد بن عبد الله الواسطي عن الطحاوي
 قد سمع من حصين قبل الاختلاط وجير بن حازم كما عند الدارقطني اخرج له مسلم عنه
 وهشيم عنه اخرج له عنه كما في شرح الالفية وم ١١٩ من الصحيح والمراميل ابراهيم ما في
 التدريب الكنز م ٣، والعلماء بعد الصحابة الشيعة في زمانه والثوري في زمانه كما في
 التهذيب والتذكرة وفي التهذيب عن ابن معين قال يخالف احد سفيان في شيء الا كان
 القول قوله وابن اديب نفسه في المسند لا يورد على غيره وانما يبرئ ذمته فقط فكان الاعلال
 بخلافه منه بلا امتنان وحكما بدون تحكيم ودعوى وتضارفا بعد مضمع الحرب - ١٢

(حاشية ١٥ متعلقة م ٥) وراجع ما في الفتح انه قائل بوجوب الرفع واجم للموضع وليس
 في غير التحريم لبتا في له الايراد بحديث ابن مسعود على الوجوب بعد مع قوله في التلخيص م ٣
 ولا يثني في عبارته ان يقال انه يوجب عند التحريم فقط فانه لا يرد عليه على هذا
 ما فيه سيا في ما يرد عليه في ذلك في الباب الذي يليه ام ثرانه يلزم الحافظ لهذا
 الكلام تصحيح حديث ابن مسعود ولا يرد في العمدة م ١٢ وقال ابن حزم رفع اليدين في اقل
 الصلوة فرض لا تجزئ الصلوة الا بهام واجاب في الفتح عن حديث ابن مسعود بانه يبل
 عدم الوجوب لعدم الاستحباب وراجع لرأي ابن خزيمة م ١٢،

ثو ظهران القائل بالوجوب او من حكى عند الوجوب كاحمد وداود والقائل هو الاوزاعي
 والحميدي وابن خزيمة وابن سيار وابن حزم لا يقولون بالوجوب في غير التحريم الا في العمدة
 م ١٢ عن القواعد ثو تكلوا في بطلان الصلوة بتركه واختلفوا فيه مع الوجوب استنبط من قول
 (بقي من غير آيد)

الله عليه السلام لم يرفع آلا في أول مرة انتهى قلت روى عن ابن مسعود في الباب حديثان
أحدهما من نعله كما أخرجه ابوداود والنسائي الترمذي وآخرون وثانيهما مرفوعاً إلى النبي
صلى الله عليه وسلم أنه لم يرفع آلا في أول مرة أو نحوه ذلك كما أخرجه الطحاوي وغيره وليس هذا
آلا من جهة بعض الرواة نقله بالمعنى من الحديث الأول لقول ابن مسعود إلا أصلى بكم
صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم فالظاهر أن عبد الله بن المبارك إنما أنكر ما روي

(بقية صفحته) ابن خزيمة أنه ركن كما في العمدة مك وإن لم يصرح به وإيراد الحافظ علي بن حنبل

بوحد الحكم في جنس أحاديث الآ، وراجع شرح المنتقى ٦٩ عن ابن حزم وص ٣١، ١٢

١٥ ولا يمكن إعلاله إذ لم يثبت عن ابن مسعود الرفع كما في الفتح عن ابن عمر - ١٢

١٥ واسناده أيضاً قوى وفيه نعيم بن حنبل وهو من رجال البخاري وأعدل ما قيل فيه أنه
صدق بهم كثيراً وقد تتبع ابن عدي ما أخطأ فيه وقال باقى حديثه مستقيم، تقريباً للرجح

لفظ التهذيب فيه - ١٢

١٥ وكذا ابن القطان وأبو حاتم فيما ساقى وكذلك ما نقله ابن القطان عن الدار

وقية كما في التخریج منه ٢ كله مبنى على أن الفاعل هو النبي صلى الله عليه وسلم وهذا في سنن

الدارقطني عن ابن المبارك فأخذ الدارقطني منه شيئاً ثم استأنف العمل في علمه وقد نقل

المؤلف لفظه عن علته تماماً وفيه شيء مما قاله ابن المبارك وشئ من عنده والظاهر أن ابن

القطان وعلى نقله الدارقطني إنما تكلمها في سياق تكلمه فيه ابن المبارك بخلاف نقل المؤ

عن العلل فإن ظاهره أنه على السياق الآخر، ونقل عن البخاري والبخاري جعل أصلاً

وإنه كان حديثاً آخر وكذا أحمد لكن لم يثبت عنه، فالبخاري وأبو حاتم رجلا حديثاً آخر

والدارقطني وابن القطان تقلداً لابن نصر فما أنكروا زيادة ثم لا يعود بناء على أن الفاعل

(باقى صفحته)

حديث ابن مسعود عن فعل النبي صلى الله عليه وسلم لا ما جاء من فعل ابن مسعود وكيف كان
 (بقيته في گذشته) هو النبي صلى الله عليه وسلم لا ابن مسعود وليس الأمر كذلك وإنما هو في حديث
 ابن ادریس واذن لم يسووا شيئاً ولزمهم تصحيح حديث الترمذ من حيث لم يشأوا ولو يتر
 مرامهم بآلال هذه الزيادة أيضاً وكان الاعلال بناءً على انهم كفوا التبع ولكن بقي الأمر
 كما كان واصله عن ابن المبارك وهو مشى على فختاره فتعلل ولا يؤثر فان سفيان هو الراوي
 وكيع عنه وعليه مذهبهم المعقول به في بلدتهم فلا يؤثر كلام غيرهم فيما اختاره توارثاً
 طبقة بعد طبقة ولا حتى لاحد في التحكم عليهم فيه واحمد لم يثبت عنه كلام في حديث ابن مسعود
 قط والذكر في نحو المغني من كتبهم واصلاب التليج في النقل حيث قال قال البخاري هذا
 اصح لان الكتاب اصح عند اهل العلم انتهى فهو كلام البخاري من عنده لا كلام احمد كما
 فهمه في التلخيص وقد اخرج الحديث احمد في مسنده في مواضع قد جعل كتابه اصلاً في ما هو ثابت
 او غير ثابت كما في العمدة متى حيث قال في حديث جابر في استقبال القبلة عند البول
 قلت ان اراد بقوله رده احمد العمل به فمحتمل وان اراد به الرد الصانع فغير مسلم لثبوته
 في مسنده لم يضرب عليه كعادته في ما ليس بصحيح عنده او مردود على ما بينه الحافظ ابو موسى
 المديني في خصائص مسنده آة وقد كثر النقل عنه انه كان يضرب على احاديث في مسنده
 عند النقد وانما تحكم في حديث يزيد بن زريع في حديث ابن مسعود وكان يؤثر هناك
 بعض شئ لاهننا فادى ذلك التخليط الى سطحية وعدم اعاز في خصوص المقام في المبارك
 انه لم يثبت عنه ولم يجعله حديثاً اخر والبخاري وابو حاتم انه حديث اخر وابن القطان
 والدارقطني انه صحيح الا ما يخالف فختارهم والبيهقي في السنن انه ان كان حديث سفيان
 هو الواقع من الأمر فهو الأمر الاول وقد جاء الرفع بعده وهذا تضارب تهافت ايضا ابن القطان
 (باقى برصغور آينه)

اجاب عن الشيخ العلامة ابن دقيق العيد لما لى الشافعى فى كتابه الامام ربان عن مشيخت الخ
عند ابن المبارك لا يمنع من النظر فيه وهو يدور على عاصم بن كليب وقد وثقه ابن معين
كما قد مناه انتهى فان قلت روى فى رواية فرغ يديه فى اول تكبيرة ثم لم يعد وفى رواية
مرفوعة ثم لا يعود فنقله لم يعد او ثم لا يعود غير محفوظة قال ابن القطان فى كتابه
والايهام والذى عندي انه صحيح وانما النكرية على وكيع ثم لا يعود وقالوا انه كان يقولها
من قبل نفسه وتارة اتبعها الحديث كما نفا من كلام ابن مسعود انتهى وقال الدارقطنى

رسالة غنثية او الدارقطنى ايضا انما يعمل سياق ابن المبارك وقد تردد البيهقى فى حديث
سفيان وابن ادریس ايها هو الامر لما استأنف سعيه لم يتبق له حاجة فى علا له كما اعله
الآخرون وهذا يدل على ان المقصود هو الاعلال لا الهلالية ان فى الحديث شيئا والله الموفق
(حاشية له متعلقة ٦١) سيما اذا كان نعيد تليد ابن المبارك فيكون بلغه لفظه وسيما ان
اللفظ الذى حكاه الترمذى هو اللفظ الثانى ورواه ايضا عن محمد بن النعمان بن بشير
المقدسى وهو ثقة متأخر ذكره فى التقريب عن يحيى بن يحيى وهو النيسابورى فانه من
الرواة عن وكيع كما فى التهذيب ولذا تليد ابن المبارك بقوله عندي كما فى التخرىج نقلا
عن عبارة الترمذى وهو عند الدارقطنى من البيهقى ١٢

له وهو الراوى عند ابن خزيمة زيادة على صدقه فى حديث وضع اليدين ورفع اليدين
ايضا عن وائل فلا يجر راجع المسند نصب الراية ٣٩١ وم ٢٥٥ ومشى على اوثيق اعتبار
زيادته فى الفقه ٣٩٥ وم ٣٢٣ وم ٢٣٣ ١٢

له لعله اخذ من لفظ وكيع الا فى من اثنائ الشن فى نقل وكيع على اصحاب عبد الله وعلى فكذا لفظ
المدونة هناك فهذا اى كونه من كلام ابن مسعود انكره ابن القطان وهو عند الطحاوي وايضا قوله ثم لا يعود
(باقى برصفي آيندو)

في علله فيه لفظة ليست بحفوفة ذكرها ابو حذيفة في حديثه عن الثوري وهي قوله
 ثور لم يعد وكذا قال الحماني عن وكيع واما احمد بن حنبل وابوبكر بن ابى شيبة وابن
 فرووه عن وكيع ولم يقولوا فيه ثور لم يعد وكذلك رواه معاوية بن هاشم ايضا عن
 الثوري مثل ما قال الجماعة عن وكيع وليس قول من قال ثور لم يعد محفوظا انتهى وقال
 البخاري في جزء رفع اليدين ويروى عن سفيان عن عاصم بن كليب عن عبد الرحمن بن
 الاسود عن علقمة قال قال ابن مسعود **الا اصاب لكم صلاة رسول الله صلى الله عليه**
فصله ولم يرفع يديه الآية وقال احمد بن حنبل عن يحيى بن ادم قال نظرت في كتاب
 عبد الله بن ادریس عن عاصم بن كليب ليس فيه ثور لم يعد فهذا اصح لان الكتاب حفظ
 عن اهل العلم لان الرجل يحدث بشئ ثم يرجع الى الكتاب فيكون كما في الكتاب جلنا
 الحسن بن الربيع ثنا ابن ادریس عن عاصم بن كليب عن عبد الرحمن بن الاسود ثنا علقمة ان
 عبد الله قال علمنا رسول الله صلى الله عليه وسلم الصلاة فقام فكبر ورفع يديه ثم ركع
 فطبق يديه فجعلهما بين ركبتيه فبلغ ذلك سعدا فقال صدق اخي قد كنا نفعل ذلك
وبعد من كذبت يدك على الاستمرار فانكروه - وما ذكره في التلخيص من تضعيف ابى او حديث
 ابن مسعود فانما هو في النسخ لحديث البراء كما في التخریج وشرح المذهب. ثم رأيت عبارة التمهيد
 نقلها بعضهم وقد نقل فيها كلام البزار في حديث ابن مسعود وهو في العدة والتلخيص في حديث
 يزيد فيحتاج في النقل فقد كثرت الضعيف -

له لزم الدارقطني ان احمد قد اثبت الحديث والبخاري ينكره وهذا تفاوت - واخرجه في
 المدونة ولم يذكره الرفع عند الركوع وسياقها يدل على انه سرده في ادلة الترك على
 خلاف ما في التخریج **م** وراجع روايات في مذهب مالك في العارضة **م** ،

في أول الإسلام ثم امرنا بهذا قال البخاري هذا المحفوظ عند أهل النظر من حديث عبد الله
 ابن مسعود انتهى كلامه وقال ابن أبي حاتم في كتاب العلل سألت أبي عن حديث رواه
 سفیان الثوري عن عاصم بن كليب عن عبد الرحمن بن الأسود عن علقمة عن عبد الله
 ان النبي صلى الله عليه وسلم قام فكبّر فرفع يديه ثم لم يعد فقال ابى هذا خطأ يقال هم
 فيه الثوري فقد رواه جماعة عن عاصم وقالوا كلهم ان النبي صلى الله عليه وسلم افتتح
 فرفع يديه فطبق وجعلهما بين ركبتيه ولم يقل احدا ما روى الثوري انتهى قلت في
 هذه الاقوال نظر فاما قال ابن القطان انما انكر فيه على وكيع فيروى بما اخرجہ النسائي في
 سننه اخبارنا سويد بن نصر حدثنا عبد الله بن المبارك عن سفیان عن عاصم بن كليب عن
 عبد الرحمن بن الأسود عن علقمة عن عبد الله قال الا اخبركم بصلوة رسول الله صلى
 الله عليه وسلم قال فقام فرفع يديه اول مرة ثم لم يعد انتهى قلت وهذا اسناد صحيح قال ابو داود
 بعد ما اخرجہ حدثنا الحسن بن علي نامعاوية وخالد بن عمرو وابو حذيفة قالوا سفيان
 باسناده بهذا قال فرفع يديه في اول مرة وقال بعضهم مرة واحدا انتهى فثبت بذلك ان
 وكيعا لم يتفرد بذلك بل تابعه ابن المبارك وغيره من اصحاب الثوري اما ما زعم
 له فخرج وكيع من البين وبقي سفيان فان انكر ابن القطان كونها من ابن مسعود وان يكون تعليلها
 قوليا منه فليس الامر كذلك بل هو قول من تحته ووصف فعله منه وان اراد خصوص هذه
 اللفظة وهو كلام الدارقطني ففي الحديث ما يساويها وان اراد معناه شيء صحيح ، وقد
 ذهب الحديث من البين رأسا والحاصل ان كلامها غير محرر كانها لم يشعر بما يلزمها
 وهكذا يقع اذا كان الكلام في غير محله وما وني حق المقام وبالجملة لم يسويا شيئا
 وارادا اعلا له ولزمها لقمي مزجيت لم يرد يا اي تصحيح الترك ١٢٠

الدارقطني من احمد بن حنبل وابابكر بن ابي شيبة لم يقلوا فيه ثم لم يجد فمد فوج بهارواه
 احمد في مسنده حدثنا وكيع ثنا سفيان عن عاصم بن كليب عن عبد الرحمن بن الاسود عن علقمة
 قال قال ابن مسعود الا اصلي لكم صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فصل فلو يرفع يده
 الامرة ومما اخرج ابو بكر بن ابي شيبة في مصنفه حدثنا وكيع عن سفيان عن عاصم بن
 كليب عن عبد الرحمن بن الاسود عن علقمة عن مجاهد الله قال الا اريكم صلاة رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فلو يرفع يده الامرة انتهى واما ما زعم الدارقطني من ان جماعة
 من اصحاب وكيع لم يقولوا هكذا فيا طل ايضا لانه مرانفا ان احمد وابابكر بن ابي شيبة
 روياه عن وكيع وقالوا فيه فلو يرفع يده الامرة وهذه الكلمة في معنى قوله فرفع يده ثم لم
 وقد تابعا جماعة عن وكيع منهم عثمان بن ابي شيبة عند ابي داود وهناد عند الترمذي
 ومحمود بن غيلان عند النسائي ونعيم بن حماد ويحيى بن يحيى عند الطحاوي كلهم عن وكيع
 وقالوا فيه فلو يرفع يده الامرة او ما في معناه واما ما زعم البخاري وابو حاتم من ان
 الوهم فيه من سفيان فيجاب عنه بوجه احدها ان مارواه ابن ادریس فهو حديث آخر
 يدل عليه اختلاف سياقهما وثانيها ان سفيان لحفظ من ابن ادریس وقد قال الحافظ
 في التقریب فی ترجمة سفيان ثقة حافظ اما حجة انتهى فمع وثوقه وحفظه امامته
 لا يضر مخالفة ابن ادریس له وثالثها ان هذه زيادة والزيادة من الثقة الحافظ
 المتقن مقبولة عند اكثر الخصوم واجابة العلامة الزيلعي في نصب الراية باز البخاري
 وابو حاتم جعل الوهم فيه من سفيان وابن القطان وغيره يجعلون الوهم فيه من
 وكيع وهذا اختلاف يؤدي الى طرح القولين والرجوع الى صحة الحديث لو روده عن
 الثقات انتهى كلامه فخلاصة الكلام ان هذا الخبر مع هذه الزيادة صحيح وكل ما وردوه

عليه فهو مدقوع واماماً قالوا من انه يجوز ان ابن مسعود نسي الرفع في غير الافتتاح كما
 نسي وضع اليدين على الركب في الركوع وكذلك ما وقع له في المواضع المتعددة من النسيان
 فنخفف جداً لانه دعوى لا دليل عليها ولا سبيل الى معرفة ان عبداً لله بن مسعود علمه
 ثورنسيه بل العقل يستغريه ولا يجوز بل الحق ان نسبة النسيان الى عبداً لله بن مسعود
 الذي كان ملازماً لصحبة النبي صلى الله عليه وسلم وخادماً الى زمان طويل في مثل رفع اليدين
 الذي يتكرر في الصلوات صباحاً ومساءً وليلاً ونهاراً لا تخلو من اساءة الادب اماماً
 طبق بين يديه في الركوع فلم يكن من جهة نسيانه بل كان هذا مشرعاً نصح كما جاء
 مصرحاً في الخبر فلم يطلع ابن مسعود على نسخته ولا يلزم من نسخ التطبيق نسخ الاقتصار
 على الرفع في التكبيرة الاولى قلت وكذلك سائر ما وردوه مثلاً لنسيانه لم يكن لنسيانه
 بل كان له وجه آخر قد بينوه في موضعهم واول من نسب النسيان الى عبداً لله بن مسعود
 في هذه المواضع هو ابو بكر بن اسحق نقل قوله البيهقي في سننه ثم ابن عبد الله في التنقيح،
 وقد بالغ في رد كلام ابى بكر بن اسحق هذا العلامة ابن الترمكاني في الجوهر النقي في الرد
 على البيهقي ويراجع ٢٩٩ من العدة -

وهذه نبذة أخرى في تفهيم ما وقع منهم في حديث ابن مسعود

ووقع في الفتح وقال محمد بن نصر المروزي اجمع علماء الامصار على مشروعية ذلك
 الا اهل الكوفة اى رفع اليدين في الموضعين ونقله الشوكاني في الدار المضيئة
 انه اجمع علماء الامصار على ذلك الا اهل الكوفة اى فخرت المصاهرة واصحابها كما في
 التعليق المسجل عن الاستاذ كار بن عبد البر عن محمد بن نصر كذا في شرح الاحياء،
 لا نعلم مصراً من الامصار تركوا باجماعهم رفع اليدين عند خفض الرفع الا اهل الكوفة

ويكون الحافظ فهم من عبارة التهيد ان آخرها لا بن عبد البر وقد نقلها في شرح الموطأ كاملة
وقد صرح في شرح التهذيب باسم ابن عبد الله بن عبد الحكم ولم يذكر أحدًا يابا عن من اختار
الرفع عند ذكر العلماء والعبارة الثانية من ابن نصر كما مر مستوعب كل اهل الكوفة فكيفنا عهد
استقراء هم وناقض عبارات البخاري وهكذا يقع الامر في المبالغات وتفهم ان في
غير الكوفة من الامصار شاركوهم تاركون - ثم ذكر في تعليق الموطأ عن الاستدكار لابن
عبد البر رواية الرفع مرفوعا نحو ثلثة وعشرين رجلا وقال فيه كما ذكره جماعة من اهل
الحديث ام فعد نحو خمسين في هذا المحل تحليط -

وأعلم ان اعلال حديث ابن مسعود بلفظ الا اصلى بكم صلاة رسول الله صلى الله
عليه وسلم فصل لم يرفع يديه الا في اول مرة ام لا يمكن لانهم قد صرحوا ان ابن مسعود
لم يثبت عنه الرفع كما في الاستدكار والفتح فلو اعلوه لزمهم اذ علم انه كان يرفع قد
تواتر نقل العلماء خلافة فلذا وجه عبد الله بن المبارك انتحاره كما عند الترمذي اللفظ
اخر قد روى عن ابن مسعود ايضا ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يرفع الا في اول مرة ام
وكذا نقله الدارقطني عنه في سننه واصرح منه عبارة البيهقي -

وبنحو هذا اللفظ من قول ابن مسعود بناء على كونه ناقلا فعلمه صلى الله عليه وسلم
اعله ابو حاتم كما نقله ابنه عنه فخرج كلاهما عما نحن فيه وهناك امر هو ان احث ابن عمر
في الرفع اختلف في رفعه ووقفه سالم وناقض ثم وقع فرق بين سياق المردفة في حديث
سالم وبين سياق الموطأ وسياقه خارج الموطأ حتى انقالت جماعة ان مالك هو الذي اوم
فيه ذكره في العدة عن ابن عبد البر عن جماعة وابن المبارك روى عن مالك في هذا الحديث
الرفع خارج الموطأ كما في الفتح وقد روى ايضا حديث ابن مسعود باللفظ الاول عند الترمذي
لا يبعد ان يكون كذلك لا عن وجه سننه فيه وذلك لاختلاف المصنفين

فمن هذه المعلومات فاستشعرها وقال ما قال فافهمه -

واقول بل حديث ابن عمر على خمسة اوجه سياق المدونة والموطأ وخارجه وبعد الركعتين ولفظ مشكل الاثارة وحديث علي وابي حميد علي وجهين وبين السجنتين نوعاً وعملاً صحيحاً ولم يستطع البخاري الا ان يضعفه وابن حزم الا ان يبهمل الامر وكل ذلك الانتشار لاختلاف العمل -

ثم عند البيهقي ^{١٩} عنه قال وراة واسعاً ثم قال عبد الله كاني انظر الى النبي صلى الله عليه وسلم وهو يرفع يديه في الصلوة فعلم بقوله كاني انظر نظراً وانه في فكر تصحيح الرفع بنحو استدلال منه حتى لا يسقط حديثه وانه عنده واسع فنظره الاولي الى رفع ترديد كان يقع في حديث ابن عمر لاجل عبادته الدار قطنه والبيهقي عنه - ويكون عنده في حديث ابن مسعود الذي رواه هو اجماع في الاحالة ما لم يكن مرفوعاً صريحاً في الترك بخلاف حديث ابن عمر يدل انه لو كان صريحاً لما تردد والله اعلم -

فهذا ما صنعه ابن المبارك ثم استأنفوا العمل فالبخاري والوجهات ثم عملاً والدار قطنه وابن القطان عملاً والبيهقي عملاً كل يشأنت عمله ويتذكر على من قبله فابن القطان في كتاب الوهم والايها صحح الحديث باللفظ الاول واعل ثم لا يعود لان وكيعاً كما قالوا يقولها من قبل نفسه وتارة اتباعها الحديث كانها من كلام ابن مسعود ام

فاذا جعلها ابن القطان من وكيع نقل كلام ابن مسعود وان ضمير لا يعود عائداً على النبي صلى الله عليه وسلم امكنه اعلا له والا لم يمكنه وهو كما ترى وكذا انكار الدارقطني وغيره على نقل ابن القطان كما في تحريج الهداية راجع الى ان يكون ابن مسعود نقاه من فعل النبي صلى الله عليه وسلم صريحاً -

وأما أن يكون قال أولا ألا أصلي بكم صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم صلوا
 ولو يرفع هو اعني ابن مسعود يديه الا في أول مرة فلا يكتبهم اعلاله والا كانوا التزاموا
 خلاف الواقع من رفع ابن مسعود فاعلمه وكذا ما ذكره في التلخيص ان احمد بن حنبل وشيخه
 يحيى بن ادم قالوا هو ضعيف نقله البخاري عنه ما فهم من الحافظ عجلة تأخذ المرء عند
 النظر بالمقصود -

وليس في جزء رفع اليدين الا انه قال احمد بن حنبل عن يحيى بن ادم نظرت في كتاب
 عبد الله بن ادریس عن عاصم بن كليب ليس فيه ثم لم يعد أم ثم تكلم البخاري من قبل ثم

له ينفي النظر في مراده عند حديث الرفع في اقل مرة بن ثم لم يعد أم ليس عند هذا الحديث راسداً على كلا التقديرين لا ملاقاته لمح
 حديث التطبيق ثم لعله لا يريد تعريضاً وهو اي يحيى بن ادم الرازي لا ثم عثم قال في التهذيب ما لم يخالف من هو فوق مثل وكذا
 له يقول ان سياق ابن ادریس على هذه الصورة ليس فيه لم يعد أم اما اذا كان السياق سفيان فلم يتعرض له نعم لو لم
 الى وحده المأخذ ثم هل هو تفصيل من لم يذكر او زيادة من ذكر لم يتعرض له ايضا واثبت في المسائل لو كان تعريضاً لم يتعين ونظر
 يحيى بن ادم في الكتاب وتفتيشه يدل من الجانب الآخر ان هذه الزيادة كانت شاعت ثوران في الحديث اشياء فكيف كان
 في الكتاب ناقصاً ايضا والله اعلم فترك القيام بين الاثنين ولم يذكر الاثنين ايضا ولا ترك الاذان والاقامة والاجزاء
 باذان الجماعة وهي عند مسلم وغيره وقد حملها يحيى على نقد الواقعة وان لا على العصم نعم على الظهور وليس بشئ لا تحق
 السياق تماماً وقد رأينا الرواية يعتنون بما هو مختارهم ازيل ولا يرغبون في غير مختارهم لا الكتمان بل لانه عندهم مرجح
 وما تقول في ترك المصنفين ما لا يختارونه كما يترك البخاري بعض الاحاديث راسداً وكما جعل مالك في حديث ابن عمر
 وجوهاً والبخاري في فصحاء وانتهوا وانما في الرفع بين المجتهدين وبين المحدثين ويلاحظ المبتدئين في كثرة تعارض
 حديثين صحيحين عند مثل مسلم فان اخذ ابن ادریس مرجحاً او رخصته او من فعل ابن مسعود لا نقلاً للشرعية فقد
 يبنى عليه تركه فلا ترتب وان في المعاذير لمن دونه وكانوا تارة يروون لتعليم ما يختارون العمل به وتارة
 لاستيقاء الواقع لا غير فليكن منك على ذكره ومن نفسك ثوران واقعة لا ونعم عند مسلم واحدة ولا بد لقوله
 أصلي هو لاء خلفكم فيما بهي واقعة المهاجرة عند أبي حازم وغيره وفي الكل القيام بين الاثنين ولا يكون متكرراً
 ثم ارامة صلواته صلى الله عليه وسلم باعتبار انه كان لنفسه صلاحاً في وقت والا كان علقمة والاسود قد علموا الاستسقاء
 قبل ذلك وشاع فاما علمهم صلاة خصوصية له صلى الله عليه وسلم في وقت خاص لا كثرية واردة التطبيق قد مر في
 عهد سعد وماعرف بالتأخير ولا عمار كما في المسند ٢٩٩ فليس في عهد الوليد كما لوهمه لا ثم انتشاره لا لفاظ
 لا يرتفع والرواية ينقلونه باء تبارك النذرة وتفسد ابن مسعود به وهو يكون بالتطبيق والموقف وقد كان طبق
 ولو يرفع لانه ارى هذا فقط -

ولا دخل الحمد شيخة في الجملة تعمل العجايب واصل ذلك في المسند من كتاب حدثنا عبد الله حدثني
 إلى شايخي بن آدم حدثنا عبد الله بن ادريس املاه علي من كتابه عن عاصم بن كليب عن عبد الرحمن
 ابن الاسود ثنا علقمة ثنا عبد الله قال علمنا رسول الله صلى الله عليه وسلم الصلوة فكل يرفع
 يديه ثم ركع وطبق بين يديه وجعلهما بين ركبتيه ام وفي آخره حدثني عاصم بن كليب هكذا
 وهذا يؤمى الى انه قد بلغه لفظ سفيان وشاع واخرج ابوداؤد حدثني ابن ادريس قبل باب
 من لم يذكر الرفع متصلا فليس ما في بعض نسخته من العبارة مناسبة قال انه مختصر من حديث
 طويل والمقام مقام التعريف ولو كان لكان في كل النسخ لكونه متهما كعامة ما يقوله في كتبها قال
 في حديث يزيد بن ابى زياد وقد يوب على الترك واهتم بذكر الفاظهم وان ثبت من قوله
 فهو يزيل اختصاره فحل جعل المسوق له هو هذا المقدار فقط لا يريد الكلام على الترك فقط ولذا
 قال على هذا المعنى -

وهذا الكتاب لعبد الله بن ادريس لا لعاصم بن كليب فلم يك هناك شيء من الاضطراب
 وعبد الله بن ادريس كان في المسائل على مختار اهل المدينة ذكره في التهذيب فلعله لم يجمع
 ما هو مختار اهل الكوفة بخلاف سفيان فكان ما اذا فاهموا ذكرناه مختصرا فان في الزوايا
 خبايا وفي الناس بقايا ثم ان احمد قد اخرج في مسنده حديث ابن مسعود في مواضع وجعل
 كما في العمدة من كتابه اصلا فيما هو ثابت وفيما هو غير ثابت وبوب عليه النسائي
 وشرطه معلوم -

فهذا القدر من السعة في اعلاله قد طاح وعليهم ان يستأنفوا الامر نعم البخاري
 قد ذكر انه لم يثبت عن احد من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم انه لم يرفع يديه ثم
 اعل حديث ابن مسعود في تركه وجعله حديث التطبيق من الرأس ولا يتركه ذلك اصلا

فقد نقلت الكافة عن الكافة عمل السلف فيه على كلا النحويين وتوارثوه قال الترمذي
 بعد ما اخرج حديث ابن مسعود في تركه وبه يقول غير واحد من اهل العلم من اصحاب النبي
 صلى الله عليه وسلم والتابعين وهو قول سفيان واهل الكوفة اهم ومالك اخذ به انه التزمه
 الصغار وليس بمهتم به عند الكبار واما الاستفتاح فلا خلاف الادعية فيه تركه بعضهم
 واخذوا مالك بالقدر المتفق عليه في الصلوة وجردها عن المختلف فيه وكذلك في التسمية و
 التأيين والتسليمة والقنوت جريا على الاصل او يقال انها اشتهرت في الصغار وامنهم
 عنده وكما يقال في القنوت ان الفعل سنة والترك سنة ولهذا التفهيم عبرة بعضهم
 وكفى اهل المدينة العمل على التسليمة الواحدة ذكره في اعلام الموقنين وشرح المواهب
 في الاول والاستفتاح والوضع والتسمية وجهرها وامين وجهر وتكبيرات الخفض مع ما
 ما في العمدة ص ٣٢ -

ثم ان تطبيق ابن مسعود قد يرد بلغ سعدا والغالب انه حين ولايته الكوفة من
 سبع عشرة الى احدى وعشرين راجع الفتح من التطبيق ومن القراءة وامين المؤمنين عمر بن
 كما في العمدة عن مصنف عبد الرزاق فذكر انسخه بخلاف تركه الرفع فاستمر هو عليه ثم خرج عليه
 اصحابه كذا علي بن حنين قد مر الكوفة ودرج عليه اصحابه كما عند ابن ابي شيبة وكذا رواه
 اهل الكوفة عن عمر ايضا وكما رووا عنه ترك القراءة خلف الامام بخلاف المدنيين ذكره
 في ازالة الخفاء وكم للبلاء من الافراد يختصون بها وللبلدان من الرجال ينفردون بها
 وقد تفرد اهل الكوفة بحديث جهر امين فلا تعلق لحديث التطبيق به ريث ترك الرفع الا بجر
 ثقل من اختار الرفع فتعلل بكل ما امكن او لم يمكن ولعل ابن مسعود وقع له نظر جهاد
 في التطبيق كما وقع لعل ذكره عنه في الفتح باسناد حسن ثم ان مذهب عاصم بن كليب كما

في العُمة وسفيان ووكيع ترك الرفع فيكون اعتنوا الحديثه اشد الاعتناء وبنوا مذهبهم عليه وسفيان اذ روى لهم الجهر بآيين كان احفظ الناس ثم اذا روى ترك الرفع صار اتى الناس فوهم عندهم في حديث ابن مسعود وقد ناظر الاوزاعي في الترك كما في شرح الاحياء هذا -

وترك الرفع عند الركوع والرفع عند الرفع منه ايضا وجه عند مالك ذكره في اكمال الاكمال وفي اختلاف الحديث ٢١٤ قال الشافعي وقيل عن بعض اهل نحيتنا انه لم يروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم رفع اليدين في الافتتاح وعند بقعة من الركوع وما هو بالمعول به اهـ - يريد به مالك فظاهره في الموطأ من الاسقاط عند الركوع وجه ايضا في الحديث وفي مذهبه وليس الحديث مختصا فقط والترك عن مالك قد ذكره الشافعي ايضا عنه قال العيني في مباني الاخبار شرح معاني الآثار وروى الشافعي عن مالك انه كان لا يرفع يديه اهـ فليس ابن القاسم متفردا برواية الترك عنه كما ينقلونه عن ابن عبد الحكم - وكلامه في اختلاف الحديث والامر ٩ بعد يدل على انه لم يأخذ حديث مالك على انه اوهو وكذا ٢٨٧ وفي اختلاف مالك والشافعي ايضا وقد روى الشافعي عن مالك الحديث كذلك بالاسقاط عند الخفض وهو عنه في السنن للبيهقي وفي الامر ٢٣ ثم ان الشافعي في الامر نص على ان ابتداء التكبير انتهاء يكون مع ابتداء الرفع وانتهاء قال من منه ويثبت يديه مرفوعتين حتى يفرغ من التكبير كله ويكون مع افتتاح التكبير ورديديه عن الرفع مع انقضائه اهـ ونص انه لو قدم التكبير وختمه لا يأتي بالرفع بعلمه وصرح به الزيلعي منافي شرح الكناز ايضا فالزم منه ان الرفع للتكبير وان الخطا في الركوع خال منه وهو خلاف المعهود في الصلوة ونص في باب التكبير للركوع

بالمدة ٩٢ وهو خلاف الأول ولعل الأول عند الحرمة فقط والله اعلم وفي المدرج
الرفع قائماً عند الركوع عسر ان قالوا انه نصر المذهب كما في شرح المذهب وقال في
فتح الباري انه لم يذهب الى تقدير التكبير على الرفع وكذا يلزم مما ذكره الزيلعي منا
فما في نسخ الباري والبحر الرائق من لوجه الثلاثة هو من حيث الحديث نطق وحمل على
الوجهين فقط ثم رأيت في شرح الاحياء من ص ٥٥ ذكر هذا العسر من التنبيه وكذا ذكر اشكال
عليهم في التكبير عند جلطة الاستراحة وبالجملة لما كان الرفع في حال القيام وبعد
الركوع صلا لاخطا وخطا الاخطا عن الذكر ليسا بمعهودين -

وبقاء هذه الامور في خمول لم يكلها السنة يدل على خمول اعني عدم وفاء
بصورة العمل وان تواتر مرسلا كالدعاء خارج الصلوة والتأمين عليه واعله عليه
اختيار الشافعي المدر كما في العدة من اتمام التكبير بخلاف الحنفية -

تقرير اخر وافادة مع إعادة

ثم ان الاسود وعلقة مذهب ما ترك الرفع وقد صليا خلف عمر في الاثار
لمحمد اعتناء هم بحفظ صلاته فاشترى ص ٣٣ بل اريب من طريق الاسود عنه وكذا اثر علي
لان عمل اصحابه كان هو الترك وكذا اثر ابن مسعود وحديثه وعمر قد اعلم ما ينتم التطبيق
كما في العدة فلم يبق هذا هل الكوفة بل الذي يظهر ان ابن مسعود ايضا لم يكن متمرا
عليه بخلاف ترك الرفع فلم يتعرض عمر فيه بشئ ودل هذا من الجانب الاخر ان الرفع لم يكن
منسوخا ولا حرق منه ولا لم يبق وجوه في مثل باب الصلوة وفي الكفر ص ٣٣ ثم لقين
عمر صلى بنا في بيته مع ص ٣٣ ومعاني الآثار ص ٣٣ وفيه من ص ٣٣ ما يقتضيه تعدد الواقعة
وكذا هو عند مسلم وليس بظاهر لاتحاد السياق تماما وفي بعض الالفاظ بذكر السؤال

ثم الوجه في سياق نحو الا اصلى بكر يادخال الاستفهام على النقي مع ان المقصود
التحقق هو ان الاستفهام في مثله يدخل على الجانب المروج لا الرجح وهو في الماضي المحقق
جانب الانتفاء وكذا في المستقبل المرغوب فيه فلا يقولون اجئتني امروا فما يقولون
المرجئني وكذا لا يقولون اتجشئني اذا رغبوا في تجشئه وانما يقولون لا تجشئني -
وبالجمله هو كقولهم لا تنزل بنا فتصيب خيرا لانكار جانب الانتفاء بمعنى
لا ينبغي ان يكون -

وفي الجزء والمعرفة كما في تخرج الهداية تضارب لما اراد البخاري اعلال حديث
ابن مسعود المرفوع في جزئه انكر ان يثبت الترك على وجه من الصحابة ثم لما اراد في المعرفة
اعلال اثر مجاهد عن ابن عمر جله ان اصله عن ابن مسعود فذاك نحو تضارب واضطرار
في الامر وعبارة المعرفة ستأتي -

ثم ان المحدثين في باب الاعلال يتقيدون بالالفاظ شديد فلا ينبغي ان يعدو
الناظر الى غيره فقد اعلوا في حديث ابن مسعود المرفوع صريحا بان يكون من ابن مسعود تعليمنا
قوليا فلا يتعدى منه الى غيره من الوصف الفعلي -

ثم من نشأ الفرق بين وجوب الرفع عند الاحرام كما يقول به الاوزاعي وآخرون و
استنانه في ماعده حتى انه عند ابن حزم كذلك كما في التلخيص وعندى انه ليس الا
لبثت الترك وتواز نه ايضا - فلزم الحافظ في الفقه تصحيحه من حيث امرنا فلمهم في الحديث
لمجتان جهر بالاعلال في مقابلة التاركين واختفاء بالتصحيح في مقابلة الموجبين وفي الذكر
في النفس تصرع وخيفة وقد وعد في الفقه في الباب الاول الايراد على الوجوب ثم لم يأت
في الباب التالي الا بهذا الحديث -

ثم ان الذي ذكروا ان اكثر الرواة انما ذكروا التطبيق فليس ذلك في حديث عامهم
وانما سفيان وابن ادریس واحدا احدهما وانما هم في حديث القيام بين الاثنين وترك
الاذان والاقامة وليس فيه الا اصله بكم كما عند مسلم وغيره وكما في المستدرك عن
ابن الاسود وابي اسحق ومثله عن ابراهيم وعبد الله داود والنسائي عن هارون بن عتبة
وابي اسحق وابراهيم بن عمار عن الترمذي عن ابن مسعود فهاهنا كونهما ههنا.

ثم انه كان الظاهر ان يكون واقعة ضربا يديهما ولا يتصور الا بان يكون ابن مسعود
بينهما واقعة فواقعة سفيان وابن ادریس واقعة واحدة اخرى لا شراك الا ان يكون الاصل
بكم فيها. ولكن اثر الكثر عند عبد الرزاق يدل على ان التطبيق من واقعة ضربا يدي
الا ان شاذي الصحيح نقلا لفظا مغايرا عن مصنفه يمكن ان يكون واقعة من ابن مسعود
اخرى وكذا عند البيهقي في سننه عن خيثمة بن عبد الرحمن بن ابي سبرة الجعفي الكوفي
ثم يتبادر من سياق ابن ادریس ان فاعل التطبيق هو النبي صلى الله عليه وسلم عليه
بنو ابراهيم كلامه وهو الظاهر فيه وعلى هذا هو فاعل فلم يرفع يديه الا مرة عند في لفظ
سفيان فاعله وسفيان يجعله فعل ابن مسعود وهو اقرب وعند الحازمي عن ابن سيرين
جعل الفاعل هو النبي صلى الله عليه وسلم ولكنها رواية مستقلة لم يروها عن ابن مسعود
واذا كان الامر ان الفاعل في سياق ابن ادریس هو النبي صلى الله عليه وسلم وهو في سياق
سفيان ابن مسعود لم يتعارضوا وكان وصفا قوليا في التطبيق فعليا في ترك الرنع فاحفظه
ولا تنسنا. وقد نقل الآخرون من الرواة ايضا قولاً وفعلاً منه في التطبيق فاتفقوا
في المال ولم يبق اضطراب اصلاً والله اعلم بحقيقة الحال وهذا الذي اراده ابو داود ان
كان في النسخة انه مختصر من حديث طويل وليس هو الصحيح على هذا المعنى يريد ان ارادة

ابن مسعود رضي الله عنه لم يكن مقتصرا ومنحطاً على ترك الرفع فقط بل فيه أمور
 فاختصرها وهم انه مسوق للترك فقط لانه غلط ومثله في كثير من الاحاديث كما في حديث
 ابي اسحق في نوم الجنب لم يميس ماء ومثله لا يقال انه غلط الا اذا وقع في الغلط في عينها
 ذكر واذا دل في ما ترك والذي يظهر ان عبارة ابي داود هذه نقل في هذا المحل ولم يتعين
 عند النسخين مودة فالصقوها بما زعموها فيه ويصدق على حديث البراء وسفيان
 بل اقول على حديث ابن ادریس ايضاً وقد ذكرنا في ما صرحان سفيان راو لاحاديث الرفع
 من حديث وائل وجابر فيستحيل عادة ان لا تثبت في حديث الترك ويختاره لعله ولا يذهب
 ذهنه الى التعارض او طلب الرجح ووجه التوفيق والله ولي التوفيق - ولكن الامر كما في
 التلخيص عن ابن معين انما يطعن في حديث بسرة من لا يذهب اليه آة ذكوة في ترايض الوضوء
 فان كانا اخذاً من واقعة ضرب الایدی فقد اختصر كل واحد منهما شيئاً من الاختصار
 لكن عند البزار من طريق ابن ادریس ان الفاعل هو ابن مسعود فزال ما ذكره ابو حاتم وما قال
 ان الاكثر انما ذكروا التطبيق قدال ايضاً وانما يتبادر ذلك لان ابن ادریس يقول علمنا اخباراً
 الا احكم استقبلاً وعلی فهم ای حاتم ابن ادریس هو المتفرد من بين الرواة بهذا الیاء
 فان اكثره في الوصف الفعلي وسفيان لم يخالف احداً ذكر شيئاً قام مستقلاً في واقعة التطبيق
 كان او غيرها واستخرج منها اولاً وعلى كل تقدير فلا يريد احدهما ما ينقله الآخر حتى
 يتعارضان يكونا توارداً على نقل ولا عندهما ما استخرج منه بل عندهما هذا القدر الذي
 ذكرناه فقط فان كان لابن ادریس في استخراج ابراهيم وسفيان شاهدان فلهما
 لسفيان أكبر شاهد ايضاً ونقل في مباحث الاخبار عن الحاكم في عاصم وكان مختصراً لاخبار
 فيؤيدها بالمتن آه وفي المستدرک علی رسول الله صلى الله عليه وسلم الصادق قال فذكر فلما

اراد ان يركم طبق يديه بين ركبتيه فركم آه دل قوله قال آه انه ترك شيئا فالوجه تبرئة
وكيع وسفيان وابن ادریس كلهم وانما الاختصار من ماصو وقد املی هو ابن ادریس كذلك
وعنده لفظ سفيان ايضا وعليه مذهبه الترك كما في الجملة -

والحاصل ان سياق ابن ادریس ليس مسرودا على واقعة ضرب الايدي في البين
بان يكون اقتض اثرها فان كان مستنبطاً منها باعتبار المنشأ بان يكون ادى ما لزم منها
وبني عليها فعدم ملائمة تعبير وسياق سفيان ان كان مستنبطاً منها فمطلق بالمفهوم هو او
زيادة على المسكوت عنه او واقعة مستقلة لم يخالف احداً وراجع صنيعهم في ذلك من
الفتح من باب يهوى بالتكبير حين يسجد وكثير مثله واختار من باب الرقية من الاجارة
ان الطريقين محفوظان لاشتغالهما على معانيات - وان ذكرا واقعة أخرى فقد اضطرب
ابن ادریس في الفاعل الا ان يقال ان عند سفيان نحوه عند الطحاوي وغيره لكن الأكثر
عن سفيان الوصف الفعلي بخلاف ابن ادریس

ثم مثل هذا السياق هل اريكهم عن ابي موسى عند الدارقطني والصواب انه موقوف عليه
الرفع فيكون ابن مسعود وابو موسى ارياكل واحداً هو مفتاحه يكون ذلك من ابي موسى
ولاة عمر البصرة لكون الراوي عنه حطان بن عبد الله وهو بصري اوحين ولاه عثمان الكوفة
كما في الاصابة وعن حطان عنه حديث سالم في التشهد وهو عند علمنا صلاتنا وعند
ابن عساكر علمنا الصلوة الحديث فساويا وقد كانا باعتهما لتعليم المصنفين ذكره ابن عساکر
من الحسن بن سليمان تبیطة مع ما في الامور

ثم انه قد استخرج في المسألة مقدمات عن الجانبين واختصر فيهما فاهممت
عموماً غير مقصود في جانب الرفع في كل خفض ورفع وانه كان يرفع يديه كلما اكبر كما في

بدائع الفوائد من لفظ حديث واثل عن احمد وفي المسند ص ٢٢ قال وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يرفع يديه في كل تكبيرة من الصلوة من حديث جابر وفي جانب الترك كان عبد الله بن مسعود لا يرفع يديه في شيء من الصلوة الا في الافتتاح بتركة ذكر القنوت وتكبيرات العيدين على القصص الاضافي وهو كثير الحقيقة نادر - فهذه العبارات كانتا تعبيرا في تلخيص المسألة لا اقتصاصا من ان فكلا سياق عاصم من الجانبين وهذا الذي اتعب الناس مع انه لما كان عند سفيان الوصف الفعلي فلا يتصور الا الاداء بالمعنى بخلاف ابن ادريس فانه اضطرب اعنى بالاداء على المعنى ان ابن مسعود اراههم بالفعل وهؤلاء حكوا فعله وعبروا عنه من عندهم وهذا كما ذكره علماء الأصول ان قول الرهاة قضى وامر ونهى وخص حكاية عن قول آخر بخلاف قال وسمعت او فعل هذا -

بقي الكلام في متابعة محمد بن جابر الكوفي اليماحي وهي عن حماد بن ابي سليمان عن ابراهيم عن علقمة عن عبد الله قال صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وابي بكر وعمر فلم يرفعوا ايديهم الا عند استفتاح الصلوة كذا في التخرير أخرجه الدارقطني عن اسحق بن ابراهيم عن اسرايل وهو من الكبار من رجال التهذيب عن محمد بن جابر ثم قال الدارقطني قال اسحاق وبه نأخذ في الصلوة كلها ثم قال تفرد به محمد بن جابر وكان ضعيفا آة قلت قد اخذ به اسحق راويه فيعتبر به وكذا يقوله الدارقطني في روايات محمد كما في التهذيب وقال البخاري في آخر الجزء ان حديث الثوري اى عن حماد سألت ابراهيم فقال يرفع يديه مع اول تكبيرة ام اى في الصلوة أصح عندها هل العلوة اى من حديث محمد بن جابر فلم يجب وزان جعل حديث الثوري أصح من محمد بن جابر لان حديث محمد جابر موضوع كما افروط به ابن الجوزي كما في التلخيص على عادته وما من عادته في التخرير ص ٢٢ -

واعلم ايضا انه ليس عند البخاري في جزئه شيء عن ابن مسعود في الترك الا الحديث
المرفوع عنه وقد اعلمه فدرج على ان الترك لم يثبت عن احد من الصحابة وانما هو عن بعض
اهل الكوفة اي كابر ااهيم ومن بعده وهو في غاية العجب فانه قد تواتر عن ابن مسعود
واصحابه وعن علي واصحابه عند اهل الكوفة تواتر طبقة بعد طبقة وتوارث فوق كل ذي علم
ثم ان حماد بن ابى سليمان من رجال البخاري في بعض نسخ صحيحه كما في الفقه من التشهد
وقد اهلوه في الرموز في ترجمته - ثم كلما تهم في محمد بن جابر في غاية التهاونت اضرب في آخر
عمره كما في الميزان لانه كان اعمى من الاول وابوحاتر وابوزرعة يقولان ان اصوله صحيح
وكذا ابن المبارك ثم يقول ابوحاتر اواني كتبه لحقا وانه يسرق ما ذكر به فيحدث به
وقد يصعب الفرق بين الاخذ مذاكرة وهو عند البخاري في صحيحه ايضا وبين ما قالوا به
فيه فقد لا يطرد الفرق في صيغة الاداء ايضا وفي التلقن تفصيل في شرح الالفية ختم
الذهبي في الميزان كلامه بقوله وبها الجملة يروي عن محمد بن جابر ائمة وحفاظ وكذا ابن عدي
كما في التهذيب -

وقد ظهر انه فعل تعظيمي عندهم كما ذكره في شرح التهذيب من صلوة الشافعي
عند محمد فسأله لم فعلته فقال فعلته اعظاما لله واتباعا لسنة نبيه وعند الكوفيين للتجمل
والاخذ كما في فقه القدير من الجنائز عن ابى يوسف - ثم مثل هذه المناسبات لا تفصل
الامر وانما الفاصل كثرة التعامل من النبي صلى الله عليه وسلم ثم من السلف ويبقى
علمهم ان يكونوا اخذوا انه من القرب فتوسعوا فيه حيث رأوا كما يظهر ذلك من صنيعهم
في ادعية في الصلوة واذكار منتشرة عملوا بها حيث رأوا رعايا الثبوت جنبها فاجروا نحو
فيما بين السجرتين وعند النهوض للثانية كما ذكره ابن رسلان عن ابن القطان

في حديث مالك ابن الحويرث كان يرفع يديه اذا ركع واذا رفع واذا سجد واذا رفع اي اذا سجد السجدة الاولى ورفع منها فهاذن بين السجدين واذا رفع اي للنهوض للثانية فرفع اليدين في القومة هو للسجدة الاولى وكذا في الجلسة للسجدة الثانية وحديث وائل في الرفع بعد السجود عند ابي داود وحديث الرفع في كل خفض ورفع ان لم يكن المراد خصوص الركوع والرفع منه لان الخفض اصدق على الركوع منه على السجود وقد وقع في عبارة الشافعي في الفتح واحد في المعنى بهذا المراد والمدونة في لفظ ابي سلمة الاعرج عند ابن عساكر وحديث

له ف قوله واذا سجد باعتبار انتهاء الفعل لانه قد مر باعتبار ابتداء صرغ ويحتمل ان يكون المراد اذا سجد السجدة الثانية بهذه القرينة. والذي يظهر ان لا يكرر في القومة وان هذا السياق خواستينك وقوله واذا رفع في الاول واذا سجد شئ واحد فلو قال اذا ركع واذا سجد واذا رفع لم تتشاكل العبارة وكذا لو قال اذا ركع واذا رفع واذا سجد فلو قال اذا كان في القومة فللرفع كان او للسجود هو واحد لانه يقول كان قبل الركوع وبعده وقبل السجود وبعده كالحفقات ثلاثه باثنين من تد امر وخلصت فالثاني يصير اثنين مع ولقد ثبت وانني لدريشة ومن عن عيني تارة ولما في قد كان شاع التعبير في المسألة تارة كان يرفع اذا ركع واذا رفع وتارة كان يرفع اذا ركع واذا سجد فجمع هذين التعبيرين التحال على المعرفت بينهم واذا كرر هذه الامور لم يكرر للسجدة فهو اذن هناك واحد ومثله او ازيد منه لفظ ابن جبريل عن نافع في المحزة مثله ان صححت النسخة وقد مر في فصل معنى رفع اليدين قال وحين يركع حين يقول سمع الله لمن حمده وحين يرفع رأسه من الركوع وحين يستوي قائما اراد المجموع لكل واحد ومثله في حديث علي بن ابي طالب ويصنع مثل ذلك اذا قرأ قراءته واذا اراد ان يركع كذا وقع في بعض نسخ السنن للبيهقي وكذا نقله في مستدرك الاخبار ونحوه عند الطحاوي بدون الواو ويصنع مثل ذلك اذا قضى قراءته اذا اراد ان يركع آه وفي الكنز ويصنع ذلك اذا قضى قراءته واذا اراد ان يركع آه وفي سائر الكتب ركع بخلاف اذا في حديث علي بن ابي طالب في حديث انس عند الدارقطني ان لم يرد السجدة الثانية والرواية يتبادلون بين التعبيرين ففي السنن ايضا من مثله عن وائل قال صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما كبر رفع يديه مع التكبير واذا ركع واذا رفع اذ قال سجد ورأيت يسلم عن يمينه وشماله.

وعند ابن نصر من نيام الليل مثله وقال ابو داود رأيت احمد يقنت به امامه بعد الركوع واذا فرغ من القنوت واراد ان يسجد رفع يديه كما يرفع عند الركوع آه وهذا يدل على ان الرفع في القومة هو حال السجدة عندهم وقدم ان به يطرد الرفع للركوع والسجدة الاولى والسجدة الثانية مع قلة في الثالث وكثرة في الموضعين الاولين وكان عليه العمل احيانا.

رفقة على نعل التهذيب لفظه وليس كذلك عند ابن ماجه ولفظ الطحاوي في الشكل
فيظهر ان هذا اللفظ كان قد شاع تجديراً من السلف عن الركوع والقومة فان السجود اسماً
خصوصياً ثم دخل على بعضهم في المرفوع.

واما التكبير في كل خفض ورفع فهو باعتبار حالة ابتداء الخفض للسجود فهو اذن
خفض لا باعتبار تمامه او يكونوا اخذوه كما اخذوا اي السلف تعدد الركوع في صلاة الكسوف
وان كان النبي صلى الله عليه وسلم انما صلى بركوعين فاكثفوا بثبوت جنس التعدد وقد ظهر
في صلاة الكسوف ان القومة قد تعود الى القيام ثم ان الرفع للثالثة يدل على انه هناك
للاخذ وقد ذكر في نيل المآرب من السان الرفع لكل حركة مع ان ابن رسلان ينقل عن احمد
لا اذهب الى حديث سالم في الرفع بعد القعود الاول ولفظ الطحاوي في مشكله كما في
الفتح في كل خفض ورفع وركوع وسجود اي وهما هما وقيام اي لكل ركعة بعد ما تم القيام وقعود
اي بعد السجدة الثانية للقعود الاول والثاني والله اعلم.

وقال ابن رسلان سئل الامام احمد يرفع عند القيام من اثنتين وبين السجدين
قال لا اذهب الى حديث سالم عن ابيه ولا حديث وائل لانه مختلف في الفاظه لعل المراد
لا يرفع في ما سئل عنه والى اذهب الى حديث سالم فانه ليس مشهور الفاظه الرفع عند
القيام من اثنتين وهو في حديث نافع مشهور وقوله ولا حديث وائل جاء يا لولو لانه ليس
معادلا لحديث سالم وانما هو عطف على مضمون ما قبله وقوله لانه الضمير للحديث وائل لا
غير كذا يعلم من بدائع الفوائد ^{١٩٩} والمغنى وكذا ما نقله بعض الناس عن التهذيب عن
احمد والذي يقع ان الرفع اشارة للاقبال على الله والتوجه لحضرة والاشارة الى مكانته
لانه مقدس عن الجهة والمكان وعليه وصل التوجيه بلا افتتاح كدعاء النور لهم سلمت

نفسى اليك آه والمطلوب اذا كان غائباً ثم لم يشر اليه في الشاهد اصلاً كان عبادة عقلية محضة وليس من سنن الانبياء ولا شاهد عليها في الشاهد فكيف يكون بعض ذلك كسبط اليد من الله في البحر لاخذ القرض امر واحد وكما لا يقال من جانبه ما لم يلفت المصلحة امر واحد وليس تعظيماً فقط حتى يكون مقصوداً اصلياً بل وسيلة لتحويل الراس يمنية وليسر عند التسليم وكقولنا ان تعبد الله كانك تراه فان لم تكن تراه فانه يراك هو امر واحد يمشى فيه ما ذكره العارفون في قرب التوافت انه اذا فنى عن اختياره وقصده ولم يبق فيه الا تصريف الله اياه صار هو المتصرف فيه وبقي بالله لا بان يحل تراه جزءاً للشر بل خبر الكان على حاله وبالحجة الاقبال والمواجهة واحد الذى يراك حين تقوم وتقبل في الساجدين بخلاف المناجاة والتعظيم والقرب ويدخل فيه كون التسمية ركناً او شرطاً وهذا اسهل مما ذكره في الاحياء من تفصيل ما ينبغي ان يحضر في القلب عند كل ركن وشرط

وهذا كالافتراف في بسم الله الرحمن الرحيم اهي جزء من كل سورة او من الفاتحة او اية من القرآن انزلت للفصل بين السور وقد كان ابن عمر يجهر بها في الصلوة لم يختلف عنه فيه ذكره ابو عمر في الانصاف مع ان الاكثر فيها الاخفاء فكان له ذوق في جهرها فالترنم ومثله كثير وكذا في امين عنه مع انه كان الاكثر الاخفاء ونقص التكبير ليس كثرة النقل دليلاً على كثرة فعله صلى الله عليه وسلم لان الفعل الوجودى يكثر تناقله بخلاف العدوى لا ينقل الا بدعية كما دعا اهل الكوفة ذلك فروا في نسخ التطبيق واشياء الترك بخلاف غيرهم وهناك نقل المالكية ورواية عن احمد في ترك المرأة وكان في سائر البلاد تاركون ورائعون وكان الامر على ارسال بخلاف اهل الكوفة كان جمهورهم على الترك

فناظرهم الآخرون - ثرائه جاء في التخرية قولي وفعل في الاستفتاح قولي عند البزار
كما في العمدة وعند الطبراني في الكنز وفعل في الوضع قولي وفعل في التسمية فعل قولي
في فضائله وفي التأمين قولي وفعل في القنوت فعل في قنوت الوتر قولي وفي تكبيرات
الانتقالات فعل قولي عند محمد في الموطأ وفي التبيحات قولي وفعل وكذلك في التسميع والتجديد
وفي التشهد الدعاء قولي وفعل في الإشارة قولي عند البيهقي من باب تحليل الصلوة بالتسليم
وفعل ان لم يكن إشارة للتحويل بمنته ويسر وكذلك في التسليم والحوجي قولي في الرفع في غير
الافتتاح اصلاً وكثير من استقص صفة الصلوة لم يذكره ولا اوما اليه في ادعية علي في اجزاء
الصلوة فهل يدل ذلك انه ليس مقصوداً اصلياً النظر فيه دائر فانه قد يكون ذكر شيء وتلخيصه
تحصيله لانه مقصود اصلي ولا يكون وايضاً بالعمل كحديث سجد رجبى للذي خلقه مع حدث
امر ان اسجد على سبعة آراب وحديث ان هذه الصلوة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس
انما هي التبييم والتكبير وقراءة القرآن لم يخلص منه الا عدم صلوح كلام الناس فيها
لا لاقتضار على ما ذكره ويكون التلخيص لانه مقصود اصلي ويفي بالعمل كاحاديث من لم يذكر
جلسة الاستراحة او التورك في الآخر فعبروا بالقيام وبالجلاس وهو كاف واف لا ينحصر
التورك وهو في حديث كلمة التوحيد بعد صلوة الفجر عشر وهو ثمان رجلية لم يتكلم بكفى بل
يرجح ما يسمى جلوساً فلا يحل فيها المطلق على المقييد بل المطلق يجري على اطلاقه مع ان ابن المنير
قد ابدى في جللة الاستراحة مع تعبد كما في الفجر ولا يجوز الفضلاء عنه ولكن الامر ظاهر في جللة الاستراحة
قولي في بعض طرق حلة السجدة صلواته فعل وكذلك في نقل القعدة واما في فاتحة الكتاب وضمه فكثير في تعديل
الاركان واما الركوع والسجدة وقر الصلوة فعد عظيم ذلك ان سعاد الناس ينقصون فيها طبعاً لعد انضباط القوة
والجليلة يذكر متداً في ذلك الى الانتقاص من التفرغ كانه مأخوذ من نحو القيام لاحد في الشاهد

ايضا بخير استواء يعد نفقا فكذا في هذه الحضرة واما القراءة فقد جاء في الحديث في
الخارج ما في تضييعه، فكذا في الداخل، وذلك العدد العظيم لعله مبني على ترك النفع هناك
والا لانضباطه ولم يحتم الى وعيد شديد اريد بقولي صبغي ان الشارع لم يبين على تقدير
وجوده وهذا كما استدلال العلماء قد يمدح حديث المصلي صلواته على حكم ما لم يذكر فيه من باب
التكوت فقط وبالحكمة لا يحكم الوجدان ههنا بحل المطلق على المقيد فليتأمل الناظر
البصير فاما ينبغي ذلك اذ الم يكن المطلق في المسألة عدة كثير في نفسه ولم يكن المطلق
مناسبة للحكم بنفسه وهذا كما في العدة عن احمد في ترك جلسته الاستراحة قال احمد واكثر
الاحاديث على هذا قال الاثرم ورايت احمد ينهض بعد السجود على صدره وقدميه ولا يجلس
قبل ان ينهض ام - ولم يأت حديث قولي في الرفع في غير الافتتاح اصلا فلا ينبغي الاحاديث
المطلقة سيما القولية على اعتبارها والظاهر انه لم يرد فيها ذلك حتى تكون القولية بعده
ذكره وعدم اعتبارها على سنان واحد ومن سماه زينة اراد فاضلة كانه تبرع كما في حديث
زيّنوا القرآن باصواتكم وقوله تعالى لتركيوها وزينة وكذلك احاديث وضع اليمين على الشمال
القولية منه عند مطلقه تحمل على المعروف ولا تقيد بالصدر ولا يكون تحت السترة ^{نقطة}
المذكور فيه الصدر المراد به عند الصدر لا غير والمراد بلفظ عند الصدر وعلى الصدر فوق
الصدر واحد فهو واقعة حال لا ياتي على المطلقات كلها وعقد اليدين ما خوذ
من الاحترام وشدا الاوساط كالخدر والحشم للخدمة وخفض الجناح ومنه يرش باربطا
اوساطكم باذكركم آه من المتدرك ^{٣٢} من الناسك وفي وصف هذه الامة يشدون
اوساطهم من شرح المواهب ^{٣٦} له لو لم تكن قبة الجوزاء تخذه به لما رأيت عليه لعقد ^{نقطة}
وينبغي ان يراجع من التلخيص من سور الكلب فادري القرافي وبين قاض القضاة هذا ^{نقطة}

في مسألة حمل المطلق على المقيد قد مر أيضاً -

وجملة الكلام في ما تقدم من المرام ان ابن المبارك انكر الوصف القولي من ابن مسعود
ولم يتعصر للوصف الفعلي بالانكار بل رواه بنفسه عند النسائي ويكون عنده فيه احتمال
ان يكون الاحالة على صلاة النبي صلى الله عليه وسلم في اشياء أخر غير ترك الرقع ولم يتعصر
لفعل ابن مسعود بنفسه ثرجاء البخاري واراد اعلال الوصف الفعلي ايضاً واستشعر انه
لا يمكن الا ان ينفي ثبوت الترك عن احد من الصحابة فادعاه واصر عليه فكان تصحيح
الحديث عنده اشد من انكار الواقع فانكر الواقع ليمكنه اعلال الحديث مع ان الترك متواتر
عن ابن مسعود وعنه عن اهل الكوفة لاحق لاحد في مزاجته لم فيه ثرجاء اخرون فقلدهم
ولم يشعروا بما يقولون فصحا قول ابن مسعود الا اصيل بكم واذا سلم هذا القول منه ولو هذه
الجملة فقط وكان الواقع انه لم يكن يرفع كما تواتر عنه فاذا لا يكون الرقع في تلك
الصلاة الا اول مرة فماذا صنعوا وماذا فهموا وسواء كان الحديث على سياق سفيان
او على سياق غيره من الوصف القولي الفعلي كليهما في التطبيق والقياس بين الاثنين
ولكنه لا يكون رفع على كل حال فانه لم يثبت عنه وفي كلامه الى عمرانه انه لم يثبت عنه فيه
فاذا لا يمكن الا اعلال الا ان يحجروا على ابن مسعود ان يقول في عمره الا اصيل بكم صلاة
رسول الله صلى الله عليه وسلم فالنافع لهم هو حجة عن هذا القول طول عمر ثم التردد في ان
هذا القدر من الحجر ايضاً يكفي ام لا ولا بد ان يحجر على النية ايضاً حتى لا ينوي ايضاً في
الترك احالة هذا ولهذا استر انكر البخاري ثبوته عن احد منهم فله ما ادق مغزاه حتى
لم يردك من تأخر مرأته ونظير هذا المقام ما عنهم في التخيير من الشفقة ^{٢٥} وان
رجعوا عن تصحيح الاصيل بكم والا اريكم صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم وتذكروا

بعد مضي الحرب ما كان ينبغي فيها واستأنقوا الأمر قالوا ان حديث ابن ادریس هو الحديث في الأصل وليس فيه الا الوصف القولي لم يصف ابن مسعود بفعله حينئذ شيئا ولا تعلق لنا برأي ابن مسعود وعمله في الخارج ما كان فقد خالف ابن ادریس على هذا التقدير كل الرواة من جمع بين الوصفين وخالف هو لا إلا ابن ادریس ايضا فقد مر عن مثل البزار انه جمع بين الوصفين في لفظه وكان حاصل كلام ابن مسعود فعل في تلك الصلوة اشياء واحال التطبيق او مع غيره ايضا على النبي صلى الله عليه وسلم وكان حاصل كلام سفيان انه فعل في تلك الصلوة اشياء وترك الرفع ايضا بعدها كان قال اريكو صلواته صلى الله عليه وسلم فهل فيه تدافع ولا يمكن اعلال الجمع بالنسبة الى ابن ادریس ايضا فانه قد وافقه آخرون فيه -

والحاصل انه لا راحة الا بالاجرة على ابن مسعود فانه متى قال الا اريكو ثم ترك ثبت الترك مرفوعا وفيه المحذور فافهمه موضحا والجملة تعمل العجائب ثم لا يخفى عليك ما ناقض به خليفة البخاري الامام الترمذي اياه حيث قال وبه اي بترك الرفع قال غير واحد من الصحابة والتابعين واقول ثبت عندنا تركه عن عمر بن علي بن مسعود وابي هريرة وابن عمر البراء بن عازب وكعب بن عجرة عملاً او تصديقاً منه واخرين ممن لم يذكر اسماءهم ولم يعينوا ومن التابعين عن جل اصحاب علي بن مسعود وجماهير اهل الكوفة وكثير من اهل المدينة في عهد مالك او الاكثر وفي سائر البلاد ايضا تاكون لم يسموا كما يقع كثيرا في التعامل في التوارث ان لا يأتي اسناد فيه لكونه غير عن غير عند المتقدمين وامر لا يثبت به حينئذ او يعوز الاسناد فيه ثم يأتي الخلف فيطلبون الاسناد واذا لم يجدوا التواتر العملي وكثيرا ما يفتهم ابن حزم في محله كانه لم تقع عنده في الدنيا وقائعها لم يكن هناك اسناد وهذا قطعي البطلان او يدعيه كانه لا يوجد

الحكي عنه ما لم توجد الحكاية فيذكر كثيرا من الإجماعات المنقولة بالأحاديث وتجرب أكثرها
يعمر وهو ضرب عظيم.

وهذا القرآن المجيد كيف تواتر على أوجه البسيطة عند المسلمين تواتر طبقة بعد
طبقة بحيث لا يوجد أحد منهم لا يعلم أن كتابا سماويا نزل على النبي صلى الله عليه وسلم
وأنه بأيدينا ومع هذا لو طلبنا تواتر أسناد كل آية منه لا عوزنا ذلك الأمر عجزنا وهكذا
فعل ابن القيم في اعلام الموفقين في بعض نظائر مسألة الزيادة بخبر الواحد على القاطع
كما فعل في حديث حرمة الجمع بين العمة وابنة أخيها وبين الخالة وابنة اختها فانه متواتر
من حيث التواتر والتعامل خبر واحد اسنادا اثرانه ليس هو زيادة ايضا على القاطع بل
تنقيح مناط لقوله تعالى **وَكَانَ جَمْعُ آبَائِنِ الْأَخْتَانِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ** فاعلمه، ونظيره في
العقليات ان الضروري عند النظر ما لا يكتب علمه بوسط نحو ما يحصل بأحد الطرق
الست عند هم من الأوليات وقضايا قياسية ساقها معها والمشاهدات وفيها الحسيات و
الوجدانيات ومن المجربات والمحسنيات ومن المتواترات في افادة تحققها عن تواتر
عنه لا في الحكم المفاد بها فانه قد يكون نظريا نعم وعلم لا تراعيات والصنف المنظم
الى النفس ايضا عند من لم يخص الضروري بانه لا بد ان يكون قسما من غير العلم المحصور
بل عمنه وهو عند بعض هذا قهرم والكسبي ما يحصل بوسط ثم كثيرا ما يكون عند الناس
عدة لتحصيل النظرى من المقدمات المخزونة حتى يستمد منها عند سئو الحاجة فيهيئ
لها عدة من سابق حتى لا يعوزها عند الحاجة بخلاف البديهي فكثيرا ما لا يدخر لها عدة
بل لا يذهب اليها ذهن فرما يكون النظرى معلوما ويكون البديهي مجهولا وهذا كثير و
الجاهل بتلك الصنعة يزعم ان ما هو بديهي فاما يكون معلوما لكل وان ما يجمل هو الد

قد يكون نظرياً فهكذا في ما نحن فيه قد يعوز تواثر الاسناد في المتواتر العلى ولا يعلم كيف يخفى هذا على الناس ومن ثم عليه الدنيا ولا يعلمون ان هذا الصنيع يعود وبالا ويلزم ان الذين قد اخلط من الاول ولم يبق الى معرفته سبيل يوثق به وماذا يحصل ويعود بالتشكيك وذلك كما نقل عن ابن مسعود في اتحاده ان تكون المعوذتان من القرآن وقد تواتر وجودهما فيه عن في الضروريات هـ ابن مسعود في الخراج من قرأ عليه كما اوضحه في فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت وبالجملة لا يحتاج

تخالف الناس حتى لا اتفاق لهم	الا على شجب والخلف في الشجب
نفيل تخص نفس المرء سامة	وقيل تشرك جسم المرء في العطب
ومن تفكر في الدنيا ومهجته	اقامه الفكر في عجز وفي تعب

وبعد هذا الاطناب والاسهاب بحيث يمل الناظر ويكل الخاطره بقى شئ لا بد ان يعلم وهو ان اباحا ترفي عبارته التي مرت ارجع الضمير في سياق ابن ادريس الى النبي صلى الله عليه وسلم وجعله مظهرا ولامرار في كل طريق الا مضل وكان ما فهمه هو المتبادر لو لا سياق البزار فانه صرح فيه ان الفاعل هو ابن مسعود ثم احواله على النبي صلى الله عليه وسلم فجمع بين الوصفين وكذا يشعر به سياق المستدرك ايضا وقد مر وهو الظاهر باعتبار الواقع لان التزام ان يكون النبي صلى الله عليه وسلم قال لهم اعلموا او لم يقل ذلك وقال لفظا اخرد لهم على ارادة التعليم ثم انحط تعليمه على امر التطبيق بحسب فهمهم وروا مع شئ اخر ايضا مستبعدا انما يكون عند ابن مسعود صفة صلاته صلى الله عليه وسلم كما تلقاها ثم قال لا صحابته علمنا رسول الله صلى الله عليه وسلم الصلوة وبعد ذلك فقام اي ابن مسعود فذكر فامسا اراد ان يركع طين يديه بين ركبتيه وركع اتفقت الطرق والالفاظ الى ههنا باضمار الفاعل ثم ذكر ما مر عن مسند البزار فلما صلى اي ابن مسعود قال هكذا افعل رسول الله صلى الله عليه وسلم وسقط هذا من لفظ الآخرين ولكن لا بد ان يشرح لفظ الآخرين ايضا

التواتر المتواتر وتواتر الطبقة الى اناس وصوتوا تواتر ولا بد منه ايضا خابر واحل كيف في ما كان مقطوعا به في الاصل بقرائن قاطعة شامخة على ذلك والله اعلم -

على لفظ البزار ويبنى عليه فرجع كله الى وصف فعلى وبعده احواله فظهر في كلامه راجح
 ذهول مصر وكذلك يكون درج عليه في لفظ سفيان وهو في غاية الساجدة في لفظه
 وكل هذه الساجدة لانهم صموا على اعلال الحديث بدون امعان بل تقليدا لمن لم يكن
 ذلك الحديث على غتاره ونقل لما قيل بدون تأمل وهذا قد يقع عند الاسترواح وعلى كل
 حال لا يكون ابن مسعود رفع في هذه الصلوة على معموله ولا بدان يكون قال الا اريكم
 اولاً او هكذا فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم اخر الانه يريد ان يراهم التطبيق الذي قد
 نخل ولا يتم مراده بغيره فاذن اى شئ وهم فيه سفيان وان راعهم الخطا طاعة الراء على
 ترك الرفع بخصوصه في سياقه فنسألمهم فيه ونقول قد اندرج في عموم اراءهم اندراج
 الخاص تحت العام فليفعلوا ما شاءوا -

ثم اعتناء ابن مسعود بالتطبيق سياقي فيه شئ ويكون اعتنائه به ايضاً لانه جرى له مع النبي
 صلى الله عليه وسلم بخصوصه وكانوا يعتنون بمثله كعدم جزابي محدودة ناصيته لوضع
 النبي صلى الله عليه وسلم يده الكريمة عليه وكعدم زرعها في اخرجية لانه كان رآه صلى
 الله عليه وسلم بحلول الجيب وامثالها ويراجع ما في مسند احمد ^{٢٢} من طريق ليث بن ابي سليم
 عن عبد الرحمن بن الاسود عن عبد الله قال خرج النبي صلى الله عليه وسلم للحاجة له فقال
 انتني بشئ استبني به ولا تقربني حائلاً ولا رجياً ثم اتته بماء فتوضأ ثم قام فصلى فحنا
 ثم طبق يديه حين ركع وجعل ما بين فخذه ام واستشهده في الفتح من باب لا يستبني برؤس
^{٢٣} ^{٢٤}

مَا طَعَنُوا مِنْ رَأْيِهِ فِي مَسْئَلَةِ الرُّفْقَيْنِ فِي السُّجُودِ

عبارة العمدة يظهر منها ان ابن مسعود جعل وضع المرفقين في السجود على الارض
 وذلك فهمه من بعض الاحاديث ووافقه فيه ابن عمر وغيره ايضاً ومن طعن فيه به

من اختار الرقع بعد العلم من العنف وكذا جعل نسخ التطبيق رخصة أيضاً ووافقه
فيه علي قال في الفتح فقد روى ابن أبي شيبة من طريق عاصم بن ضمرة عن علي قال إذا ركعت
فإن شئت قلت هكذا يعني وضعت يديك على ركبتيك وإن شئت طبقت وأسناده
حسن أم فمن طعن فيه به أيضاً فهو أيضاً من العنف والجور وجعل أن في الوضع راحة
فهو رخصة وفي التطبيق مشقة فهو عزيمة وأخذ من عموم نحو ما عند الطحاوي اشتكى الناس
إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم التفرج في الصلاة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
استعينوا بالركب - وليعلم أن التطبيق الصاق باطن الكفين كهياة الملتصق إلى أحد
وليس تشبيكاً في اللغة وكان في الركوع والتشهد ثم نسخ أو ترك وترك فيه رواية الكوفة
قول ابن مسعود إلى قول عمر وأما ترك الرقع فقد روى عن عمر واستمرها عليه -

ثم إن التطبيق عند أهل الكتاب كما رواه مسروق عن عائشة لم يكن في الركوع
إذ ليس في صلواتهم مع أن مسروقاً قد روى الخضر في الصلاة أيضاً منهم عنها،
فكلاً الأمرين كان عندهم فنسخ التطبيق ونهى عن الخضر -

باب يدي ضبعيه ويجا في جنبيه في السجود - (مسوق من العمدة)
(ذكر ما يستنبط منه) فيه التفريق بين يديه وهو سنة للرجال والمرأة الخنثى تضمان
لأن المطلوب في حقهما السجود وحكي عن بعضهم أن السنة في حق النسوة التربع وبعضهم
خيرها بين الانفراج والانضمام وقال ابن بطال وشرعت المجا فاة في المرفق لينحف على
الأرض ولا يثقل عليها كما روى أبو عبيدة عن عطاء أنه قال خففوا على الأرض يعني
المصنف ومن كان يجا في أس بن مالك وأبو سعيد الخدري وقاله الحسن وإبراهيم
وعلي بن أبي طالب قال ومن رخص أن يعتمد المصلي برقبته أو ذراعيه ابن مسعود وابن

وابن سيرين وقيس بن سعد قال حدثنا ابن عيينة عن سمي عن النعمان بن أبي عياش قال شكونا
 الى النبي صلى الله عليه وآله في الاعتقاد في الصلاة فخص امران يستعين الرجل برفقيه على ركبته
 وفخذه وعنه الترمذي عن ابي هريرة انه اشكى اصحاب النبي صلى الله عليه وآله مشقة الجوع عليهم
 فقال استعينوا بالركب وروى ابو داود ايضا ولفظه اشكى اصحاب النبي صلى الله عليه وآله الى النبي
 عليه السلام مشقة الشجوع عليهم اذا انفرجوا فقال استعينوا بالركبة في المصنف حدثنا يزيد بن هارون عن
 عن ابن عون قال قلت للحمد بن محمد بن سفيان اذا اعتد برفقيه على ركبته قال ما اعلموا ساء حدثنا عامر
 عن ابن جريح عن نافع قال كان ابن عمر يرضم يديه الى جنبه اذا سجد حدثنا ابن عمر بن الخطاب
 عن حبيب قال سأل رجل عن ابن عمر ارضع مرفقي على فخذي اذا سجدت فقال سجد كيف تريد
 لك حدثنا وكيع عن ابيه عن اشعث بن ابي الشعثاء عن قيس بن السكن قال كل ذلك
 قد كانوا يفعلون ويضمون ويتجاوون كان بعضهم يرضم وبعضهم يمتدح وفي الاخر
 للشافعي يسر للرجل ان يجأ في مرفقيه عن جنبه ويرفع بطنه عن فخذه
 وتضم المرأة بعضها الى بعض وقال القسطلاني وحكم الفرائض والنوازل
 في هذا سواء انتهى

ومنها ما ذكره علمائنا من حديث البراء بن عازب وتأتي القاطعة وقد اخرج
 ابو داود في الباب واحال عليه الترمذي بعدها اخرج حديث ابن مسعود قال وفي الباب
 عن البراء بن عازب قال ابو عبيد حديث ابن مسعود حديث حسن وبه يقول غير واحد
 من اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وآله والتابعين وهو قول سفيان واهل الكوفة
 وهو مشهور في الباب دارت ملاك تركه فيه فقد مناه من الاحاديث الاخر-
 وقد اخرج احمد وليس عنده لفظة ثم لا يعود او اول تكبيرة لعل عادة احمد ان
 ما انكره او اعلاه لا يخرج في منتهى كما يظهر مما في العمدة من خطبة المنفعة

ولعله لهذا اخرج حديث ابي بن كعب في قراءة الوتر ولم يخرج القنوت فيه قبل الركوع
 لا تكاره اياه كما في التلخيص ولا نفى السلام مع انه يجوز ذلك كما في نيل المأرب بدائع القوائد
 وكذا لم يخرج حديث عايشة في قراءته بزيادة المعوذتين لا تكاره اياها كما في التلخيص ايضا
 واخرج حديث البراء ^{٣٨٢} ولم يخرج فيه زيادة ^{٣٨٢} ثم لا يعود ^{٣٨٢} لانه اعلمها كما في البدائع ايضا من ^{٩١}
 ولم يخرج حديثا كان لا يسلم في ركعتي الوتر واما كان يوتر بثلاث لا يفصل بينهما فكانه
 حمله على نفى البت بينهما ولا يختاره كما في نيل المأرب ايضا ثرانه قد اخرج حديث ابن مسعود
 في ترك رفع اليدين وحديث وائل في اخفاء ايمين فكانهما ثابتان عنه وحديث يزيد بن
 ابي زياد جعل في بدائع القوائد ^{٩١} عن احمد الزيادة فيه من قول وكيع وفي التلخيص عنه
 انه تلقن من يزيد فلم يثبت احمد على قول، ثر ابن عيينة يقول انه بعد ما خرج الى الكوفة
 زاد وعلي بن عاصم عند الدارقطني يقول انه انكر هذه الزيادة في الكوفة وهذا تضارب
 اضطراب، ثر لو كان عند سفيان ما اخرج البيهقي عن ابراهيم بن شاذان عن الرافع
 في الموضوعين في حديث البراء لا واردة في الرد ولم يحتج الى هذا التلقين فهو وهو مع ما
 في علي بن عاصم من الكلام الكثير كما في التهذيب وكذا في ابراهيم بن بشير ويقول ابو خليفة
 كانه يغير الالفاظ فيكون زيادة ليست في الحديث او يكون اختلط حديث ابراهيم عن
 سفيان بن عيينة عن عاصم عن ابيه عن وائل وحديثه عنه حديث البراء والاول عنه
 في الجوهر النقي من باب قال يرفع يديه حذو منكبيه -

نعم لم يكن يزيد حدث بالترك بمكة ايضا ففيه تردد ايضا - ثر ان في رواية
 البيهقي نقل ابن عيينة مناظرة الثوري مع الاوزاعي بحديث يزيد هذا وقد كان في الشام

سلمه وقد حذفون ما جعلونه او هو مشكل كما قبل في ما صنعه البخاري من باب حسن اسلام امرء من الايمان و
 من باب اذ المر بيم الركوع وكثير ونحو ذلك راجع الفتح من البابين وفي ما صنعه مسلم من التلخيص ص ٩١ وم ٩٢ - ١٢

بعض التاركين ذكره في الجزء عن عبد الله بن العلاء بن زبر عن عمر بن المهاجر لعله عمر بن محمد
كما في التهذيب عن عبد الله بن عامر أظنه بن يزيد بن تميم كما في التهذيب بقرينة ابن العلاء
من الرواية عنه وإخوة عبد الرحمن في التهذيب أيضاً ويمكن أن يكون المراد الرفع في الخطبة
كان أحدثه بنو أمية في الجمعة كما في الفتح من باب الاقتداء بن رسول الله صلى الله عليه وسلم
وابن عامر كان شديد في النكار للبدعة وربما يخلط الرفع وكذا في آخر الجزء سؤال عن الأوزاعي
يدل على أن في الشام أيضاً بحثاً في المسألة -

والظاهر أن المناظرة مع أبي حنيفة قد ذكره في مسند الخوارزمي عن الشاذلي هذا أيضاً
ومع أن أبي حنيفة رواية عن الأوزاعي في الأصابة من سديسة أنصارية وكذا دار السؤال
محمد بن الشافعي أيضاً كما في شرح المذهب فاستمر على فتحهم بعد البحث أيضاً والفحص - وابن عينية
أصغر من الثوري بنحو عشرة أعوام وأزيد - ثم محمد بن سعيد الطبري في هذه الحكاية لم يعرفه
في الجوهري وقد ذكره في الميزان -

والذي يظهر أنه قد ذكره في الزيادة عند جماعة وقد ذكر ما يساويها عند آخرين وقد
ترك أصلاً أيضاً فتوهم التفاوت في التهافت وليس كذلك والأصوب ما يساويها لا النفي
صريحاً ولذا أنكرها عند علي بن عاصم وأراد أني لا أحفظ أني حدثت ابن أبي ليلى بها -

حدثنا أحمد بن علي بن العلاء ثنا أبو الأشعث ثنا محمد بن بكر ثنا شعب بن يزيد بن أبي زياد
قال سمعت ابن أبي ليلى يقول سمعت البراء في هذا المجلس يحدث قوماً منهم كعب بن عجرة
قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم حين افتتح الصلاة يرفع يديه في أول تكبيرة -

(سنن دار قطنى ١/١١١)

حدثنا أبو بكر قال ثنا مؤمل قال ثنا سفيان قال ثنا يزيد بن أبي زياد عن أبي ليلى عن البراء بن

عازبٌ قال كان النبي صلى الله عليه وسلم اذ كبر لا فتاح الصلوة رفع يديه حتى يكون اجتهاداً قريباً من شجمتي اذنيه ثم لا يعود (طحاوى م ١٣٢)

فهذه رواية شعبة وسفيان من قدام اصحاب يزيد شعبة يقول في اول تكبيرة وهذا كان في المراد وان لم يقل ثم لا يعود وسفيان قد قاله ثوران البراء قد حدث به قوماً منهم كعب بن عجرة وهو عند احمد ايضا في المسند م ٣٢٠ بلفظ حين افتتح الصلوة رفع يديه ام وكأنه حذف قوله في اول تكبيرة من عنده والافساقه هو سياق الدارقطني سواء وقد يفعلون ذلك اجتهدا من هو ولو لا طول الامر لسردت فيه اشلة كثيرة منهم موضح فيها ان فلانا حذف كذا لكونه معاولا عنده او مشكلا وله فيه عذر فقد اخرج في الصفحة السابقة من طريق اسباط بن محمد كذلك بدل هذه الزيادة ولا ما يسد مسدها فحذفها ههنا ثم الغالب ان المراد بهذا المجلس الكوفة وهناك قوم فيهم كعب بن عجرة فهذا الحديث ابى حميد في عشرة ثم لو سلمت لي لقلت ان الذكر والمحذوف لزيادة ثم لا يعود على مختار الرواة اذا كانوا فقهاء وينبغي لنا الرجوع الى القرائن فيه وكذا هشيم من قدام اصحابه كما في التخرير عن المعرفة وقد روي هذه الزيادة كما في الجوهر النقي عن الكامل ولهذا والله اعلم حذف في الميزان عنه من مناكيره عن الكامل كما هو عادته والا وراعى من القدام بلغة هذه الزيادة فكانت شاعت لمؤيديها وابن ابى ليلى اى عبد الرحمن من رجال الكوفة فلعله يجهل بالترك والبراء سكن الكوفة وكذا كعب بن عجرة كما في الاصابة ولعل المراد بالمجلس الذي حدث فيه هو مسجد الكوفة كما في حديث كعب في كفارة الاذى من تفسير البخارى م ٦٢٠ واذن ففي رواية شعبة قصة وعليها اعتمدنا في تقوية هذا الحديث ليس فيها ثم لا يعود وفيها ما يسد مسدها في اول تكبيرة وقول شعبة في يزيد من التهذيب من ترجمة عطاء بن السائب يخالف ما عنه في ترجمة يزيد

نفسه من الميزان وشعبة هو الراوى عن ابي اسحق في صحاب عبد الله وعلي ترك الرزع
 فدل على اطلاع له فيه وسفيان في رواية الطحاوى هو الثورى وفي رواية المسند ^{٣٠٣} م
 ابن عيينة فقد روى الزيادة الثورى وهشيم وشريك وآخرون كما في الجوهر النقي عن
 الكامل واسماعيل بن زكريا عند الدارقطني ولعل اسرايل ايضا كما في الجوهر النقي وابن ابي
 من كتابه كما في جزء البخارى وهو ايضا من قدماء اصحابه ووافقهم شعبة في المعنى واذن
 فله فيه رأيك ثم رأيت في مبانى الاخبار ان اسرايل رواه بزيادة ثم لا يعود وكذلك حصة
 الزيات عند الطبرانى في الاوسط ولما كان البراء نزيل الكوفة فلو كان روى ما يخالف مختار
 وسيماء عند رواتهما كعبد الرحمن بن ابي ليلى الكان اشهر وظهر ما يجيبون به عنه كما ظهر ذلك
 منهم في حديث وائل بن ابي ليلى الكوفة يعلم ذلك بمراجعة عدد من رواه منهم ذكره البيهقي
 في السانن فليس عنه شئ يخالفهم ان شاء الله ثم عندهم تظافر بتلك الزيادة وموافقة
 في المعنى فيقتضيهما بل اقول ان كل من ورد من الصحابة الكوفة جنودا جندة لم يغزهم احد
 به والا لاستفاض شاع نكان الامر على الاباحة والاطلاق لا غير.

ثم ان الذى يقولون ان فلانا كان برهة من الدهر يروى كذا ثم صار يروى كذا
 الغالب ان يكون باعتبار ما بلغهم منه أولا ثم ثانيا لا باعتبار المروى عنه في الواقع
 فقلما يؤرخ مثله وانما ذلك يكون باعتبار زمان علم المتأخر به قبل وبعد فافهمه
 ثم انه لا ينبغي ان يتوهم من بعض العبارات ان يزيد بن ابي زياد كان ليكن مكة
 او لا ثم تحول الى كوفة من نحو عبارة ابن جبران في التخريج وقال ابن حبان في كتاب الضعفاء
 يزيد بن ابي زياد كان صدوقا لا انه لما كبر تغير مكان يلقن فيتلقن فسمع من سمع منه
 قبل دخوله الكوفة في اول عمر سماع صحيح وسماع من سمع منه في اخر قد دمل الكوفة ليس شئ

فان الذي يعلم من كتب الرجال انه كوفي مستمرا وكذا يعلم ما ذكره في التهذيب من عمر
 انه خمس عشرة سنة حين قتل الحسين بن علي وكذا اخوه برد بن ابي زياد كوفي كما في
 من ترجمة ومن ترجمة الحسين بن عمار بن عبد الرحمن
 الخلاصة ولا يتوهم ايضا من قول سفيان بن عيينة فلما قدمت الكوفة سمعته ابي يزيد كما
 عند الشافعي وابراهيم بن بشار والبرهاري انه كان قبل ذلك ساكن مكة حتى ينشأ منه
 انه كان بمكة ثبت في الحديث على ترك الزيادة فيه ثم لما تحول الى كوفة تلقى منهم فان
 هذا غلط يتركب من تبادر الوهم وكذا ما شرحه به الخطابي ان يزيد كان روى قبل خروجه
 الى الكوفة بلا زيادة فلما انصرف روى بها ليس له مأخذ ولم يذكر احدا نه ساكن مكة ولا
 في التهذيب عن ابن حبان ذلك التفصيل وفي التهذيب ان سفيان انتقل من كوفة
 الى مكة سنة (٦٣) اي بعد مائة فاستمر بها الى ان مات وعمر نحو تسعين ويزيد ولد سنة
 سبع واربعين وتوفي سنة ست وثلاثين ومائة فاين يدركه سفيان ساكنا بمكة او بكوفة
 وقد توفي قبل تقدمه بدهر بل قبل تحولها الى مكة وعمر نحو سفيان وادرك سفيان من عمر
 نحو ثلاثين وتقدمت ولادته نحو ستين فان سمعه سفيان بمكة ففي سفره من يزيد بن ابي
 زياد وسفيان ايضا ولا فهو غلط من ابراهيم والبرهاري ويكون سمعه بالكوفة قبل تحولهم
 الى مكة فاذا كان يروي قديما على الوجهين وعن عدي بن ثابت ايضا على الوجهين
 كما عند الدارقطني والظاهر ايضا ان عبارة الشافعي في اختلاف الحديث وفي سنن
 البيهقي الصواب فيها هو اللفظ الثاني بدون بيان مكة والكوفة ولذا جاء بها مكررة كأنه
 تردد - ثوان البخاري بنى ترجمته باب المريض يطوف راكبا على رواية يزيد هذا عند ابي
 داود كما في الفتح ولفظ سفيان بن عيينة عنده في الجزء ليس فيه تفصيل مكة والكوفة وهو
 عن الحميدي عنه ففي لفظ البرهاري عنه عند البيهقي بتفصيل ما مر تردد والبرهاري

ابن الحسن حاله معروف في الميزان وغيره وقد آل ذلك البحث التاريخي الى ان ابراهيم
ابن بشار والبرجباري نقلًا عن هذا وبعض ما يتعلق بحال يزيد او ترجيحه ذكره في ترجمته
ليث بن ابي سليم وكذا في ترجمة عطاء بن السائب فراجع.

والذي يظهر ان في عبارة ابن حبان سقطاً وتكون هكذا فسمع من سمع منه قبل
دخوله الكوفة وفي اول عمره بالواو والافتتاح ماقاله الآخرون وبالجملة لا يستقيم ماقاله
بتعيين مكة والكوفة وقد يدور بالبال ان الضمير في عبارة ابن حبان في آخر قوله الكوفة
للمسمع لا لزيد وكذا يكون ما يناسب في الجملة الاولى اي سماع من سمع منه في اول قوله
ذلك التامع الكوفة في اول عمر يزيد - واذن الامر انه كوفي مستقر وروى هناك بالزيادة
قديمًا وحديثًا واستمر على الزيادة ويكون لما قد ملكه في سفره ان كان ابن بشار والبرجباري
عند البيهقي حفظا روى لسفيان بدون زيادة ورجع الى الكوفة ثم قد مر سفيان الكوفة فسمع
هناك هذا هو الامر ثبت فيه وعن البراء عند احمد ^{٢٠٩} اراءة الصلوة ايضاً ومن طريق شعبة عن
يزيد عن ابن ابي ليلى عنه حدث اخر عنه من ^{٢١٠} يحدث قوماً فيهم كعب بن عجرة وكانه وحده الترك فيجلس
فدل على ثبوت اطراف الامر وليس من الطريق ان يقضى الواحد على جميع ما المتغير فقد قلل من الذي ياتي لا يتغير
وقد قيل في سفيان نفسه ايضاً انه تغير في اخر عمره كما في التهذيب فسبحان الذي يغير
لا يتغير وبالجملة فقد توارد رواية الكوفة على هذه الزيادة ومخرجه الحديث عندهم فعند
انه لا حق لاحد ان يراحمهم في مجلسهم هم هنا ايضاً ويتحكم عليهم من غيب او يحكم على الغائب
ولم يحصل من هذه الاقوال ان يزيد اضطرب فيه وليس الاختصار مرة اضطراباً سيما
والاكثر على الزيادة وهو كان ايضاً في الاكثر رويها وانما تسور الخارجون عليه وعليهم
والعبر فيه للدراخل فاعلمه

أَشْرَعُ مِنْهُ وَمَا تَبِعَ لِقِيَّ بِهِ قَدْ مَرَّ أَشْيَاءُ

وعن الأسود قال رأيت عمر بن الخطاب يرفع يديه في أول تكبيرة ثم لا يعود روله الطحاوي
وكان كثير الملائكة يعجزون وكان عليه كثير الملائكة لأن مسجود ذكره ابن سعد ١٢
 والوبكر بن أبي شيبة وهو أثر صحيح -

قوله والوبكر بن أبي شيبة قلت قال في مصنفه حدثنا يحيى بن آدم عن الحسن بن عياش عن
 عبد الملك بن الجبر عن الزبير بن عدي عن إبراهيم عن الأسود قال صليت مع عمر فلم يرفع يديه
 في شيء من صلواته إلا حين افتتح الصلوة قال عبد الملك ورأيت الشعبي وإبراهيم وأبا إسحق

له وهو مذهبه ومذهب علقمة والأسود ابن أخي علقمة واسن منه وكذا عبد الرحمن بن زيد
 ابن أخيه واسن منه وإذا كان مذهبهما كذلك كما في الالتفات فقد لا يرفع ولا يبدل
 وقد صحب الأسود عمر سنتين كما في الآثار لمجد وترك التطبيق بقوله كما في الكنز ٢١١ وهو ترك
 ترك الرفع وهذا كما يستدل في التايخ بالقراش ويعتمد عليه وقد يحمله المحدثون فمذهبهما في المصنف
 وبهذا القراش يقول الطحاوي ثبت ذلك عن عمر وصح عن علي - ١٢

له وقول عبد الملك وأيت الشيخ آه دال على أنه ثبت فيه أي ثبت وكذا مثل هذا الزيادة
 عن وكيع في حديث علي في المدينة قال وكان شهداء صفين كان أصحاب ابن مسعود يرفعون في الأولى
 ثم لا يعودون وكان إبراهيم النخعي يفعلهم - وهو ما قالوا أن الراوي إذا أتى في الحديث
 بقصة دل على تثبته وعاصم يقول وكان شهداء صفين أي هو مطلع على أحواله ثم
 ثبت بنقله النهشل ثم أيد وكيع بأصحاب ابن مسعود ثم ثبت كلهم عن الوهم فالزبير
 ابن عدي اعتمد بذكر التطبيق عن ابن مسعود ونسخه عن سعد كما عند الناس في مسلم وكذلك
 عاصم وإبراهيم بن بكر عن ابن مسعود ونسخه عن عمر ثم الزبير اعتمد بذكر ترك الرفع عن عمر
 عاصم عن علي وإبراهيم عن ابن مسعود وكذا عاصم بخلاف ابن ادريس فإنه لم يعبأ بالزيادة
 (بقية برصوفه)

لا يرفعون ايديهم الا حين يفتتحون الصلاة انتهى رجاله رجال الصحيحين او احدهما -
 قوله وهو اثر صحيح قلت قال الطحاوي وهو حديث صحيح وقال العلامة ابن الترمذي في
 الجوهر النقي وهذا السند ايضا صحيح على شرط مسلم وقال الحافظ ابن حجر في الدرر الكامنة وهذا
 رجاله ثقات فان قلت قال الزيلعي في نصب الراية كما في النسخ المطبوعة واعتراضه بالكون
 هذه رواية شاذة لا يقوم بها الحجة ولا تعارض بها الاخبار الصحيحة عن طاووس بن كيسان عن
 ابن عمر ان عمر كان يرفع يديه في التكبير في الركوع وعند الرفع منه روى هذا الحديث سفيان الثوري
 (سنة مائة) النسخ وسفيان بذكر الترك كل بما اعتنه واختاره وكذا النهشلي ان كان ذكر
 في علل الدارقطني التطبيق في حديث ابن مسعود فقد روى ترك الرفع عن علي وكل هؤلاء قد
 ضربوا الاخوية في الجنة قبل مزينا زعمهم في الامر فخرجوا بالبحث قبل ان ياتي هؤلاء وقاموا من
 المأدبة وكذا اعتنه بنقل نسخ التطبيق من رواية الكوفة وعلمائها ورواية ترك الرفع ابو بكر بن عتيق
 عند الترمذي ذكر ترك التطبيق وروى ترك الرفع عن ابن عمر عند الطحاوي وغيره وعن ابن مسعود
 كما في المعرفة وحصين بنسج التطبيق عند الحارثي البيهقي وترك الرفع عن ابن عمر عن ابراهيم
 عند الطحاوي ومسروق عن عائشة نسخ التطبيق عند سيف في الفتوح من الفتح وابو معاوية عند
 البيهقي وخيثمة عند الحارثي وابو عبد الرحمن السلمي عند الترمذي واما ابوسبرة الجعفي في
 الاتحاف فغلط من النسخ كل هؤلاء فتشوا عن التطبيق وتركوه بخلاف ترك الرفع فاستمروا
 عليه وكذا اسود وعقبة في الامرين وخيثمة بن ابي سبرة الجعفي مذهبه الترك كما في العدة
 وكذا ابواسحق برواية التطبيق عند احمد ^{١٢} ثم الاصرار على ترك الرفع في اثر عمر فخذ هذا البحث
 التاريخي والله يشفيك وهذه ابوالنسيان التي بعلومها بحث رواية الكوفة عن التطبيق مع استمرارهم
 على ترك الرفع كما مر وكذا الحارثي وثار قاض الكوفة سأل منه ابن عمر الفقيه الحكم بن عتيبة منهم سأل جابر طاووس
 كما ياتي ^{١٣}

عن الزبير بن عدي به ولو يذكر فيه لم يعد انتهى قلت زيادة قوله ان عمر بن الخطاب صحبة
والصواب هكذا عن طاووس بن كيسان عن ابن عمر كان يرفع يديه الخ وقد قال الحافظ ابن حجر
في الدراية وهو مختص من نصب الراية ويعارضه رواية طاووس عن ابن عمر كان يرفع يديه في الركوع
وعند الرفع منه وقال ابن القيم في فتح القدير وعارضه الحاكم برواية طاووس بن كيسان عن ابن عمر
كان يرفع يديه في الركوع وعند الرفع منه انتهى فثبت بهذه الاقوال ان الحاكم عارضه برواية
ابن عمر لا برواية عمر بن الخطاب قلت وقد راجعت الى نسخة صحيحة مكتوبة من نصب الراية
في الخزنة المعروفة بآي شائك سوسائي بكتكتة فوجدت فيها هكذا عن ابن عمر انه كان يرفع

له وهو كذلك عند الطحاوي وشكل الآثار في معارف ابن عمر التي في المتن فقد وجدت
عن ابن عمر في الخارج لا عمر الذي في الجوهر عن الحاكم واثني اياه فيعله ورواه فكانه استخرجه
من رواية عمر المرفوعة وهو كما ترى ثم هي ساقطة واذا كان ابن عمر راى بنفسه فالا حالة على
عمر لا معنى له ويوهو عند السامع انه لم يره نعم بقي ان الحاكم لم يخص رواية طاووس بالمعارضة
مع شهرته عن ابن عمر انه كيف يعارض ترك عمر بفعل ابنه والله اعلم ولعله انما عارض بذلك
لان طاووسا كانه قد شل عنه فلا ينبغي له ان يحتمل عمله عن ابن عمر بما لم يكن يفعله هو بنفسه
وهكذا الى ما فوقه فانه انتهى الامر الى فعل عمر اذن بهذه الطريقة بخلاف نقل نحو سالف فاعلان
نقله ليس عند البحث مع هو والاستنكار ولا اسم عمر فيه وهذا كما جرى لابن طاووس وهو
عبد الله عند النسائي والحاصل ان نقل طاووس احتجاج لا نقل غير وهذا تخلف الظاهر
ان الحاكم عارضه بفعله عمر نفسه واستخرجه من روايته المرفوعة استبعادا ان لا يكون يرفع
بعد الرواية لا من فعله بالنقل الصحيح فانه ليس في ما ذكره اليه في عنه كما في الجوهر النقي
وكانه لم يكن عند الحاكم من روايته المرفوعة الا هذا واستبعد ان لا يكون يرفع عمر اذن
(باني بغيره)

يديه في الركوع وعند الرفع منه انتهى قلت وعلى العلات فما زعمه الحاكم من ان هذه رواية شاذة ليس بصحيح كيف رجاله ثقات وصحة الطحاوي ولا يخالفه رواية احمد اماما زعم من ان الثوري رواه عن الزبير بن عدي لم يقل فيه لم يعد فلجاء عينا الشيخ العلامة ابن دقيق العيد في كتاب الامامان قوله ان سفيا لم يذكر عن الزبير بن عدي فيه لم يعد ضعيفا لان الذي رواه سفيا في مقدار الرفع والذي رواه الحسن بن عياش في محل الرفع ولا تعارض رواية من

(بقية صفو گذشته) وليس عنده ما في ١١١ من الرسالة اي انار الشان موقوفا ثم فرغ اجمع انفسا، وينبغي ان يرجع ما في جزء البخاري عن الحسن بن مسلم قال سألت طاووسا أم وهو عنده بقي ايضا فليس من فعل عمر ولا روايته في الخارج شيء حتى يؤيد الحاكم في نقل فعله صريحا وذكر رواية الحاكم من طريق الحكم في الدلالة ايضا او يكون وقع سهو في النقل وانما كانوا عارضوا اثرين في الترك باثر طاووس عنه لا اثر عمر كما في عبارة الطحاوي ثم وقع في القول تخليط نعم قد قال الحاكم ان حديث عمر محفوظ ايضا وهذا امر اخر ليس بمعارضته نظر انهم انما عارضوا بطاوس لانه نقل رواية جزئية وهو في الجزء ولا يتحس ذلك من كثير الملازمة ولا نشهارة مجاهد كان من خارج فعارضوا بمثله ١٢-

له ولفظ رواية سفيا في السنن من ٢٥ ان عمر كان يرفع يديه الى المتكبين وكذلك عند ابن ابي شيبة وبوب عليه الى ابن يبلغ يديه وهو المراد بمقدار الرفع ولفظة فقط في حلل ابن ابي حاتم ٩ من قول ابن ابي حاتم ووقع الاثر في الكثر من ٢٠ مصنفه اي التكبير ثم فيه ان هذا اصح لان رواية الحسن بن عياش ليست بصحيحة ١٢-

زاد برواية من ترك انتهى كلامه قلت واما قال ولا تعارض بها الاخبار الصحيحة عن
 طاووس الخ ففيه كلام ظاهر وقد قال العلامة ابن دقيق العيد ليس هذا من باب التضعيف انتهى
 ولا يخفى على احد من اهل العلم ان عمر بن الخطاب كان اعلم بالنسبة من ابنه عبد الله ومن كان
 مثله او دونه ولذلك جعل الطحاوي فعل عمر بن الخطاب رضي الله عنه ذليلا على النسخ - اهـ
 وهذه ابواب من سنن النساء في فحصول اداة الكوفة عن التطبيق فتركوه،
 ولم ينكحوا ترك الرفع واستمر عليه وجماعة اخرون ايضا قد مر في امرنا
 باب التطبيق - اخبرنا اسماعيل بن مسعود حدثنا خالد بن الحارث عن شعبة عن سليمان قال
 سمعت ابراهيم يحدث عن علقمة والاسود انهما كانا مع عبد الله في بيته فقال اَصَلُّ هَذَا قُلْنَا
 نعم فامهما وقام بينهما بغير اذان ولا اقامة قال اذا كنتم ثلثة فاصنعوا هكذا واذا كنتم اكثر
 من ذلك فليؤمكم واحدكم وليفرش كفيه على فخذه فكأنما انظر الى اختلاف اصابع رسول الله
 صلى الله عليه وسلم كذلك عند اكثر الرواة قلنا نعم وليس الا عند مسلم وهو عند الطحاوي والبيهقي
 ايضا والظاهر انه وهو السياق يدل على ان ترك الاذان والاقامة بناء على مضيها
 وصرح به في السنن م١٢٠ -

(حدثنا نعيم بن حماد حدثنا ابو معاوية عن داود بن ابى هند عن الشعبي عن علقمة قال
 صلى عبد الله بن مسعود بي وبالا سود بغير اذان ولا اقامة وربما قال يجزئنا اذان الحج
 واقامته هرام - من قول الراوي عن ابن مسعود وقد وجه بعض الناس ان نعم بالنسبة
 الى الظهر ولا بالنسبة الى العصر ليس بشئ لان السياق واحد مما لا غير وقد كانت الصلوة
 هي الظهر كما في السند من رواية ابن اسحق)

اخبرنا احمد بن سعيد الرياطي قال حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله قال حدثنا عمرو وهو ابن ابي قيس

عن الزبير بن عدي عن ابراهيم عن الاسود وعلقمة قال لا صليتنا مع عبد الله بن مسعود في بيته
فقام بيننا فوضعا يدينا على ركبنا فنزعنا فما خالت بين اصابعنا وقال رايت رسول الله
صلى الله عليه وسلم يفعل -

اخبرنا نوح بن حبيب حدثنا ابن ادريس عن عاصم بن كليب عن عبد الرحمن بن الاسود عن
علقمة عن عبد الله قال علمنا رسول الله صلى الله عليه وسلم الصلوة فقام فكبر فلما اراد ان
يركع طبق يديه بين ركبتيه وركع فبلغ ذلك سعدا فقال صدق اخي قد كنا نفعل هذا ثم
أمرنا بهذا يعني الامساك بالركب . نسخ ذلك

اخبرنا قتيبة حدثنا ابو عوانة عن ابي يعفور عن مصعب بن سعد قال صليت الى جنب ابي
وجعلت يدي بين ركبتي فقال لي اضرب بكفيك على ركبتيك قال ثم فعلت ذلك مرة اخرى
فضرب يدي وقال انا قد نهيتم عن هذا وأمرنا ان نضرب بالاكف على الركب ،

اخبرنا عمرو بن علي حدثنا يحيى بن سعيد عن اسماعيل بن ابي خالد عن الزبير بن عدي
عن مصعب بن سعد قال ركعت فطبقت فقال لي اذهبا شيئا كنا نفعله ثم ارتفعنا الى الركب
الامساك بالركب في الركوع - اخبرنا محمد بن بشر قال حدثني ابو داود قال حدثنا
شعبة عن الامش عن ابراهيم عن ابي عبد الرحمن عن عمر قال سئلت لکم الركبة فامسكوا
بالركب - اخبرنا سويد بن نصر اخبرنا عبد الله عن سفيان عن ابي حصين عن ابي
عبد الرحمن السلمي قال قال عمر انما السنة الاخذ بالركب - وبعض هذه الاحاديث
عند مسلم ايضا -

وقال موقوف الامام اذا كانوا ثلثة والاختلاف في ذلك - اخبرنا محمد بن عبيد الكوفي
عن محمد بن فضيل عن هارون بن عتبة عن عبد الرحمن بن الاسود عن الاسود وعلقمة قال لا

دخلنا على عبد الله نصف النهار فقال انه سيكون امراء يشتغلون عن وقت الصلوة
لوقتها ثم قال فصل بيني وبينه فقال هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل،
ومن كنز العمال فيهم ٢ وص ١١

(مسند عمر) عن ابي عبد الرحمن السلمي قال قال عمر امسكوا بالركب فقد سنت لكم الركب،
وفي لفظ، ان الركب قد سنت لكم فخذوا بالركب (ط-عب، ش ت حسن صحيح، ن والشاشي
والبغوي في الجعديات والطحاوي حب قط في الافراد ق ص)
عن ابي عبد الرحمن السلمي قال كنا اذا ركعنا جعلنا ايدينا بين انحنائنا فقال عمر ان السنة
الاخذ بالركب (ق) -

عن ابراهيم قال كان عمر يضع يديه على ركبتيه اذ ركع وكان عبد الله بن مسعود يطبق يديه
بين ركبتيه اذ ركع - قال ابراهيم الذي كان يصنع عبد الله شيئاً لا يصنع فترك والذي
صنع عمر احب الي (ابن خضر)

عن ابي عمر قال كان عمر اذ ركع وضع يديه على ركبتيه (ابن سعد) (ابو عمر عبد الله
ابن سنجرة الكوفي) -

عن علقمة والاسود قال اصلينا مع عبد الله فلما ركع طبق كفيه ووضعهما بين ركبتيه
وضرب ايدينا ففعلنا ذلك ثم لقينا عمر بعد فصلينا في بيته فلما ركع طبقنا كما طبق
عبد الله ووضع عمر يديه على ركبتيه فلما انصرفت قال ما هذا فاخبرناه بفعل عبد الله
قال كان ذلك شئ كان يفعل ثم ترك (عب)

مكارض واولها اشرع عبيد

قال في الجوهر التقى - ثم خرج البيهقي (عن شعبة عن السكوني رأيت طائفة يكبرون فرجع يديه

حذو منكبيه عند التكبير وعند ركوعه وعند رفعه رأسه من الركوع سألت رجلاً
 من أصحابه فقال انه يحدث به عن ابن عمر عن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم
 قال ابو عبد الله الحافظ فالحديثان كلاهما محفوظان ابن عمر عن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم
 وابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم فان ابن عمر رأى النبي صلى الله عليه وسلم فعله ورأى اياه فعله
 ورواه) قلت في الامام كذا رواه آدم وابن عبد الجبار المروزي عن شعبة وهما فيه والمحفوظ
 عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم وهذه الرواية ترجع الى مجهول وهو الرجل الذي من اصحاب
 طاووس حدث الحكم فان كانت قد رويت من وجه آخر على هذا الوجه عن عمر الا فالمجهول
 لا تقوم به حجة وفي علل الخلال عن احمد بن اصرم سألت ابا عبد الله يعني عن هذا الحديث
 فقال من يقول هذا عن شعبة قلت آدم العقلا في قال ليس هذا بشئ انما هو عن ابن عمر
 عن النبي صلى الله عليه وسلم وفي الخلافات لليدعتي ورواه محمد بن جعفر عن شعبة
 ولم يذكر في سنة ده عمراه قلت وهذا الذي اوردته الحاكم معارضاً لا شرعاً في تركه الرفع
 لغيره كما سياتي استبعاداً منه ان يروى الرفع مرفوعاً لا يرفع هو ولم يدرك في
 الباب محل جراح الجوارق تنازع الفعلين فلعل عمر جاء فيه بالعدل وكان غير منصرف عن
 المعرفة بالسببين وان شئت الاخبار بالذي يدر مع الحق فعلاً وتركاً فهو هو

اذا كان في امر وجه عدلية	فخذ بالذي ترضى واخبر به كذا
دع الحسن في الاعراب ثم اخرج نحوهم	الى كوفة او بصرة حيثما ترى
تنازع فعلاً فان شئت اعملن	لاؤل او ثنائين وذاك على سوى
ولو انما تسع لصوب مصوب	كفاك ولم تطلب قليل من الرضى
ومن ساءلن معنوي وغيره	يجوز لهم خفض ورفع كما اتى

نعوما هو المعنى يؤثر باطنًا، فبئس كرم من لا يعرف الفخ نحوذا،
فانشئت فانصب ايديا لاستكانة وانحيت بالاسكان فالاصل في البيت
وان رمت اظهر الحرفين فاعلم وان شئت ادعاما ففي الجنس مرقضا

قال الزيلعي وقال الدارقطني هكذا رواه آدم بن ابي اس وعمار بن عبد الجبار
المروزي عن شعبة وهما وهما فيه، والمحفوظ عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم،
قال الشيخ وايضا فهذه الرواية ترجع الى مجهول وهو الذي حدث الحكم من اصحاب طائفة
كان روى من وجه اخر متصلا عن عمرو الا فالمجهول لا تقوم به الحجة وهما اخرجهما
البيهقي في الخلافيات من طريق ابن وهب اخبرني جوبة بن شرح الحضرمي عن ابي عيسى
ابن كيسان المدني عن عبد الله بن القاسم قال بينما الناس يصلون في مسجد رسول الله صلى
الله عليه وسلم اذ خرج عليه عمر بن الخطاب فقال اقبلوا علي بوجوهكم اصلي بكم صلاة
رسول الله صلى الله عليه وسلم التي كان يصل ويأمر بها فقام مستقبل القبلة ورفع يديه
حتى حاذى بهما منكبيه ثم كبر ثم ركع وكذلك سائر رفع فقال القوم هكذا كان رسول
الله صلى الله عليه وسلم يصلي بنا انتهي - قال الشيخ ورجاء، سناوده مره فوز سليمان
ابن كيسان ابو عيسى التميمي ذكره ابن ابي حاتم وسمى جماعة روى عنهم وجماعة روى عنه
ولم يعرف من حاله شيء وعبد الله بن القاسم مولى ابي بكر، لصدقه ذكره ايضا وذكر انه
روى عن ابن عمر بن عباس وابن الزبير وروى عنه جماعة - به امره من الزيد بن
وكذا عند ابن القطان كلاهما مجهولان -

قلت ابو عيسى من رجال التهذيب وثقة في الميراث من بيته واثباته في تهذيبه
من رجاله ويشك في امراده اكله عمر فانه يروى عن الصغار في التهذيب انه ينجب الزيد

ان يكونا واحدا مع ان الثاني يروى عن اصاغر فقط وروايته عن عبد الرحمن بن ابى
 في الزوائد منك والمند مكية واذا كانا واحدا فلم يدرك عمر ورواية الخلافات ليست
 صريحة ايضا فيه ويبتس بما في المند عنه عن عبد الرحمن ايضا والظاهر ان بينه وبين
 عمر عبد الرحمن بن ابى فسقط في اسناد رواية الخلافات ثمرانه هو الراوى عن عمر
 ترك التكبير كما مر عن العدة فكيف بالرفع وقد ذكر هناك واقعة وكذا ههنا والله اعلم
 ثم لا يفهم ماذا فهم منه الشيخ حتى اورد في الرقم والذي يهمل ان يكشف عن مقصوده
 فانه في غاية الابهام وظاهر قليل الجردى فضلا ان يستدل به على الرقم والذي يظهر
 ان المراد بقوله تكبير ثم ركع تكبير الركوع لا تكبير التحريمة فلم يذكره واعتبره في قوله فقام
 مستقبل القبلة ورفع يديه عناية وقوله وكذلك حين رفع اى كبر كذلك حين الرقم اطلاق
 التكبير على التميع في هذا المحل متواتر في الروايات ذكر في الفتح عدد كثير من باب تمام
 التكبير في الركوع منه في مسألة التكبير في كل خفض ورفع فراجع. ونفس عنوان التكبير في
 كل خفض ورفع مشهور في الروايات وكذلك في حديث ابن عباس في معرفة انقضاء
 الصلوة جاء بلفظ التكبير والذكر وكأهم يطلقون على ذكر يكون بالاعلان تمشية القوم
 من حال الى حال كالقائد تكبيرا لانه الكثير في ذلك ولمزيد اختصا صديقه فانه الغالب
 في موضع الشعار ولعل الفطرة الانسانية تتدرج اولا الى معرفة كبر فوقه بيده الاصل لا يد
 الانسان ثريته بعد ذلك الى انه لا اله الا هو الصغير الذي عرف صغره نجبت اولا
 الى كبر ثم يلوح له بعد ذلك انه واحد وكذلك في الشاهد بلحق الصغير الى الكبير وهو مقصوده
 واز لم يكن موصوفا بالوحدة فاذن رتبة التكبير من حيث سلوك الطريق قبل التوحيد والاحلاص التكبير
 لما كان كبرا معنويا تناسبه رفع الصوت رفع اليدين ولذا كان الكبر ياء رداء لا انرا وهو
 العظمة ويناسبه زار الركوع فخل فيه سبحانه رب العظيم وهو قوله اما الركوع فعظموا فيه

الرب لا نهى عن الاذار والقيام للكبرياء والقرب للجمعة والتجدد واقترب به
 فاراد الراوى بهذا السياق انه اهمهم ونقلهم من حال الى حال كقائد العسكر
 بالتكبير ونحوه وهذا لفظ احمد في حديث ابى سعيد وعن سعيد بن الحارث قال اشتكى بهمزة
 او غاب فصله لنا بسعيد الخدرى فجهرا بالتكبير حين افتتح الصلوة وحين ركع وحين قال
 سمع الله لمن حمده وحين رفع رأسه من السجود وحين سجد وحين قام من الركعتين الحديث
 فهل فوق ذلك شئ فيه قوله وحين رفع رأسه من السجود وحين سجد يتبع ان يؤخذ على
 السجودتين حتى يطرأ لا ان يكون المراد وحين قال سمع الله لمن حمده اى بعد للسجود وحين
 رفع من السجدة اى الاولى وحين الثانية فيبقى بعد السجدة الثانية بلا ذكر

اِنَّ عَلِيَّ وَ مَا كُنْتُ بِكَ مِنْ اَمْرِ شَيْءٍ

وعن عاصم بن كليب عن ابيه ان عليا كان يرفع يديه في اول تكبيرة من الصلوة ثم
 لا يرفع بعد رواه الطحاوى وابوبكر بن ابى شيبة والبيهقى واسناده صحيح -

قوله وابوبكر بن ابى شيبة قلت وقال حدثنا وكيع عن ابى بكر بن عبد الله بن قطاف
 النهشلى عن عاصم بن كليب عن ابيه ان عليا كان يرفع يديه اذا افتتح الصلوة ثم لا يرفع
 انتهى -

قوله واسناده صحيح قلت قال الحافظ ابن حجر فى البداية رجاله ثقات وقال الزيلعى هو اثر
 صحيح وقال العيني فى عمدة القارى اسناد حديث عاصم بن كليب صحيح على شرط مسلم انتهى -
 فان قلت اخرجه البيهقى من طريق عثمان بن سعيد الدارمى ثم قال قال الدارمى فهذا
 قد روى من هذا الطريق الواهى عن علي بن ابي طالب روى عبد الرحمن بن عوف عن الاعرج

له وقال فى جزء رفع اليدين قال عبد الرحمن بن مهدى ذكرت للتورى حديث
 النهشلى عن عاصم بن كليب فانكره ام فكأنه لم يبلغه ولحقى ابن مهدى يرضيه (باني بن عوف)

عن عبيد الله بن أبي رافع عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم يرفعهما عند الركوع و
 (بقية صفحته) كما في التعليق وابن مهدي يوثق النهشلي كما في التهذيب ^{٢٣} والاشكال في
 اصل اللغة عند المعرفة كما في مفردات الراغب القاموس وما في النهاية انه المحمود فعرف حادث قال
 عمر لحدى بن حاتم وعرفت اذ انكروا ولم يذكرهما السفيان رواية عن ابي بكر وفي كتاب الامم ^{٩١}
 ان ابراهيم بن عليا من التاركين فمروثات عنه وهو في اختلاف الحديث وفي السنن ^{٢٤} عليه
 عنه ما يفيد ان حديث علي قد شاع عن عاصم بن نهشل بمداة، قال في الاختلاف فان ابراهيم
 النخعي انكر حديث وائل بن حنبل قال تروى وائل بن حنبل عن علي وعبد الله مع ما عنه في شرح
 الالفية ^{٢٢٣} وفي كلام الدارقطني في نصب الرتبة ان النهشلي روى المرفوع ايضا من حديث علي
 قال الزيلعي وهو اثر صحيح قال البخاري في كتابه في رفع اليدين وروى ابو بكر النهشلي عن عاصم بن كليب
 عن ابيه ان عليا رفع يديه في اول التكبير ثم لم يعيد وحديث عبيد الله بن ابي رافع اصح انتهى
 فجعله دون حديث عبيد الله بن ابي رافع في الصحة وحديث ابن ابي رافع صحيح الترمذي وغيره و
 سياتي في احاديث الخصوم وقال الدارقطني في علله واختلف على ابي بكر النهشلي في فرواه عن ^{ابن}
 ابن سليمان عنه عن عاصم بن كليب عن ابيه عن النبي صلى الله عليه وسلم مرفوعا وهو في صحيحه
 وخالفه جماعة من الثقات منهم عبد الرحمن بن مهدي وموسى بن داود واحمد بن يوسف وغيرهم
 فرووه عن ابي بكر النهشلي موقوفا على علي وهو الصواب وكذلك رواه محمد بن ابيان عن عاصم
 موقوفا انتهى فجعله الدارقطني موقوفا صوابا والله اعلم - فلعل الثوري انكر المرفوع وهو
 المتبادر من سؤال ابن مهدي بلفظ الحديث والتسائل ايضا انما كان عنه لاستغرابه ويثبت
 مما نقله في المجلي للشيخ النيموي وجللاء العينين عن علل الدارقطني ان النهشلي روى المرفوع
 من حديث ابن مسعود ايضا وهذه عبارته - "وسئل عن حديث علقمة عن عبد الله قال الا
 (باقى برصه آينه)

وبعداً يرفع رأسه من الركوع فليس الظن بعلي أنه يختار فعله على فعل النبي صلى الله عليه وسلم
ولكن ليس أبو بكر النهشلي من يحججه بروايته أو تثبت به سنة لرويات بها غيره انتهى قلت قال
العلامة ابن الترمذي في الجوهرة النقية كيف يكون هذا الطريق وأهياً ورجالة ثقات فقد روى
عن النهشلي جماعة من الثقات ابن مهدي أحمد بن يونس وغيرهما وأخرجه ابن أبي شيبة رحمه
المصنف عن وكيع عن النهشلي والنهشلي أخرجه له مسلم والترمذي والنسائي وغيرهم

رسالة مني كشيخة) أرىكم صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فرفع يديه في أول تكبيرة ثم لم يبعده
فقال يرويه عاصم بن كليب عن عبد الرحمن بن الأسود عن علقمة حدث به الثوري عنه و
رواه أبو بكر النهشلي عن عاصم بن كليب عن عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه وعلقمة عن
عبد الله وكذلك رواه ابن أديس عن عاصم بن كليب عن عبد الرحمن بن الأسود عن
علقمة عن عبد الله وأسنادة صحيح، وظاهرة أنه يريد به اختلافهم في جمع الأسود وعلقمة
أو أفراد أحدهما ولم يبين اختلاف الساق وإن كان في المدونة أخرجه عن سفيان
من طريق كليهما وكذا عبارة عثمان الدارمي قلقة يقول يختار فعله على فعل النبي صلى
الله عليه وسلم وهذا إنما يكون إذا سلم أن الترك كان فعل علي وقوله أو تثبت به سنة لرويات
بها غيره إنما يليق بالمرفوع وهذا الاختلاط كله لا يهتم في صدق نفى المرفوع ثم تدرجون إلى نفى
الموقوف أيضاً فترك العبارة وتعلق بعبارة الشافعي في السنن تدل على أنه يسلم روايته
عن عاصم أي بدون واسطة النهشلي ثم على من يحملون الخطأ على النهشلي أمر على عام
هذا وقد صلح في شرح المذهب عبارة الدارمي ١٢

له وكذا في المدونة عن وكيع وزاد وكان محمد بن معين أي كليب، وراجع قوت المغتذي
والفتح ١٥٢ وسنن الدارقطني ٢٣٦ مع ما في التهذيب ٣٢٦ والفتح ٢٣٦ فكان تصحيح من عليه
(بقية برهانه)

ووثقه ابن خنبل ابن معير وقال ابو حاتم شيخ صالح يكتب حديثه ذكره ابن ابى حاتم وقال المذاهبي في كتابه
رجل صالح كثر فيه زحان بلا وجه ثقال قوله فليل الظن بعلي الخ خصمه ان يعكسه يجعل فعلمه لعبد النبي
صلى الله عليه وسلم دليلا على نسخ ما تقدم اذ لا يظن به انه يخالف فعلمه عليه السلام لا بعد ثبوت نسخ عنه
كلامه وقال الشيخ العلامة ابن دقيق العيد المالكي الشافعي في كتابه الامام ما قاله الدارمي ضعيفا فانه جعل
رواية الرفع مع حسن الظن بعلي في ترك المخالفة دليلا على ضعف هذه الرواية وخصمه ليحكي الامر ويجعل
فعل علي بعد الرسول صلى الله عليه وسلم دليلا على نسخ ما تقدم رانتهى قلت اما قوله لم يأت بها غيره
فمد فرغ بما رواه محمد بن الحسن في الموطأ اخبرنا محمد بن ابيان بن صالح عن عاصم بن كليب الجرمي عن ابيه
قال رايت علي بن ابي طالب ينع يد يد في التكبيرة الاولى من الصلوة المكتوبة ولم يرفعها فيما سوا ذلك
استقى قلت محمد بن ابيان بن صالح ضعيف جماعة وقال الحافظ ابن حجر في لسان الميزان قال احمد

(بقية عايشة صفوكة شته) من جامع المدونة وغيرهم اكبر سنا من اعلال من اعلمه ومن
اثبت به وعمل به اقدم عن تأخر ولا حتى له في اعلاله وفي اهل الكوفة اقام علي وهم
العارفون بحاله ولم يرووا عنه غير الترك وكذا ابن مسعود وكذا روية ورأوه عن عمر واعتوا
به لان مختارهم الترك واعتنوا اخرون بالرفع فاعلنوا روايته ولم يعتنوا بالترك هذا
له اخرج له عبد الله في زوائد المسند كما في المنفعة وراجع ما ذكره في ٣٧
وكلام البخاري ٢٢ في الصغير ٢١ ليس بالحافظ عندهم وهولين -

ورجح ايضا في اللسان الفرق بين القرشي والجعفي وهو جد مشككانه فلا تقع
عبارة تهم على واحد فاعلمه وحيد مشككانه في التهذيب تميزا ٥ واسم مشككانه
عبد الله بن عمر بن محمد بن ابيان بن صالح من رجال مسلم ونسبه محمد في الموطأ من
القراءة خلف الامام قرشيا وكذا في الميزان فهو واحد -

لم يكن من يكذب وقال ابن أبي حاتم سألت أبي عنه فقال ليس بالقوي يكتب حديثه
 وهذه الدار فظني متباهاً لهم كما في تخرجه البداية ١١٤ وراجع نفع البهق في المعرفه وسند صحيح
 ولا يجزئ به انتهى كلامه -

أثر ابن عمر وماتت عاقبة بهج

وعن مجاهد قال صليت خلف ابن عمر فلم يكن يرفع يديه إلا في التكبيرة الأولى
 من الصلوة رواه الطحاوي في البكريين أبي شيبة والبيهقي في المعرفة وسند صحيح -
 قوله عن مجاهد الخ قلت هو من طريق أبي بكر بن عياش عن حصين عن مجاهد رواه
 كلهم ثقات وقد صححه غير واحد من أصحابنا واعترض عليه البخاري في جزء رفع اليدين
 بوجه منها أنه حكى عن يحيى بن معين أنه قال حديث أبي بكر عن حصين إنما هو
 منه لا أصل له قلت إنما هو دعوى لا دليل عليها فلا تجمع حتى تقوم عليها الحجة -

له ولفظ اثر ابن عمر من اخر جزء رفع اليدين قال ما رأيت ابن عمر رضي الله عنهما
 يرفع يديه في شيء من الصلوة إلا في التكبيرة الأولى اه ١١٤ ونحوه عند ابن أبي شيبة
 كأنه ما رأى قط ١٢

له راجع الحجة ١٣ والمدونة ١٤ واللسان ١٥ وفي التخرج عن ابن عمر
 ايضاً ٢٥ وهو عند الطحاوي في الرفع عند رؤية البيت وكان يجتزئ بتكبيرة
 المدرك الركوع كما في المصنف ١٦ وراجع البداية لابن رشد ١٧ وم ١٨ وهو
 في المدونة ١٩،

له استبعاداً منه لما اشتهر عنه من خلافة وكذلك عن احمد في بدائع القوائد لا غير
 م ٢٠ ثم انه نسب ابن حزم الى ابن معين اختياراً بالرفع وقد مر في جزء البخاري عليه
 وكذا البيهقي ولم ينسب اليه اختياراً وهو الظاهر وهما اعلم به وانما نسب البخاري الى
 (بأنه يرويه)

ومنها انه حكى عن صدقة انه قال ان ابا بكر بن عياش قد تغير باخره قلت ابو بكر بن عياش ثقة قد اخرج له البخاري في صحيحه محتجابه وقال الذهبي في الميزان وقد (بقية ما فيه من كذا) ابن معين تصحيح احاديثه نعم ذكر اختيار يحيى بن سعيد بن القطان اياه مع كونها حنفية وكذا وكيع ذكر الذهبي في رسالة مذهب ابن معين وفي التمهيد مذهب وكيع انهم احناف في تذكير الحفاظ من ترجمة وكيع عن يحيى بن معين ان وكيعا والقطان كانا يفتيان يقول الى حنيفة وذكر ابن خلكان في ترجمة الى حنيفة عن ابن معين انه قال القراءة قراءة حمزة والفقهاء الى حنيفة على هذا ادركت الناس وذكر من ترجمة الليث بن سعد انه وجد في بعض المجاميع انه حنفي المذهب والله اعلم ١٢ -

له صدقة بن الفضل كان جاهرا بذهب كما في التهذيب يجعل هذا فاصلا بين اهل الرأي وغيرهم ثم عيارته في الجزع ينطبق على حصين لا على ابي بكر والظاهر ان البخاري في ابي بكر ليس كذلك وما ذكره ابن حبان من حماد بن سلمة من التهذيب يدل على انهما في مرتبة وراجع ما عند الترمذي عليه وعند الطحاوي باسناد صحيح عن ابي بكر بن عياش قال ما رأيت فقيها قط يفعله يرفع يديه في غير التكبيرة الاولى فقد فتش عن هذه المسألة وكذا حصين فوقع كما عنه عند محمد بن الطحاوي وغيرهما في قصة ابراهيم والخارج وان كانت مختلفة دلت على تفتيش وهو على تثبت -

وهذا يدل على ان اثر ابن عمر ثابت وابن ابي داود هو ابراهيم بن ابي داود كما في اوائل الطحاوي - قال في اللسان من ترجمة الطحاوي عن تايخ مصر ومع الكثير ايضا من ابراهيم بن ابي داود الصري وكان من الحفاظ المكثرين راجع الفهرست ٣ (باقى من فوائده)

أخرج له البخاري وهو صالح الحديث وقال الحافظ ابن حجر في التقریب ثقة عابداً لا
 أنه لما كبر ساء حفظه وكتابه صحيح قلت فثبت أنه من الثقات لكنه حين كبر ساء حفظه
 وقد حقق في الأصول أن الثقة إذا تغير فمن روى عنه قد يما فروايتها صحيحة وهذا لا أثر
 قد روى عن أبي بكر بن عياش تبيل تغيره لأنه من جهة أحمد بن يونس عند الطحاوي وهو
 من أصحابه القدماء وقد حتم به البخاري من طريق أحمد بن يونس في كتاب التفسير من
 صحيحه فينبذ لا يضره غيره باخرو وقد رواه عنه غير واحد من الثقات وقد حكى الحافظ
 ابن حجر في مقدمته عن ابن عدي أنه قال لم أجده حديثاً منكراً من رواية الثقات
 عنه فثبت أن مقاله صدقة لا يعلل به هذا الأثر ومنها أن مجاهد خالفه في ذلك
 غير واحد من أصحاب ابن عمر مثل طاؤس وسالم ونافع وأبي الزبير وعمار بن دينار
 كلهم قالوا رأينا ابن عمر يرفع يديه إذا كبر وإذا رفع فلو تحقق حديث مجاهد حمل على
 أن ابن عمر سها كما يسهو الرجل في صلوة لأنه لم يكن يدع ما رواه عن النبي صلى الله
 عليه وسلم قد جاء أنه كان يرمي من لا يرفع يديه بالحصى فكيف يترك شيئاً يرمي به غيره
 (بقية حاشية منقولة) والوبكر بن عياش من اتباع التابعين بناء على ما في التقریب من الطبقة
 فاعلمه وراجع شرح الألفية ٣١١ وفي الالتحاف في ذكر أبي حنيفة في حكايات عن أبي بكر عنه
 وكان عنده كتاب كما في التهذيب وقد اهتم بنقل نسخ التطبيق كما عند الترمذي وحصين

شيخه كما عند الحازمي البيهقي - ١٢

له وفي ٢٢٢ وم ١٨٦ وم ٢٤٣ وم ٢٧٢ وم ٢٩٥ وم ٣٢٥ وم ٣٤٥ وم ٣٨٩ وم
 ٩٥٢ وم ٩٥٣ وم ٩٦٣ وم ٩٧٣ وم ١٠٥٢ وم ١١٨٥ وم ١٢٠٩ : وفي الفقه ١٠٩ وم ١٢٣ وم ٢٣١
 وم ٢٣٥ وم ٢٤٥ وم ٣٠٥ وم ٣٩٥ وم ٤٠٥ وم ٤١٥ وم ٤٢٥ وم ٤٣٥ وم ٤٤٥ وم ٤٥٥ وم ٤٦٥
 وم ٤٧٥ وم ٤٨٥ وم ٤٩٥ وم ٥٠٥ وم ٥١٥ وم ٥٢٥ وم ٥٣٥ وم ٥٤٥ وم ٥٥٥ وم ٥٦٥ وم ٥٧٥
 وم ٥٨٥ وم ٥٩٥ وم ٦٠٥ وم ٦١٥ وم ٦٢٥ وم ٦٣٥ وم ٦٤٥ وم ٦٥٥ وم ٦٦٥ وم ٦٧٥ وم ٦٨٥
 وم ٦٩٥ وم ٧٠٥ وم ٧١٥ وم ٧٢٥ وم ٧٣٥ وم ٧٤٥ وم ٧٥٥ وم ٧٦٥ وم ٧٧٥ وم ٧٨٥ وم ٧٩٥
 وم ٨٠٥ وم ٨١٥ وم ٨٢٥ وم ٨٣٥ وم ٨٤٥ وم ٨٥٥ وم ٨٦٥ وم ٨٧٥ وم ٨٨٥ وم ٨٩٥ وم ٩٠٥
 وم ٩١٥ وم ٩٢٥ وم ٩٣٥ وم ٩٤٥ وم ٩٥٥ وم ٩٦٥ وم ٩٧٥ وم ٩٨٥ وم ٩٩٥ وم ١٠٠٥
 والراجح في اسمه ما عنه نفسه في ١٢٢ من الكتب - أسمي أحمل - ١٢

قلت ما رواه مجاهد قد وافقه عليه عبد العزيز بن حكيم عند محمد بن الحسن في موطأه قال
 اخبرنا محمد بن ايان بن صالح عن عبد العزيز بن حكيم قال رأيت ابن عمر يرفع يديه خذاه
 اذنيه في اول تكبيرة افتتاح الصلاة ولم يرفعهما فيما سوى ذلك انتى قلت وقد مر ان
 محمد بن ايان وان كان ضعيفا لكنه ليس ممن يكذب وحديثه يكتب فبذلك يعقصد
 حديث مجاهد والجمع بين ما رواه مجاهد وبين ما رواه طاوس وغيره ممكن بان ابن عمر
 رفع يديه مرة وتركها أخرى قال الطحاوي فقد يجوز ان يكون ابن عمر فعل ما رآه طاوس
 يفعل قبل ان تقوم عند الحجة بنسخه ثم قامت الحجة بنسخه فتركه وفعل ما ذكره عنه مجاهد
 واما ما قال من انه محمول على السهو ففيه كلام ظاهر لان الرجل لا يسهو في مثل هذا الامر
 الذي يتكرر ليلًا ونهارًا الأمرة او مرتين لا مرًا وقد ذهبوا الى ان يرفع يديه في الركعتين
 في خمس مواضع خلا تكبيرة الافتتاح فكيف سهاه ابن عمر في كل موضع من المواضع
 الخمس على ان مجاهد كان من اصحابه الكبار ومع ذلك لم يره مرة ان يرفع يديه خلا
 تكبيرة الافتتاح فكيف يصح ما اوله البخاري من السهو قلت وبما ذكرناه يدفع سائر ما ذكره
 على هذا الاثر والله اعلم بالصواب - انتى ما نقلناه من اثار السنن وتعليقه في حديث
 ابن مسعود واثري عن علي وابن عمر وجعلناه في صدر الصفحة لا يخفى بالمراجعة تمييزه
 من كلامنا -

واجاب البيهقي في كتاب المعرفة فقال وحديث ابوبكر بن عياش هذا اخبرناه
 ابو عبد الله الحافظ تذكره بسنده ثرا سند عن البخاري انه قال ابوبكر بن عياش اختلط
 باخوه وقد رواه الربيع وليث وطاوس وسالم وناقع وابو الزبير وعمار بن دينار و
 غيرهم قالوا رأينا ابن عمر يرفع يديه اذا كبر واذا رفع وكان يرويه ابوبكر بن عياش قدريا

عن حصين عن ابراهيم عن ابن مسعود مرسل موقوف ان ابن مسعود كان يرتفع يديه
اذا افتتح الصلوة ثم لا يرتفعها بعد هذا هو المحفوظ عن ابى بكر بن عياش والاول خطأ
فاحش لمخالفته الثقات من اصحاب ابن عمر.

قال الحاكم كان ابوبكر بن عياش من الحفاظ المتقنين ثم اختلف حين ساء
حفظه فروى ما خولف فيه فكيف يجوز دعوى نسخ حديث ابن عمر بمثل هذا الحديث لضعف
اول قول انه ترك مرة للجواز اذ لا نقول بوجوبه ففعله يدل على انه سنة وتركه يدل على
انه غير واجب انتهى.

قوله ثم اسند من كلام الزيلعي كما ان ما قبله فذكره بسند من كلامه فالجواب تمامه للبيهقي
واما الاختلاف فقد اجاب الشيخ النيهوي عنه واما قوله وكان يرويه ابوبكر بن عياش قلنا
آه فهذا عنده امانة عدم التثبت وعندنا انه امانة استثبت فان رواية الكوفة كانوا في
تحقيق الترك على ما مر عن عدة كثير وعن ابى بكر بن عياش وشيخه حصين بن عمار من
نفسهما والمفتش اذا زاد شيئاً كان دليلاً على انه وجه في تفتيشه وغضون بجثة لانه
دليل اضطرابه وعدم ثباته ثم انه لا ملاقات له مع اثر ابن مسعود لا في الاسناد ولا في
المتن وحصين في اثر ابن مسعود ذكر قصة السؤال عن ابراهيم عند الطحاوي ومحمد
الدارقطني والبيهقي والى اجله وكلامه وواقعة ليس هو في اثره هذا اي عن ابن عمر
فلا وجه ولا توجه لما قاله وقد مر في حديث المروان السبع متابع له معنى وقد مر مثلاً
في حديث البراء ان حكمهم بان فلائاً كان يروى ثوصا يروى كذا الغالب فيه ان يكون
باعتبار ما بلغ المتأخر عن المتقدم اولا وثانياً لا باعتبار المروى عنه في الواقع وقبلية
رواية وبعديتها هناك وانما ذلك باعتبار حصول العلم للتأخرية قبل وبعد كذلك

يقع الامر في الخارج فاعلمه -

ثم كل هذا حدس وحرز منهم ومنافكا يمشون يمشون وكما يجرون يجارون
وليس العلم الا عند الله وكان الصواب ان لا يتعلل في رواية الاثبات اذا ساعد
العمل وكان الامر من الاختلاف المباح ولا يرمى بالغيب وان لا يتعلل في خلاف ما
اختار المرء من كل وجه ويؤيد في كل عند يدل انه لا يريد من الاول ويسلك
فيه سبيل الجدول ولكن الله يفعل ما يريد -

ولا يتعلق بالمسألة ما في الميزان من بشر بن حرب الندي ولعل هذا اراد
جزء رقع المدين فراجع التحريم ٢٨٣ ومنه يظهر ما في نقل الفتح ١٢٣ وراجع الجوهر
في ١٩ وانما لفظ اليد في اثر بشر بن حرب وليس الا في رفع القنوت فتروني برفع الصلوة او في الدعاء كما في الفتح ١٢٤، ١٢٥
١٦٦ والزوائد ١٩٦ والعمل ٢٢٦ والمسند ١٦٦ -

فصل في احاديث ترك رفع اليدين في غير الافتتاح والافتاء فيه غير مأمور -
وهي حديث ابن عباس مرفوعاً قولاً يدل على الاكتفاء بالرفع عند احرام الصلوة وحديث
ابي هريرة ومروان بن عباد بن عبد الله بن الزبير في الترك كثيراً

اما حديث ابن عباس رضي الله عنهما فاورده الزيلعي من طريق الطبراني عن النسائي
حيث قال حدثنا احمد بن شعيب ابو عبد الرحمن النسائي ثنا عمرو بن يزيد ابو يزيد الجرمي ثنا
سيف بن عبد الله ثنا ورقاء عن عطاء بن السائب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس عن
ان النبي صلى الله عليه وسلم قال السجود على سبعة اعضاء اليدين والقدمين الركبتين
والجبهة ورفع الايدي اذا رايت البيت وعلى الصفا والمروة وبعرفة وعذرة الجمار
واذا قمت للصلوة ام -

وفي الجامع الصغير للسيوطي واذا اقيمت الصلوة قال شارحه الغريزي قال الشيخ

حديث صحيح وقال الزيلعي قلت رواه موقوفاً بن أبي شيبة في مصنفه فقال حدثنا ابن فضيل
 عن عطاء عن طاؤس عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس قال ترفع الأيدي في سبع مواطن
 إذا قام إلى الصلوة وإذا رأى البيت وعلى الصفا والمروة وفي جمع وفي عرفات وعند
 الجمار انتهى - ابن فضيل هو محمد وهو ابن سمع من عطاء بن السائب بعد تغيره لكن اسناد
 النسائي قبله كله من رجال التهذيب ثقات ^{راجع الفقه من المصنف ومثله في باب ذكر سنة النحر} ورواه بن عمر عن اقران شعبة وشعبة سمع
 من عطاء قبل التغير فالاسناد قوي ومتابعاته ايضا في التخريج كافية ويكفي فيه وجود النسائي
 فيه فانه على ما علم من عادة لا يروى ساقطاً ولا عن ساقط وتعللوا فيه بالاختلاف
 في الوقف والرفع وبانه ليس فيه لا ترفع الأيدي الا في سبع مواطن والحديث ان شاء الله
 قد خرج من مشكاة النبوة وكأنه تمتة ما اخرجوه في باب السجود على سبعة اعظم من
 طريق طاؤس عن ابن عباس - وقد روى موقوفاً ومرفوعاً وهو ثابت على الوجهين و
 كذلك فعل ابن عباس بحديث السجود فمرة قال أمر النبي صلى الله عليه وسلم وتارة عن
 النبي صلى الله عليه وسلم امرنا ان نسجد على سبعة اعظم وتارة قال النبي صلى الله عليه وسلم
 امرت عند البخاري وغيره وطاؤس يروي حديث السجود عن ابن عباس بدهن واسطة ولعله
 لم يسمع القطعة الثانية الا بواسطة سعيد بن جبيرة عنه - وايضاً بالوجهين في اللفظ و
 مآلها واحد والشارع لهما ذكر وظيفة السجود وان الساجد في الجسد سبعة اعضاء لا ساجد
 واحد تعرض لوظيفة اليدين بعده وليس هو الا الاستكافة لله والاستقبال عليه والاستكافة
 له قالوا تشكوا اليه ما ليس يخفى عليه : فقلت ربى يرضى ذل العبد لديه
 كما في حديث النهاية هذه يدي لك اي لله وفي حديث خبيب اعطونا بايديكم وذكر ما كان
 الرفع فيه من الشعائر وهو الصلوة والمشاعر وهو قصر اصناف الاحقية والرفع في غير

هذه المواطن الى خيرة الرجل وهذه مشاعر ثم المراد بروية البيت اما رويته كما عند الشافعي
 رحمه الله واما الاستلام كما اخذنا وابن عباس راوى هذا الحديث يروى في الصحيح ^{التكبير}
 عند اركان البيت من دخله فاستق ما عنده والعيد الجنازة شعاران عظيمان للملة فلذا
 اعتنى بهما بالتكبير ازيد وعند الطحاوي من تكبيرات العيدين من المجلد الثاني لا تنسوا
 كتكبير الجنازة مرفوعا الذي يظهر اوجه التشبيه ليهوكون التكبير اربعا فتنطبق مع هذا السرو قد روي
 عن ابي حنيفة الرفع في اربع الجنازة كما في رد المحتار وهو اختيار مشايخ بلخ منا وابن عباس
 يقول في الجنازة يرفع في اول مرة ثم لا يعود ذكره في اللسان من الفضل بن السكك فطرح
 حديثه هذا هناك بخلاف ابن عمر ثنية كما في الجزء والتحزير وما تقول في تصحيح الحاكم
 حديث عطاء بن السائب في كل ارض بنى كنيستكم مع التعلل ههنا الا اختيار شئ وما
 وافقه وترك اخر وما ساعد من الاول والنظر ان ابن عباس لما لم يرفع في الجنازة في
 غير الافتتاح فقد يكون يفعل كذلك في الصلوة المطلقة فزاد على عدم التاركين وكذا
 ابن الزبير سيأتي -

قوله ورفع الايدي اذا آم مفيد للقصر وان لم تكن لا ولا فان القصر اذا كان
 طرفا الجملة معرفة كما في قوله تحريمها التكبير وتحليلها التسليم وكذا اذا كان احد الطرفين
 معرفة وفي طرف الثاني كلمة معينة لا فادة القصر كمن وفي واللام نحو الامة من القرش
 والكرم في العرب والحمد لله ونحو زيد الامير لمعهودية الامير والامير يزيد لتعيينه ^{هذا}
 هو الفرق بينهما مع افادة كليهما قصر الامارة على زيد قال في بدائع الفوائد اما المسألة
 الثانية وهي تعريف الصراط باللام ههنا فاعلم ان الالف واللام اذا دخلت على اسم
 موصوف اقتضت انه احق بتلك الصفة من غيره الا ترى ان قولك جالس فقيهها

او عالما ليس كقولك جالس الفقيه او العالم ولا قولك اكلت طيبا كقولك الطيب لا ترى
 الى قوله صلى الله عليه وسلم انت الحق وعدك الحق وقولك الحق ثوقا لولقاء الحق والجنة
 حق والنار حق فلم يدخل الالف واللام على الاسماء المحدثه وادخلها على الرب تعالى وادخل
 وكلامه آه وهذا في غاية النفاسة وليس كلامه في الجملة بل في المقرد المعرف وقوله في الحديث
 ورفع الايدي اذ رايت البيت آم على حد قوله مضرب زيد قائما تقديره ضرب ي زيد
 اذ كان قائما واتفقوا على افادته القصر فكذا ههنا وزاد في الحديث ابن ابي ليلى ابن عمر
 وليس هو بدرجة قالوا فيه ما قالوا من سوء الحال بل هو كما قاله الذهبي في التذكرة
 في درجة حسن الحديث فيفيد متابعتة ههنا في اثر مجاهد الذي يأتي في ترك ابن عمر
 رفع اليدين اي احيانا وفي حديث يزيد بن ابي زياد ايضا فانه قد رواه عنه ايضا، و
 حديث سبع مواطن قد شاع في عهدهم فكلهم بالك في المدونة وكلام الشافعي ناهي
 اليه ذكر ابن القاسم في حج المدونة عن مالك ما يدل على ان الحديث وما ذكر فيه من
 المواطن قد شاع وفي نسخ الامر اخبرنا الربيع فقلت للشافعي فما معنى رفع اليدين عند
 الركوع قال مثل معنى رفعهما عند الافتتاح تعظيما لله وسنة متبعة يرضى فيه ثواب
 الله تعالى ومثل رفع اليدين على الصفا والمروة وغيرهما اهـ والشافعي نفسه راو هذا
 الحديث مسندا من طريقه وعليه اعتمد في الرفع عند رؤية البيت وليس بمبطل كما
 ذكره في تلخيص من الحج مقتصرا على الرؤية بل اصله هو ذلك الحديث كما ذكره في
 تلخيص الهداية وعندنا ايضا قول بالرفع عند الرؤية للدعاء كما في الاتحاف بحاشية
 البحر ولم يقع في لفظ الشافعي ما يفيد التقييد بافتتاح الصلوة ولفظه رفع الايدي في
 الصلوة واذ راى البيت وعلى الصفا والمروة اهـ وفي سائر الطرق ما يفيد وفي لفظه

واذا رأى البيت فبنى عليه مسأله ايضا بخلاف الفاظ اخرنيه -

واعلم ان البخاري في جزئه نقله عن وكيع بلفظ لا ترفع الا يدي الا في سبعة مواطن
في افتتاح الصلوة واستقبال القبلة ام ثم قال مع ان حديث ابن ابي ليلى لو صح يرفع يديه
في سبعة مواطن لم يقل في حديث وكيع لا ترفع الا في هذا المواطن فترفع في هذه المواطن
وعند الركوع واذا رفع رأسه ام يريد به ان حديث ابن ابي ليلى من غير طريق وكيع وهو الذي
نقل لفظه في البين اي يرفع يديه في سبعة مواطن ام وهو عند الطحاوي لو صح لنا في
طريق وكيع بالقصر لكان لم يقل ما في لفظ وكيع على هذا التقدير فهو مرجوح
هذا اراد وانما نهت عليه لان سقوط النسخ وخفاء الغرض قد يعنى الناظر فافهمه ولفظ
واستقبال القبلة صدق بما مر من معنى الرفع فاعلمه والله اعلم بل لعله كذلك
استجاب الاستقبال عند الدعاء مطلقا، ومن روايات الجامع الصغير تفتح ابواب
السماء ويستجاب الدعاء في اربعة مواطن عند التقاء الصفوف في سبيل الله وعند
نزول الغيث وعند اقامة الصلوة وعند رؤية الكعبة طبع عن ابى امامة زاد في الكند
ق ١٠١ وهو في السنن ٣٧٣ وقال ان عفير بن معدان على طريقة ابي اكرع عن سليمان بن
فهذا الكلام ناظر الى ما قلنا فالحديث صحيح من حيث الاسناد والتعامل والتلقي
بالقبول وهو اعلى من الاسناد عندنا وقد وقع في رسالة الاهدل عن النكت على ابن
الصالح عن ابن القطان افادته -

اما حديث ابى هريرة فهو قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا دخل
في الصلوة رفع يديه مدا، ادخله ابوداود في باب الترك وعند البيهقي بلفظ كان اذا
افتتح الصلوة نشر اصابعه نشر وقد شرح في بدائع النوائد عن احمد نشر الاصابع فلا يرد

ما أورده الترمذي وهو ثابت من فعله أيضاً قال في مبانى الأخبار نقلاً عن التمهيد في تعليق الموطأ نقله
 عن الاستذكار بقطع من العبارة قدمت في الاختلاف غيباً بلفظ فروي عن أبو جعفر القارى نعيم المجرى
 كان يرفع يديه إذا افتتح الصلاة ويكبر في كل خفض ورفع ويقول أنى أشبهكم بصلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وروى عبد الرحمن بن الأعرابي أنه كان يرفع يديه إذا ركع إذا رفع رأسه هذه الروايات أو لما فيها من الزيادة يرفع يديه عن الألوية ^{للعقل} باللوية
 بها الألوية من حيث الاستاد ولا من حيث أن ذلك ناطق وهذا ساكت ولا من حيث
 أنه مثبت وثابت فإن الأمر ليس من هذا الباب فإنه يجعل ذلك من الاختلاف المباح
 حيث قال الاختلاف في التشهد وفي الأذان والاقامة وعدد التكبير على الجنائز
 وعدد التكبير في العيدين ورفع الأيدي عند الركوع والرفع في الصلاة ونحو ذلك كله
 اختلاف في مباح أم ذكر ذلك في التشهد ومثله في أحكام القرآن للجصاص من
 والحافظ ابن تيمية في فتاواه ومنهاج السنة وابن القيم في الهدى ثم هذا الأثر قد
 أخرجه محمد بن الموطأ وأبو الحجاج عن مالك وقوله أنى أشبهكم يريد في الخارج لا في خصوص
 الترك مثلاً فقد جاء هذا اللفظ عنه في غيره أيضاً ومريد اختصاصه بالتكبير يعلم
 ذلك من أبواب البخارى ورواياته ولم هذا أعل الدارقطنى حديث أبى هريرة في رفع اليدين
 مرفوعاً لأن الراوى ذكر هذه الجملة هناك وهى في التكبير يعرض به بتأكيده - ولفظ المستند
 ثلث كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعمل بهن تركهن الناس كان إذا قام إلى الصلاة
 قال هكذا وأشار أبو عامر بيده ولم يفرج بين أصابعه ولم يضمها ثم أخرجه بلفظ ^{لنشر}
 أى البسط لا التفريق وكأنه يعلم كيفية وقع فيها تقصير من الناس لا فى أصل الرفع
 فى الافتتاح وبذكر عدد الثلاث وكذا عند النساء فى تعيين محل الرفع فى كلامه أنه لا افتتاح
 لا يريد غيرهم ولا لزاد على الثلاث شيئاً آخر وقد بوب عليه البيهقى أيضاً بالكيفية

وأما المرسل فما في التخرج حديث أخر أخرجه البيهقي في الخلافيات أخبرنا
 أبو عبد الله الحافظ عن أبي العباس محمد بن يعقوب عن محمد بن اسحاق عن الحسن بن الربيع
 عن حفص بن غياث عن محمد بن أبي يحيى عن عباد بن الزبير أن رسول الله صلى الله عليه
 كان إذا افتتح الصلوة رفع يديه في أول الصلوة ثم لو يرفعها في شيء حتى يفرغ انتهى -
 قال الشيخ في الأمام وعبد هذا تابعي فهو مرسل انتهى قلت وهذا هو الذي وقع في بعض
 كتب الحنفية منسوبا لعبد الله بن الزبير فشنع عليه ابن الجوزي وقد امر الحافظ في الدنيا
 بالنظر في أسناده فامتثلناه، محمد بن يعقوب بن يوسف هو الأصم كما في التهذيب من
 ترجمة الربيع بن سليمان المراد في كتاب الأسماء والصفات من م ٣٢ أكرعته الحاكم
 كما في كتاب القراءة للبيهقي وكتاب الأسماء والصفات له ومحمد بن اسحاق الصغاني
 وأبو العباس الأصم في التذكرة أيضا م ٣٢٠ والتهذيب م ٣٢٠ وشرح المواهب م ٣٢٠ ،
 وأما صاحب مسند الشافعي فهو محمد بن جعفر بن مطر الأصم كما في الالتفات من ذكر
 الشافعي وقطف الثمر سنن البيهقي م ٣٢٠ وهؤلاء أجلاء ومن فوقهم من رجال التهذيب
 ومحمد بن أبي يحيى وقد يسقط إلى من النسخ هو الأسلي أبو سمعان وكذا ابنه إبراهيم
 شيخ الشافعي المشهور كلهم في التهذيب وهم بيت علم ألا ابنه إبراهيم فمتكلم فيه
 فهو مرسل جيد قد ساعد العمل وما نقله بعضهم عن مجمع الزوائد عن محمد بن أبي
 هذا قال رأيت عبد الله بن الزبير رأى رجلا رافعا يديه عند قبل أن يفرغ من صلاته فلما فرغ منها قال انزل
 صلى الله عليه لم يكن يرفع يديه حتى يفرغ من صلاته رواه الطبراني قال الهيثمي رجاله ثقات فظاهر أنه
 هذا المرسل وليس عبد الله صوابا بل من النسخين ولكن ابنه عباد بن عبد الله بن الزبير ثم إن كان المراد هو رفع
 الدعاء لكن العبارة للفظ المرفوع ولو كان أراد لم يكن يرفع يديه للدعاء لوجب

تقييده به فان لفظه هذا يوقع المخاطب في الغلط وينفي الرفع الاخر ايضا وانما قلت
انه ابنه لما نقل ان عبد الله بن الزبير كان يرفع وان اصراحد انه عبد الله ولا بد فهذا
يقيدنا ازيد ويكون متصلاً ويعارض ما مر عنه عن ابي بكر ويكون وجهه وان كان هو يرفع
بنفسه انه لما رأى الرفع للدعاء بين الفعل الآخر وهو الترك اصلاً في غير الافتتاح
من النبي صلى الله عليه وسلم حتى ينسحب يأتي على نفى مطلق الرفع ولو للدعاء ثم يكون
ابنه ارسله عن ابيه ويكون محمد بن ابي يحيى روى كليهما ولم يكن علم ان مرسل الابن
مأخوذ من موصول الاب سيما وبينهما فرق لا يخفى ويكون سياق الابن دليلاً على ان المراد
بسياق الاب ما ذكرنا ويكون عباد اذن متابعاً ايضا لموصول محمد بن ابي يحيى ولقد حسن
عباد فان لفظ ابيه في سياق المرفوع هو هذا فما الا ولا قصر ودل ايضا انه لم يكن في لفظه
قيد اصلاً ولم يسقط من محمد من لفظه شئ ويكون هذا اذن في تنوع النقل عن
عبد الله بن الزبير كتوجه عن عبد الله بن عمر وعبد الله بن عباس وابي هريرة اربعة
بعد ما تحقق في ما مر انه لم يصح عن ابي بكر وعمر وعلي ولما رأت عن ابن مسعود اصلاً ولم يبق
استبعاد في ان ابن الزبير لما كان يرفع نفسه كيف يروي تركه هذا وقد درجوا في هذه
المسألة من جنس الى جنس كما درج في عبارة المدونة من الصلوة الى خارجها وكذا في
عبارة الشافعي وكذا في اخر جزء البخاري اثباتاً ونفياً ومن الخارج الى الداخل ايضا
كما ترك مالك في الخارج فدراج الى الداخل وهو ايضا في عبارة المدونة حتى روي
عنه الترك في الحرمة ايضا - واذا علمت هذا الاطراد عن الاربعة زال عنك استبعاد
اثر ابن عمر في الترك كما مر -

وان هالك النفي والاثبات عن واحد اطلاقاً بدون تقييد فمرن طبعك بنحو اب

القنوت في الفجر من سنن البيهقي فضعه في جانب منك وضع الجوهر النقي على الجانب
 الآخر تران راوي الحجّي ثبت القنوت من احدا باطلاق مشيع ثويجي اخرفينفيه عنه
 نفسه باطلاق موسع ومثله غير عزيز غدهم وعنه فاذ اتمرت بنحوه استرححت احتم
 الابد ولم يخذك ريب واضطراب ومثله في جهر سبر الله والقنوت قبل الركوع او
 بعده ونحوه من الاختلاف المباح واصله في ما اراه ان قول الله تعالى وقوموا لله قانتين
 لا بد من اعماله ولو مرة كما يقررون نحو ذلك في فرضية القيام في الصلوة من هذه الآية
 ذكره في البحر انه لو لم يكن فرضا في الصلوة ايضا لما كان له موضع وكذا قرر في الركوع
 والجمود وكذا قرره الشافعية في فرضية الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم داخل الصلوة
 فلما كان القنوت يلزم ان يكون له موضع وكان القنوت عند الشافعية في الفجر جعلها
 وسطى ويكون تسميته قنوتا من الشارع او لا فانه لا يهتدى اليه الا ذهان الاببيان
 اولاً وعند الحنفية ذلك المأ موريه هو في الوتر دائماً وان لم يجعلوه وسطى فلما لم يكن
 بد من القنوت ولو مرة وضعه الشارع على طوره في الوتر وجعله فصلاً مستقلاً
 وقياماً على حدة له فجاء له رفع اليدين وعند الشافعية في الاعتدال كانه استيناف
 او عود الى القيام الاول عرف ذلك في الكسوف بتعد الركوع والقيام فيه ولذا
 كان الرفع عندهم كاللّعاء وعندهنا كالتحريم وبالحكمة ان القنوت هو اعمال للآية ولو
 في موضع ولذا ذكر واختلافاً بين مشائخنا في حقيقة القنوت المأ موريه ما هي هي
 القيام ام اللّعاء والقيام الذي للقراءة لهما اخذ حكم المناجاة مع الله جاء هذا
 القيام للقنوت مستقلاً وعندهم للقنوت حكم من القيام ولذا كان فيه ذكر معتد
 من الطول بخلاف الجملة ويرفع اليدين هناك علم الشارع انه موضع استيناف

والذي يناسب ذلك ان لا يكون الرقع للقنوت بعد الركوع مكرامة كما للتحريمة
ومرة كما للدعاء بل ينبغي ان يكون مرة واحدة كصورة الدعاء واذا كان الترفع بعد الركوع
لاستئناف القيام لم يبق لل سجود والا فهو لل سجود وعلى الاول ترك مراراً قبل الركوع
وفعل بعده وكأنه بالرفع في الموضعين قد اشير الى انهما موضعان قنوت قد يقنت
هناك هذا-

وحج يكون الحديث جاء هكذا ايضا فان في رسالة الاهدل المطبوعة مع منتهى
الاختيار في الدهلي عزاه عن رسالة السيوطي فض الوعاء في احاديث افع اليد في
الدعاء لابن ابي شيبة ايضا في مصنفه قال السيوطي رجاله ثقات والله اعلم-
حديث اخر اخبر به البيهقي في الخلافيات عن عبد الله بن عون الخزاز ثنا مالك
عن الزهري عن سالم عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يرفع يده اذا
افتتح الصلوة ثم لا يعود انقضى قال البيهقي قال الحاكم هذا باطل موضوع ولا يجوز ان يذكر الا
على سبيل القدح فقد روينا بالاسانيد الصحيحة عن مالك بخلاف هذا ولم يذكر
الدارقطني هذا في غرائب جده مالك قال الشيخ والخزاز هذا بفتح معجمة بعدها راء معجمة اخرى
زاي معجمة - (تخریج)

قلت هذا حكم من الحاكم لا يكفي ولا يشفي وعبد الله بن عون هذا بغدادى كما
في الخلاصة من رجال مسلم اخرجه عنه بدون واسطة ومن كبراء الرجال جده امير
كما في التهذيب وهو ايضا امير كما في الخلاصة يعد من الابدال ورجاله يكونون
معروفين وغاية ما يكون بينه وبين الحاكم رجلا كما يعلم بالتصريح في المستدرک
في الطبقتين فكيف اعوز الحاكم معرفة من اوجه ولم يعينه والامر انه لم يجد احدا

يرميه فيه معينا فان هذا قد يقيم عند السامعين وخاف زحار الناس عند الغد
من المزدلفة فادخل ورعى بالليل يستريح وقد استراح واذا لم يكن عنده علم بمنزله
فهل احموه على ان مالكا هو الذي فيه او هو اى اسقط شيئا فشيئا حتى لم يبق فيه
شيئا لهم وقد ذكره جماعة كما مر الحديث قد اخرج به مدلول المدونة في ادلة الترك
عن ابن وهب وابن القاسم عن مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن ابيه
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه حذو منكبيه اذا افتتح الصلوة ام -
ليس فيه غيره من الرفع والترك لكنهم سرحوه في ادلة الترك فليكن ههنا كذا وليس
عندهم الا استبعاد وليس بشئ في الاختلاف المباح وغاية ما يخافون زيادة ثواب
ولو قبل منى الناس لسانها هو في هذه الزيادة -

وهذا الحكم منه كما في حديث في الكفر في القراءة او جدي فيه شقوا يديل على انه
عزم من الاول على الاعلال كيفما امكن هو هذا -

(مسند بلال بن رباح) عن اسماعيل بن الفضل ثنا عيسى بن جعفر ثنا
سفيان الثوري عن الاعمش عن الحكم عن عبد الرحمن بن ابى ليلى عن بلال قال امرنى
رسول الله صلى الله عليه وسلم ان لا اقرأ خلف الامام (ك) في تاريخه - وقال هذا باطل
والثوري تبرأ الى الله منه وفي التلخيص وقال هذا الخبر من النوع الذى لا يسوى
(ق في القراءة) وقال عيسى بن جعفر قاضى الرى ثقة ثبت لا يحتفل مثل هذا الدنس
فالراوى عنه اما كذاب وضع هذا الحديث على عيسى بن جعفر الثقة او صدوق
دخل عليه حديث في حديث (كز م ٢٥٢)

فصل في ذكر كثرة جانب ادولته في هذه المسألة وما وقع من المبالغات فيه من تكثير ما وافق وتقليل ما خالف وكل لا يعدل عما بلغه أولا وسمعه ورأه في بلد واختاره من شيوخه - يعود الى مصحوب اول منزل ،

وليجل خلافه خلافا من العوام لا الخواص فلا يؤثر عنده هذا وهذا في سجية الانس لا يلام عليه يفضل كل واحد بلده وما فيها ويتناضل عنها كما اختار الشافعي الترجيع في الاذان على ما كان عليه اهل مكة وجهر سحر الله والقنوت في الصبح -

ففي الامر من م٢٩ فقلت للشافعي خالفك في هذا غيرنا قال نعم بعض المشركين ثم قال وجل اهل المشرق يذهبون مذهبنا في رفع الايدي ثلاث مرات في الصلوة فخالفتم مع خلافا فكم السنة امر العادة من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وقال من م٢٩ انقلت هل رووا فيه شيئا قال نعم ما لا تثبت نحن ولا انتم ولا اهل الحديث منهم مثله واهل الحديث من اهل المشرق يذهبون مذهبنا في رفع الايدي ثلاث مرات آة في العبارة الاولى ان جل اهل المشرق يذهبون مذهبه وفي هذه العبارة ان اهل الحديث منهم هم الذين يذهبون مذهبه لا كلهم لاجلهم - وفي باب الحجر بابين هناك قال الشافعي رأيتك في مسألة امامة القاعد مسألة رفع اليدين في الصلوة ومسألة قول الاماميين خرجت من السنة والآثار وافقت متفرقا من بعض المشرقيين الذين تركت (في ما يظهر) عن اقاويلهم آة والظاهر ان قوله منفرج من بعض المشرقيين تعرض مختص بمسألة امامة القاعد يوجب الى جابر الجعفي فانه روى لا يؤمن احد بجدى جالسا ووافقه المالكية فيه ذكره في المدة من طريق جابر وقد ذكره الشافعي بنفسه في الامر م٢٩ بهذا العنوان وهو الذي

يرغب عن اقواله وقال من ص ٢٣٢ فقت للشافعي فان صاحبنا قال ما معنى رفع اليد
قال الشافعي هذه الحجة غاية من الجهل معناه تعظيم الله واتباع السنة معنى الرفع في
الاول معنى الرفع الذي خالف فيه النبي صلى الله عليه وسلم عند الركوع وبعد رفع الرأس
من الركوع آه وفيه ان البحث في المعنى قد دار في ذلك الزمان وما كان ينبغي ادارة
الاختيار عليه بل على ما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم بالكثرة والسؤال عن الرفع
قد دار في مكة ايضا كما عن الحسن بن مسلم بن طاوس في جزء البخاري وسانن البيهقي
وعن ميمون المكي من ابن عباس عند ابى داود وفي الشام عن الاوزاعي كما في آخر
جزء البخاري وهل كثرة العمل من بعده يفصل الخلاف الله اعلم به ولكن الذي
يدور بالبال وان لم يكن له بال انه لا يفصل في هذه المسألة الا كثرة عمل الشافعي
لا انتشار مواضع الرفع جدا حتى لم تتبين كثرة على شاكلة واحدة يظهر للناظر انما
كثرة فان الكثرة ههنا كثرة قنّة ولا يخفى على الناظر انه كيف كثر الجهر بسم الله و
الفتوت في الصبح بعد عهد النبوة مع كونه قليلا او خافيا في عهد هابل اقول في الجهر
بآمين كذلك -

وفي اختلاف الحديث قال الشافعي وتبل عن بعض اهل ناحيتنا انه لم يروى
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الرفع اليدين في الافتتاح وعند رفعه من الركوع و
ما هو المعمول به عندنا آه وفيه ان العمل في المدينة به قد قل في عهد مالك وفي خيل
هذا الكلام لفظ النسخ في المسألة قد لانه قد نقوه به بعضهم حينئذ وليس ليحجائي
متفرقا به وليس بصواب كما ذكره الشافعي فان النسخ لا يثبت بذهاب العمل كما ان في
اكل الصائم بعد النوم باسحًا منقوًا بخلاف ما نحن فيه وقد كان المعارض جعله نظير

واعلم ان الطحاوي يطلق النحر على ما جاء بخلاف السابق وان لم يزل المشقة
وبقي مشرقا كما كان فكأن النحر في اطلاقه محي الخلاف في المسألة وان لم يرفع
المشروعية صريح في مواضع من كتابه ببقاء المشروعية مع اطلاقه لفظ النحر.
ثم اعلم ان بعضهم جعل رفع الايدي في الدعاء والصلوة والقنوت جنسا واحدا
ثم لم يختار الرفع في الدعاء ثم طرد هذا داخل الصلوة ايضا وهو الذي يؤتى اليه سياق
المدونة قال قال مالك لا اعرن رفع اليدين في شيء من تكبير الصلوة لا في خفض
ولا في رفع الا في افتتاح الصلوة ثم رفع يديه شيئا خفيفا والمرأة في ذلك بمنزلة الرجل (قال)
ابن القاسم وكان رفع اليدين عند مالك ضعيفا الا في تكبيرة الاحرام (قلت) لابن
القاسم وعلى الضعيف والمرأة وعند الجمهورين وبعرفات وبالموقف في المشعرو في
الاستسقاء وعند استلام الحجر (قال) نعم الا في الاستسقاء بلغني ان مالكا روي
رافعا يديه وكان قد عز مر عليه الامام فرفع مالك يديه فجعل بطونهما مائلي الارض
وظهورهما مائلي وجهه (قال) ابن القاسم وسمعت يقول فان كان الرفع فهكذا مثل
ما صنع مالك (قلت) لابن القاسم قوله ان كان الرفع فهكذا في اي شيء يكون هذا الرفع
قال في الاستسقاء وفي مواضع الدعاء (قلت) لابن القاسم فعرفة من مواضع الدعاء
قال نعم والجمهورتان والمشعر (قال) ولقد سألت مالكا عن الرجل يمر بالركن فلا
يستطيع ان يستلمه أيرفع يديه حين يكبر اذا حاذى الركن ام يكبر ويمضي قال يكبر
ويمضي ولا يرفع يديه وقال في الفتح من الدعوات وبعض الآخرون من المصنفين وذكر
ابن التين عن عبد الله بن عمر بن عثمان انه نقل عن مالك ان رفع اليدين في الدعاء ليس
من امر الفقهاء آه يريد انهم فعل صغارا فانس بحتون بالامر الصغير او من امر

الخصوص قد استنبط مما قاله النبي صلى الله عليه وسلم للسائل في زكوة الحرم مع هذا
قد يعذر من عمل بالعام مع وجود الخصوص كما وقع لبعض الصحابة في ترك الصلوة
عند الذهاب إلى بني قريظة وصلاتها بعضهم فلم يعنف أحد وفتول بعضهم هناك
لم يرد منا ذلك يدل على أن العام قد لا يدخل فيه خاص بالارادة فهذه مسائل
اصولية تستنبط من الحديث ثلث الوجوه في قلة رفع اليد في الدعاء بعد الصلوة منه صلى
الله عليه وسلم أن أكثر دعائه كان على شكلة الذكر لا يزال لسانه رطبا به ويبسطه
على الحالات المتواردة على الإنسان من الذين يذكرون الله تياما وعودا وعلى جنودهم
وتفكرون في خلق السموات والأرض ربنا ما خلقت هذا باطلا ومثل هذا في واطم الذكر
على الأطوار والتارات لا ينبغي له أن يقصر امره على الرفع فانه حالة خاصة لمقصود
جزئي وهو دعاء المسألة فان ذقت هذا نفس عن كرب ضاق بها الصدر لان الرفع
بدعة فقد هدى إليه في قوليات كثيرة وفعله بعد الصلوة قليلا، وهكذا شأنه في باب
الأذكار والأوراد اختار لنفسه ما اختار الله له وبقي أشياء رغب فيها للامة فاز التزم
أحد منا الدعاء بعد الصلوة برفع اليد فقد عمل بما رغب فيه وإن لم يكن أكثره بنفسه
فاعلم ذلك -

واعلم أن الإشارة إنما تكون بحركة الجارية فتوهو تشبيها ولكن الأمران عبادة
الاديان السماوية ليست عقلية صرفة ولا حشرهم روحاني محض بل الأمر عندهم
التقليد والتقليد اعتقادا وعلماء مع اثبات تجليات شهودية ولعلمها آثارا فعالة تعالى
ولقد بحث عنها العارفون وفيه يقول شيخهم الأكبر
فلا تنظر إلى الحق + وتعمد عن الخلق + ولا تنظر إلى الخلق + وتكسو سوى الحق

ونزهه وشبهه + وقم في مقعد الصلوة + فأنشئت ففي الجمع + وان شئت ففي القم
كيس كيشله شئ + وهو التميع البصير -

وفي مسائل الحنفية في الاستلام انه اذا لم يستطع اشار اليه اراد وارفع الايدي
واشارة بتحريك وامالة وقد مر ان الرفع خارج الصلوة ايضا وانه في الاذان ايضا
يتضمن نحو هذا المعنى وظهيره في المستدرک ٢٥٦ من وضع عبد الله بن عمر واصبغ
في اذنيه اشهادا لله واشارة الى مكانته ورجاء ابو يحيى فيه رجاء بن صبح بل يتوهان
بعضهم جعله تكبيرا فعليا يجتزئ به عن التكبير القولي قال الزرقاني في شرح الموطأ
وقال الامام احمد يروى عن ابن عمر انه كان لا يكبر اذا صلي وحده أم فكانه قاسه
على الاذان ففي المغنعة وكان يقول انما الاذان على الامير والامام الذي يجمع الناس
ام ونحوه عنده في المرونة -

وينبغي ان يراجع من سنن البيهقي باب من كبر تكبيرة واحدة ام من ٩ من
حيث المسألة ومن حيث التعبير فقد يشعر ويفيد مثله في ملاحظتهم وقد كان ابن عمر
ينقص التكبير للخفض ويترك الرفع هناك احيانا فاذا ترك التكبير ترك الرفع، و
الاوزاعي قائل بوجوب الرفع في الافتتاح يقول بسنية التكبير هناك - وفي نيل الاوطار
وقال احمد احب الي ان يكبر اذا صلي وحده في الفرض واما في التطوع فلا ام وتقول
اخر هناك ويخرج منه ان بعض من شدد في الرفع خفف في التكبير ثوران الرواة ينسبون
الى احد نقص التكبير ويفترونه من عندهم بحالة الخفض للسجود وهناك ترك الرفع
كثيرا فدل على تلازميهما. فهذا ما جرى في هذه المسألة من الاطوار والادوار
وهذا الذي قلنا هو المراد بالاشارة في سنن البيهقي ٣٦٦ يذكر عن عروة بن

الزبير انه قال اذا رأى احدكم البرق او الودق فلا يشرب اليه وليصف ولينعت
 ثم ذكره مرفوعاً مرسلاً واما قلت ان التجليات وهي سبحات وجهه وحجابه النوري
 الوان غشيت السدة والعماء وظلل من الغمام والغيابة عند الناس في الاسراء من آثار
 الأفعال لان حضرة الأفعال عند الماترين قد تروا ما الحوادث حضرة آثارها فحضر الذات
 ثم حضرة الاسماء والصفات ثم حضرة الأفعال ثم حضرة آثار الأفعال والآفعال
 قائمة بالذات بخلاف آثارها فانها منفصلة والذي يذكره الحافظ ابن تيمية في تصانيفه
 من قيام الحوادث بذاته تعالى ويعبر عنه تحيينا للعبارة وترويجا لمراعاة بقيام الأفعال
 الاختيارية بذاته فاننا لا نقول بقيام الحوادث بذاته اصلاً واما الاختيار فصفة فعلية
 قائم بذاته بخلاف ما خلقه بالاختيار فانه منفصل بناء على ان الفعل غير المفعول
 كما حكاه البغوي في شرح التتويج اهل التتويج بالتحلي ما ينصب في البين من الصور لتعريف
 الحقائق المنزهة وينوب عنها في بعض الأحكام وهو حجاب النور وكشفه لا حرقته سبحات
 وجهه ما انتهى اليه بصر من خلقه وراجع من حجة الله الباطنة من الجنان ما ذكره في
 مرصت فلم تعد في ومن التجليات بسطيدته تعالى في السحر هل من تائب آه - ومن نجاب
 العبد رفع يديه للدعاء وسعى ليجاري في صحبه الوجه واليد ونحوه نقلاً لصفة حتى لا يزل
 الزيادة على التوسمها شيخ مشايخنا الشاه عبدالعزیز الدهلوي في آية كشف الساق حقا
 الحقيقة وحقق بما لا مزيد عليه -

تمت في هذا موضع الترفع وعدمها فاعلم ان ذلك لا يتيسر قد اختلفت الروايات
 والمهارة فيه والناس كلهم على اراءهم يتعللون في ما لم يأخذوا به ويناصلون عما
 اخذوا به والذي ينبغي ان يعتقد فيه ان ما صح منه اصطلاحاً اثر وجد عمل بعض

السلف به فهو صحيح في الواقع لا يسمع فيه اعلال ولا تغلل كما يفعله الناس من النقد
 الخلاف والمساحة عند الوفاق وذلك مثل الرقم بين السجدين وبعد الركعتين
 ثبت مرفوعاً وعملاً من السلف فلا سبيل الى اعلاله وقد يكون قليلاً بالنسبة ^{للمؤمنين} ~~للمؤمنين~~
 الآخرين بل لفظ مسلم ولا يرفع بين السجدين ناظر الى ان هناك عهداً به في الخارج
 فلذلك تعرض لخصوصه بخلاف ولا يرفع بعد ذلك فهو كما قيل ^{ان} في مرض لمطمحاً،
 فتفي ايضاً وليس تعارضاً لا يرتفع فان بالتعامل يصير الشيء مستفيضاً ومتواتراً او
 متواتراً تواتر طبقة وهذا التواتر والتوارث اذا كان عن شرع واصل لا عن ابتداء و
 مواضعة وفرق بينهما الوجهان العيان بقرائن قاطعة فلا يحتاج في اثباته والزام الحجة
 به على الغير الى اسناد متواتر وكذلك مجرى الشرع في ثبوت القرآن في نفسه وهو
 مجمعه في ما بين الدفتين وتواتر الطبقة انه الكتاب المنزل من السماء على نبيتنا صلى
 الله عليه وسلم معونه على رؤس الاشهاد وراوه على اعين الناس واما الاسناد فهو من
 عن من لا يحتاج اليه بعد تواتر طبقة ثم لم يراع الشرع بعد ذلك في اثباته على الغير
 اى المكلف تواتر ذلك الاثبات بل قالوا ان كل ما صح سنده واحتمله رسم الامام
 فهو قرآن هكذا فعل في اثبات ما هو قطع في نفسه على الغير في غير القرآن كالدعوة
 الى الاسلام الزم الحج به باخبار الاحاد وكطفهم به ولو لم تكن الدعوة متواترة بذلك
 تندفع شبهة مضرة وهي ان من يدعى الى الاسلام كيف يجعل جاحداً ما لم يتواتر عنده
 وذلك ان الدعوة الى الحق المقطوع به يكفي فيها اخبار احاد لانه قطعي في نفسه متى توجه
 له احداً ممكن اثباته فيجعل نافية جاحداً كمن اخبر عن مبصر مشهود خبر واحد بل
 نافية وجاحد مكابر فانه يمكن تحقيقه بادنى توجه ولا يبقى الامر لا ينكشف الانفصل

وبالجملة يكفي في اثبات امر على الغير في نحو ما ذكرنا كونه عن ظهر قطعيته في نفسه
وثبوتة في حد ذاته يقينا لا ايجابا والتواتر في طريقة الاثبات وكذلك ما ذكرناه في
الاجماعيات المنقولة بالاحاد انما تفيد القطع فهو من هذا الباب فاعلمه وهذا الذي
ذكرناه اوردها ههنا للافادة وان كان نظيرا لما نحن فيه لا مثالا -

وان جاء بما هو محتمل للتأويل ولو مجبريه العمل فتوقف فيه كما في الرفع في القوة
صرتين مرة للرفع من الركوع ومرة ثانية للخفض وان جلتا ويلا في اثر ابن عمر عند ابن حزم
بما يصرح بالتكرار وتأويله اصعب مما في حديث مالك بن الحويرث عند النسائي وقد ذكر
صاحب المسائل اللبيبي بن حزم وابن القطان من صحيح حديث الرفع في كل خفض ورفع و
لكن ابن حزم انما ذكر هذا العنوان اي عند كل خفض ورفع من عنده والذي عنده في اثبات
متفرقات من الاحاديث المرفوعة والاثار خصصها في هذا العنوان فذلكلة مما فعل هو
وقد ورد هذا العنوان في بعض الترايات وتعبير السلف وعبارة كبار الائمة وكذا عنوان
عند كل تكبيرة ولكن الذي يظهر ويشهد به الوجوه ان نه عموم غير مقصود وذلك انه
لما كثر ادراكه على الاسر في نقل المسألة حال عدم ذكر موارد كل مرة فاختصروه
بترك المواضع فاوهم عموما غير مقصود وذلك كما يسمى التكميل ان في رساله متعلقا
الايمان جماهير الناس من يطلب منهم حراية ايمان الا جمالي انهم اصحاب الجهد اي تبيين
لهم جل من العقائد ويؤمنون بحفظها فهكذا استعير بكل خفض ورفع في امر مخصص
اختصر فيه انما لا عليه مشاهدة العمل وان العمل بضبطه وهذا كثير في الاحكام
بعاملا المراد من الخارج ونحوه في التيسر انما يكفينا ههنا عند من عند التيسر
الى المرفقين في هذا عند اسال يلايه معناه وادناه تعبير اسد كور خصيل وتخصيص المسألة

مع ان الخفض في الخارج يتبادر منه الامالة غير وضع الجبهة وهو زائد على مجرد الخفض
ومع ان في الخفض والرفع طباقا ليس في لفظ الركوع والقومة وكما في لفظ القيام
والقعود ثم لفظ القومة والجلسة لما بعد الركوع والسجود قليل في تعبير السلف قد شاع
في كتب الفقه من العلماء وما في آخر جزء البخاري قال سألت الاوزاعي قلت يا ابا عمر ما تقول
في رفع الايدي مع كل تكبيرة في الصلوة قال ذلك الامر الاول ام - فهو ايضا عموميا
مقصود ثم يريد به انه الامر الاول وقد نخل ولا يريد غيره فانه قائل بالوجوب وهو قول
الحسن عند ابى داود في حديث وائل ومع هذا فقد دل على اختلاف العمل حينئذ على
خلاف ما مر عن ابى سلمة الاعرج القاص من التلخيص فدل ان البحث عن المسألة في
الشام ايضا -

بل اقول ان ما مر عن جزء البخاري من قول الاوزاعي في قول القاسم بن مخيمرة
حيث قال القاسم رفع الايدي للتكبير قال اى الاوزاعي على ما هو الظاهر اراه حين
ينحنى هو تفسير منه على غتاره ولم يرد القاسم الا التحريم فانه كوفي سكن دمشق
مرابطا فقيه ذكره في التذكرة في آخر الطبقة الثانية - واخذ عن علقمة بن قيس فاراد
مذهب اهل الكوفة لا غيرا وارا دان مجاسة الرفع مع التكبير انما يتحقق في الاختلاء
وهو في الرفع من الركوع بغير تكبير او اراد بيان مذهب نفسه انه حين ينحنى ايضا
والقاسم بن مخيمرة هو الراوى لحديث التشهد عن علقمة عند الدارقطني بل اقول كذلك
في ما في جزء البخاري عن الثوري عن عبد الملك اى ابن ابي سليمان قال سألت سعيد بن جبير
عن رفع اليدين في الصلوة فقال هو شئ تزين به صلواتك وعند البيهقي بذكر مواضع
الرفع كل هذا السؤال لان كلهم كوفيون يبحثون في المسألة فاجاب سعيد بن جبير وهو

ايضا كوفي انه قاضية من الامر لا باس به هذا اراد قد قه ورواه البيهقي عن ابي الليث
فذكر ما يؤيد بخلاف سنيان فكل على مختاره وكذلك فعلوا في حديث البراء من تعبير كل
على مختاره يعلم ذلك بالمراجعة -

وكذا فعل الرعاة بلفظ كان يكبر في كل خفض ورفع لم يذكر التميع الا اذا سئل
صفة الصلوة بتفصيل هذا ثم الذي يظهر بعد ذلك ان بعض السلف كمثل ابن حبيب
في ما من رواية ابن حزم عنه دخل له من اجتهاد ايضا جعلوه تكبيراً فعلياً تابعاً
للتكبير قطرة وانه من جنس التعظيم يجوز في المواضع الاخر كما ذكرناه في خارج الصلوة
الامر فيه الى العبد وقد ثبت جنسه وذلك كما فعلوا بتعدد الركوع في الكسوف مرتين وهو
الثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم فاخذ بعضهم انه اجازة جنس مما لم تنجل الشمس
فجاء عنهم ثلاثة واربعة وهذه مراحل الاجتهاد ولذا قلت سابقاً ان كثرة العمل
ايضاً من السلف في هذه المسألة ان ثبتت لا تفصل خلاف الافضلية وانما تفصل
كثرة عمل الشارع بنفسه وان كان عمل السلف اعلى ما هو قرينة لصحة حديث في مسألة
لكن في خصوص هذا المبحث لم ينفصل الامر لتطرق الاجتهاد فيه فان التزام ما هو ثابت
في الاصل من كثير من السلف لا يفيد القطع بكونه كثير من الشارع ولم ارفيه مؤيلاً
عنهم في عهد الكبار كالتخلفاء وابن مسعود وانما كان الامر عندهم على الارسال و
الاطلاق ثم بعد ذلك من يثبتين السؤال ويأتي وفي الكنز من ٢ عن الضياء في المختارة
ان علقمة انطلق الى عمر فقال له اصحابه احفظ لنا ما استطعت آه ومع ذلك كان
علقمة وكانوا تاركين للرفع واستمروا عليه فهذا ونحو هذا يدل على الطريق ومما عند
الضياء هو عن ابراهيم وابراهيم النخعي في جواب حديث رائل في الرفع يحجب بكثرة الترك

من النبي صلى الله عليه وسلم فقد اعتقد الرفع منه صلى الله عليه وسلم قليلا وترك الرفع
كثيرا حيث قال كما عند الطحاوي عن سُفيان عن المغيرة قال قلت لابراهيم حديثك ائله
انه رأى النبي صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه اذا افتتح الصلاة واذا ركع واذا رفع رأسه
من الركوع فقال ان كان وائله مرة يفعل ذلك فقد رآه عبد الله خمسين مرة لا يفعل
ذلك ام فهذا قاله للمغيرة اريد به النسبة لخصوص عدد وقال مرة أخرى لعمر بن مرة
لما حكاها عن علقمة بن وائل عن وائل فغضب وقال اياه هو وليريه ابن مسعود لا اصحاح
لعل المراد بالاصحاب النبي فانهم هم الذين يمكن لهم رواية الرفع منه صلى الله
عليه وسلم فعند انهم ايضا له يرووه وعند محمد بن الموطأ ما سمعته من احد منهم انما كانوا
يرفعون ايديهم في بدء الصلاة حين يكبرون ومن تكلم في كلام ابراهيم كالفقيه ابي بكر
ابن اسحق عند البيهقي والبخاري والشافعي جعله نافيا أصلا وليس كذلك وانما هو يقلل
الرفع ولا ينفيه فاعلمه فقد بحثوا حتى البحت اعني رواية الكوفة ومن كان يفتي بها ويؤخذ
منه فذكر ان خصوص ما يروونه هو وحده فاما عني به رواية الكوفة من المخصص فيه والامم
فانهم تحقيق الامر عن ابي بكر ثم حققوه من عهد عمر الى عهد علي ثم استجموا ولم يبالوا
بغيرهم وهو الذي يجيبون به عند التسامل فاحفظه انت

ومغيرة بن مقسم من مشاهير فقهاء الكوفة فقد حقق الامر من ابراهيم لم
يألهجدا ومذهبه ترك الرفع كما في العدة وهو مذهب الحزب بن صالح بن حي كما في الاتحاف
وعمر بن مرة كان امام مسجد كسافي سنان البيهقي من مشايخ في مراجعته ابراهيم ايضا في
قوت الفجر كان ضامرا قويم وبحث عن المسألة ولم يقصر لعله امام مسجد البراء في شعران
الرفع لم يكن فيه خلاف الثبوت ويشعر ان حديث البراء في ترك الرفع ثابت لم يجر الخصم

في من عددوا من الرافعين رجالاً من الكوفة مع شدة حاجتهم اليه - ووائل كان في
 الكوفة وابنه علقمة روى حديثه في مسجد الحضرميين هناك فخرج جوابه من ابراهيم علي
 كان فيهم فروا عمله وعمل اصحابه وعمر حالوا اليه فروا عمله فكانهم ابقوا الجواب عما روي
 عنها ولو يصح ان شاء الله وابوهريرة اخترف عمله فلم يخرجهم الامر الى جواب حديثه بقوله
 ابن عمر كفى له مما لك في تنويعه وفي نقل عمل المدينة - ثوان الوجه في كثرة طرق حديث
 ابن عمر كثرة الموطآت وان راويه مالك والزهرى واصحابهما مفرقون على البلاد لا فاة
 الزهرى في الحجاز والشام واكثر احاديثه ما يكثر طريقته لذلك فيوه كثرة العمل بخلاف اصحابه
 ابن مسعود وذويه لم يروا كذلك وبعد ذلك الانصاف بان المراد بقول ابراهيم لم يرو
 ابن مسعود ولا اصحابه اصحابه لا اخذ من منه كما في قوله لعمر بن مرة حين ذكر قنوت الفجر من
 رواية عبد الرحمن بن ابي ليلى عن البراء بن عازب لم يكن اى ابن ابي ليلى كاصحاب عبد الله
 انما كان حصة امرئ اى الفحص به بيع كاصحاب عبد الله وانما لازم البراء مع هذا يرى
 اصحاب عبد الله انه من الناس يقيمون مقام كثيرين واراد بزية الرفع بالنسبة الى اصحابه
 روية من الطبقة فهذا حيث ذكر اصحابه كما في قوله لعمر وحيث لم يذكرهم كما في قوله
 لمغيرة فيذكرهم قلة الدفع وراه وائل وكثرة تركه وراه ابن مسعود وكان عند حقا على
 الناس ان يشكروا رجال الكوفة وراى انها هم الذين اوضحوا عدم افتراض القلة خلف الامام
 وعد عرسية القنوت في الفجر راى الجهر بيل الله وقد كان الامر شتتها لعل اهل مكة بها
 وهم الذين روى الجهر يا من كما عند الدارقطني عزالي بكر بن ابي حاد ثم علموا بالاخفاء فانه
 كان اكثر العمل من الصحابة والتابعين وهم الذين تركوا الترجيع في الاذان وهو النسبة الاصلية
 فعلت هذه المسائل بعلمهم وبخلافهم اخرين فيها قال في الجوهر التفة وقوله اى البهتقى ثمن

الصحابه والتابعين تساهل فان في الصحابة من قصر الرفع على تكبيرة الافتتاح كما تقدم ذكرها
من التابعين منهم الاسود وعقبة وابراهيم خيثمة وقيس بن ابي حازم والشعب ابو اسحاق وغيرهم
روى ذلك كله ابن ابي شيبة في مصنفه باسناد جيد وروى ذلك ايضا بسند صحيح عن اصحاب علي
وعبد الله وناهيك بهم وقد ذكرنا اكثر ذلك في تقدم آه قلت وكذا هو مذهب المغيرة الحزن بن
صالح وسفيان الثوري ووكيع واسحق بن ابي اسرائيل وفي جامع المسند المخرج لابي حنيفة
بعد ما اخرج من طريقه عن عبد الله بن مسعود ويأتي ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه
تكان متابعاً لسفيان في حديث عبد الله وابراهيم في طريقه متابعاً للعالم بن كليب في طريقه
فلما كان هناك تفرد ولاشذوذ بل ما يروونه هو الواقع في الكوفة عند مروانها وتواتر او ثاراً مستمراً
بل كل البلد شاهد لحديث سفيان ومذهب ابراهيم ونقواه في جزء البخاري عن وكيع عن سفيان
عن حماد عنه وعند الطحاوي عن المغيرة عنه وعن عمر بن مرة عنه وعن حصين عنه عند الدارقطني
ومحمد بن موطاه ومن رواية ابراهيم مذهب عبد الله واصحابه عند محمد بن الطحاوي والدارقطني
والبيهقي ومن طريق حماد بن سلمة عن حماد بن ابي سليمان عن ابي بصير عن ابي عبد الله في التخرج وفي المصنف
حدثنا وكيع وابو اسامة عن شعبة عن ابي اسحق قال كان اصحاب عبد الله واصحاب علي لا يرفعون
ايديهم الا في افتتاح الصلوة قال وكيع ثور لا يعود واه قلت ابو اسحق صلى خلف علي الجمعة كما
في التهذيب وسمع خطبة كما في التذكرة - هذا ،

وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ الْخَضِرِيُّ فِي حِكْمِ الْقُرْآنِ وَتَفْهُؤِهِ كَيْفَ بِالْجَنَفَةِ فَقَوْلُهُ وَحَدَّثَنَا تَفْسِيرًا
وَأَصْلُهُ لَا وَرْتَبَهُ وَتَقْدِيرُهُ لَا يَرَوِي الْكُتُبَ عَنْ أَبِي بَكْرٍ رَوَى ابْنُ أَبِي حَتْمٍ فِي رِوَايَةِ ابْنِ أَبِي حَتْمٍ
ولذلك قال اصحابنا ما كان من احكام الشريعة بالناس حاجة الى معرفتها فسيل ثبوته
الاستفاضة والخبر الموجب للعلم وغير جائز اثبات مثله باخبار الاحاد نحو اخبار البصري

من مس الذكر ومس المرأة او الوضوء مما سمت النار والوضوء مع عدم تسمية الله عليه فقالوا لما كانت البلوى عامة من كافة الناس بهذه الامور ونظائرها فغير جائز ان يكون فيه حكم الله تعالى من طريق التوقيف الا وقد بلغ النبي صلى الله عليه وسلم ذلك ووقف الكافة عليه واذا عرفته الكافة فغير جائز عليها ترك النقل والاقتصار على ما ينقله الواحد منهم بعد الواحد لانهم مأمورون بنقله وهم الحجة على ذلك المنقول اليهم وغير جائز لها تضييع موضع الحجة فعلمنا بذلك انه لم يكن من النبي صلى الله عليه وسلم توقيف في هذه الامور ونظائرها وجائز ان يكون كانه قول يحتمل المعاني فحملة الناقلون الاقل على الوجه الذي ظنوه دون الوجه الآخر نحو الوضوء من مس الذكر يحتمل غسل اليد على نحو قوله عليه السلام اذا استيقظ احدكم من منامه فليغسل يده ثلاثا قبل ان يدخلها في الاثناء فانه لا يدري اين باتت يده وقد بينا اصل ذلك في اصول الفقه -

فان قيل امر الاذان والاقامة ورفع اليدين في تكبير الركوع وتكبيرات العيدين وايام التشريق مستأجنت البلوى به وقد اختلفوا فيه فكل من روى عن النبي صلى الله عليه وسلم فيه شيئا فانما يرويه من طريق الاحاد فلا يغلو حيث تدرك من احد وجهين اما ان يكون لم يكن من النبي صلى الله عليه وسلم توقيف للحاجة مع عموم الحاجة اليه وفي هذا ما يبطل اصلك الذي بنيت عليه من ان كل ما بالناس اليه حاجة عامة فلا بد ان يكون من النبي صلى الله عليه وسلم توقيف الامة عليه او ان يكون قد كان من النبي صلى الله عليه وسلم توقيف للحاجة على شئ بعينه فلم تنقله حين ورد اليها من طريق الاحاد وفي ذلك هدر وقاعدتك ايضا في اعتبار نقل الكافة فيما عمت به البلوى قيل له هذا سوال من لم يضبط الاصل الذي بنينا عليه الكلام في المسألة

وذلك اننا قلنا ذلك فيما يلزم الكافة ويكونون متعبدين فيه بفرض لا يجوز لهم تركه لا مخالفة
 وذلك مثل الامامة والفروض التي تلزم العاقبة وامامات ليس بفرض فهو مخيرون في ان يفعلوا
 ما شاؤوا ومنه وانما الخلاف بين الفقهاء فيه في الافضل منه وليس على النبي صلى الله عليه
 توقينه على الافضل ما خبر به من طريقه وهذا سبيل ناد كرت من اصل الاذان والاقامة و
 وتكبير العيدين والتشريق ونحوهما من الامور التي نحن مخيرون فيها وانما الخلاف بين
 الفقهاء في الافضل منها فلذلك جاز وروى بعض الاخبار فيه من طريق الاحاد ويجل
 الامر على ان النبي صلى الله عليه وسلم قد كان منه جميع ذلك تعليما منه وحب التخيير وليس ذلك مثل
 ما قدمنا قسوا عليه وحضر عليه من حيا وزنه وتركه الى غيره مع عموم بلواهم به فالذي ذكرناه من خبر
 الهلال اذا لم يكن بالسما علة من الاصل الذي قد مضى انما عتبه بالكون في رده بخلاف التواتر
 للعامة اذا كان بالسما علة فان مثل يجوز فله على الجماعة مستحق لا يراه منهم الا الواحد الاثنان من خلل الحساب
 اذا التفتوا عليه قبل ان يتبينه الاخر فلا لك ثباته بخلاف الواحد الاثنان ولم يتروا فيه بلوجب العلم
حاشا لا يخفى ان البحث في هذا الشأن يعود الى طعن تمارسه وكثرة مراجعته الى الاصول
 المتابعات والشواهد ولا اعتبار واستدلال واذا كان باور ابياتين اشتراك ومناصرة ايضا
 فيجوز الى انه حديث واحد او حديثان ومعرفته من اصعب الامور احل واذا كان واحدا فهل
 يأتي هناك ترجيح او توفيق او هو زائد وناقص او ذكر كل ما لم يذكره الاخر ثم ينشعب كل
 بحث الى ما لا يكاد ينفصل وفي كل ذلك لناظر حاد ووجدان ثم اختلاف مناسبات
 الطبائع والقرايح وفي ذلك كله ثم من المعالوم ان لا تترادف في المفردات عند المحققين
 وكذا في المركبات فضرب زيد عمرا وضرب عمرا يمين وزيد ضرب عمر كلهما تركيبة متغيرة
 في المعاني الشوائب وكذا زيد قائم وقائم زيد يمين يمين لا تساوي قائم زيد فلا يمكن التروية
 بالمعنى بحيث لا ينفصل اصله من قوله ثم اسعدت من اربعة من ذلك في الفقه من باب جامع الحكم

من كتاب الاعتصام بهذا ونحو هذا وفوق هذا يكون سائحا وبارحا فلا بد للناظر ان يعمل فيه رايه ولا يلامر ولا يضاير ثم كان الغرض ابراز شئ ما في المقام ويبحث تحليليا عما تصور من التركيب في الافهام وانه ليس هو المذعن ونحن المدعى عليه في كل ما يرام ولا توجيه رد الى الاعلام او نقض وابرار تعور ربنا اخذتني كلمة اذ يحية في اثناء الكلام والناظر لما عده قدامه ووراءه مناسبة السابقة لا يتركه ورأيه فليعذر ولا يعذر في ولا يجبره ولا يجبر في

خليلي غصنا ساعة وهجرا	ولو ما على ما احث الدهر ذرا
اتيت رسول الله اذ جاء بالهدى	ويستلو كتابا كالمجزة نيرا
ولا خير في حلم اذا لم يكن له	بؤاؤ رخصي صفوة ان يكد لا
ولا خير في جهل اذا لم يكن له	حليم اذا ما اورد الا مرصدا
تذكرت والذكرى تهيج للفتة	ومن حاجة المحزون ان يتذكرا

والحمد لله رب العالمين والعاقبة للمتقين والصلوة والسلام على رسوله محمد وعلى آله واصحابه اجمعين وانا الاحقر الاواه محمد انور شاه عفا الله عنه ابن مولانا محمد معظم شاه ابن الشاه عبد الكبير ابن شاه عبد الخالق ابن الشاه محمد اكبر ابن الشاه محمد ابن الشاه محمد عارف ابن الشاه علي ابن الشيخ عبد الله ابن الشيخ مسعود النوري الكشميري رحمه الله تعالى وفي المکتوبات الخطية عند خلف الشيخ ان سلفه جاء وامن بغداد الى الهند ودخلوا ملتان ثم ارتحلوا الى بلدة لاهور ثم الى الكشمير والله اعلم والله اسأل ان يوفقني للعلم والعمل واوادي محمد زهر و محمد اكبر و محمد انظر واخوتي محمد عبد الله شاه و محمد يلماز شاه و محمد نظام الدين محمد سيف الله شاه و بنجالههم فاهم وسلمهم امين اللهم اغفر لهما جميعا الفقير محمد عبد الله مريد شهرى النزيل بالسجاس العلي (د اجميل) ١٧ شعبان المعظم ١٢٨٥